

"حرف من أنته"

السياسات العدائية
للهجرة وتجريم
الفاعليات
المتضامنة في
فرنسا والمغرب

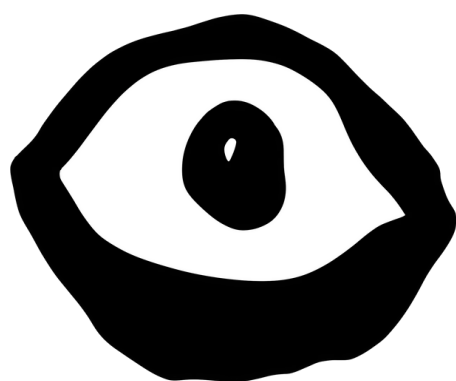


د. ماريا هاغن
و د. سيباستيان باشليه

أكتوبر
2023



© سياستيان باشليه - المغامرون



يسلط هذا التقرير الضوء على البحث الأولي الذي أجراه مؤلفان في إطار مشروع ممول من قبل ESRC - مجلس البحوث الاقتصادية والاجتماعية: أفعال أو جرائم التضامن، دراسة إثنوغرافية للتشريعات وتجريم تجريم النشاط المؤيدين للهجرة وغيرهم من المواطنين (منحة ES/T016485/1). يشكر المؤلفان ESRC على دعمه المالي.

تمت استضافت المشروع من قبل قسم الأنثروبولوجيا الاجتماعية بجامعة مانشستر بالمملكة المتحدة.

إذا كانت لديكم أية أسئلة حول هذا التقرير، يرجى الاتصال بالباحث الرئيسي، الدكتور باشيليت على البريد الإلكتروني التالي :
sebastien.bachelet@manchester.ac.uk أو الدكتور هاغان على البريد الإلكتروني التالي :
drmariahagan@gmail.com

من أجل الإطلاع على المزيد من المعلومات زوروا موقع :
www.sebastienbachelet.com/crimes-of-solidarity

الرسوم التوضيحية 10 المقدمة في هذا التقرير هي من إنجاز الفنان لوب بلاستر، ومقره في كاليه
www.loupblaster.art

المؤلفون
د. سيباستيان باشليه، محاضر في علم
الأنثروبولوجيا بجامعة مانشستر

د. ماريا هاغان، حاملة منحة بحث في
الأنثروبولوجيا بجامعة أمستردام

التصميم الغرافيكي
فيصل لحروشي

الترجمة
يوسف مزي

التنسيق
HSS.HSS



هذا النشر محمي بترخيص المشاع الإبداعي (BY)، مما يعني أنه يُسمح لك بمشاركة وتكييف واستخدام هذا المحتوى بحرية، شريطة أن تُنسبه بشكل سليم إلى المؤلفين الأصليين.

10 موجز تحليلي

13 I. تقديم

1. إجراءات التحقيق
2. تجريم التضامن مع المهاجرين في فرنسا
3. مجال مقيد لفعاليات المجتمع المدني في المغرب

24 II. تجريم الجمعيات ومبادرات التضامن

1. العقوبات المادية والمجالية التي تعترض التضامن
2. العقوبات الإدارية والمالية أمام الجمعيات
3. عمليات التدقيق والمخالفات التعسفية للجمعيات

31 III. تهريب الأفراد المتضامنين

1. انعدام الأمن المالي
2. أوضاع إدارية مهددة
3. مواجهات عنيفة
4. الشطط في استعمال السلطة وتحريف الوقائع
5. مراقبة اللصيقة
6. المراقبة الرقمية
7. المس بالحياة العاطفية والعائلية
8. المس بالسمعة والتشكيك الأخلاقي

IV. آثار التجريم. والمضايقة الخفية

1. الحدود الغامضة للعمل التضامني والرقابة الذاتية
2. التعب، الخوف والترقب
3. فقدان ثقة المواطن بالدولة وزيادة رغبته في التنديد

V. مقاومة التجريم

1. مساءلة الدولة واللجوء إلى القضاء
 2. التحالفات الاستراتيجية
 3. حماية الفعاليات المتضامنة
- أ- تعرف على حقوقك القانونية
ب- الدعم النفسي-العاطفي

VI. خلاصات وتوصيات

1. ملاحظات ختامية
2. توصيات للفعاليات المتضامنة والجمعيات والمنظمات غير الحكومية
3. توصيات موجهة إلى سلطات الدولة

للتعمق أكثر

موجز تحليلي

غالباً ما يواجه الأشخاص الذين يعملون لدعم المهاجرين غضب السلطات العمومية التي تسعى باستمرار، في العديد من البلدان، إلى توسيع نطاق وقوة استراتيجياتها الخاصة بمراقبة وردع الهجرة. في حين تصدرت العديد من المحاكمات البارزة ضد الأشخاص المتضامنين مع المهاجرين عناوين الصحف في السنوات الأخيرة، يركز هذا التقرير على ممارسات التجريم اليومية الخبيثة (الترهيب والمراقبة والمضايقة وما إلى ذلك) التي يتعرض لها هؤلاء الأشخاص، وتأثير هذه الممارسات على رفاههم وقدرتهم على مواصلة أعمال التضامنية والمقاومة للأنظمة الحدودية المهينة والعنيفة.

يشير التقرير إلى الملاحظات والمقابلات التي أجريت في شمال فرنسا والمغرب خلال صيف عام 2022، فضلاً عن الخبرة البحثية طويلة المدى للمؤلفين على هذه المواقع. في كلا السياقين، تتقوض الحقوق الأساسية للمهاجرين باستمرار من قبل الدولة، التي تعرضهم بانتظام للإهمال والعنف. ويحدد هذا التقرير ويحلل أيضاً الطرق العديدة التي تهاجم بها السلطات المغربية والفرنسية المدافعين عن حقوق الإنسان والجمعيات التي تعمل على الدفاع عن حقوق المهاجرين وحمايتهم في هذه البلدان.

تشتغل الفعاليات المتضامنة العاملة حول مسائل مثيرة للجدل (مثل الهجرة) في سياق سياسي قمعي، في كل من فرنسا والمغرب. وعلى الرغم من أن هذين البلدين يروجان لخطابات الضيافة الكرم والإنسانية، وحتى لو سنا قوانين لحماية الحق في الاحتجاج، إلا أن مساحة عمل المجتمع المدني مقيدة بشكل متزايد. وحقيقة الميدان يقوض هياكل الحماية والصورة الخيرة التي تسعى هذه الدول إلى ترويجها عن نفسها. يتم تجريم الهجرة الغير الرسمية بشدة من قبل الحكومتين الفرنسية والمغربية، على الرغم من الضمانات مثل تلك المنصوص عليها في اتفاقية جنيف لعام 1951 بشأن وضع اللاجئين. ونتيجة لذلك، يتم أيضاً اعتبار الأشخاص الذين يدعمون المهاجرين مشبوهين ويعاملون بشكل متزايد كمجرمين.

أولاً، يتطلب تجريم الفاعلين المتضامنين في المغرب وفرنسا استهداف الجمعيات والمبادرات التضامنية التي غالباً ما ينتمون إليها. وقد أمكن ذلك من خلال وضع العراقيل المادية والمجالية أمام أعمال التضامن، بالعراقيل الإدارية والمالية ضد الجمعيات، ومن خلال فرض تحقيقات وغرامات تعسفية لترهيب الجمعيات من أجل وقف بعض الأنشطة.

وأيضاً، تواجه الفعاليات المتضامنة أشكالاً من الترهيب على المستوى الفردي، تتأثر بشدة بالمؤشرات الاجتماعية المتقاطعة مثل العرق والجندر. وهو يتجلى بطرق مختلفة، من الهجمات المالية على الأفراد من خلال الغرامات إلى الهجمات على أمنهم الوظيفي وعملهم، إلى التهديدات ضد وضعهم الإداري في البلاد. كما يتجلى الترهيب الفردي في العنف المباشر والشطط في استخدام السلطة من قبل الشرطة. ويشمل استراتيجيات المراقبة المادية والرقمية، من خلال التنصت على الهواتف المحمولة ومراقبة وسائل التواصل الاجتماعي.

يسلط هذا التقرير الضوء أيضاً على ملاحظة لافتة للنظر: محاولات ترهيب الفعاليات المتضامنة لا تهدد الأفراد فحسب، بل غالباً ما تستهدف أسرهم وأصدقائهم أيضاً. تشير نتائج دراستنا إلى أن هذا الشكل من الترهيب غالباً ما يؤثر على النشاطات أكثر من النشاطاء. وأخيراً، تتعرض فعاليات التضامن بشكل متزايد متابعات قانونية بدوافع تشوه أعمالهم التضامنية (مثلاً الاتهامات بالترهيب) أو لأسباب لا علاقة مباشرة لها بنشاطها والتي يمكن أن تشوه سمعتها (على سبيل المثال استهلاك الكحول أو الزنا في المغرب).

يتناول التقرير بشكل أساسي كيفية تأثير أشكال التجريم هذه على الفعاليات المتضامنة عاطفيا وسياسيا ومن حيث العمل. في فرنسا كما هو الحال في المغرب، فإن الفعاليات المتضامنة محدودة بسبب عدم اليقين بشأن الأطر القانونية وحدود الإجراءات التي يمكنها اتخاذها. هذه العوامل، وكذلك الخوف السائد من التجريم (القانوني أو غير القانوني) من قبل قوات الشرطة أو الدولة، غالبا ما تدفع النشاط إلى الرقابة الذاتية، مما يحد من نشاطهم ونطاقه. يميل هؤلاء الفاعلون إلى أن يكونوا في حالة من اليقظة المفرطة بسبب الخوف والترقب المستمر، ما يؤدي إلى إرهاق شديد. يؤدي هذا النوع من التهيب إلى تآكل الثقة في الدولة. ويؤثر عدم الثقة هذا على العلاقة العاطفية بين الفاعلين والدولة، مما يعزز مقاومة قمع النشاط، ولكنه في الوقت نفسه يؤدي إلى تفاقم عداوة الدولة تجاه المهاجرين.

تعمل الفعاليات المتضامنة، في فرنسا والمغرب، على التصدي لممارسات التجريم التي تستهدفها. في فرنسا، هناك توثيق متزايد للترهيب الممارس، مما يفعل آليات المساءلة. وفي المغرب، تحاول بعض المبادرات أيضا الاعتماد على أدوات قانونية لمساءلة سلطات الدولة، لكن من الصعب إحداث تغيير على أسس قانونية بسبب الطابع غير الديمقراطي وغير المستقل للنظام القضائي (يمكن ترجمة : للمؤسسة القضائية). وفي كلا البلدين، تسعى الفعاليات المتضامنة إلى إقامة تحالفات استراتيجية بين الأفراد والمبادرات من أجل تشجيع العمل الجماعي والحفاظ على الدعم المتبادل واستعادة الأمل. ومع ذلك، فإن هذا يمثل تحديا في المغرب، حيث تقوم السلطات بتعبئة معرفتها بالروابط بين الجمعيات لممارسة ضغوط إضافية عليها.

وفي شمال فرنسا، تسعى مبادرات التضامن إلى ضمان وعي أعضائها بحقوقهم تجاه السلطات، وكذلك سبل التصدي لمحاولات الترهيب والتجريم. وهذا هو الحال أيضا في المغرب، ولكن الأطر القانونية الغامضة وتطبيقها التعسفي تجعل هذا النهج أقل فعالية. في كلا البلدين، تبذل جهود من أجل رفاهية النشاط والحيلولة دون إرهاقهم.

تدعو الاستنتاجات الواردة في هذا التقرير الحكومات المحلية والوطنية إلى اتخاذ إجراءات عاجلة للحفاظ على الديمقراطية والحقوق الأساسية في الاحتجاج واحترام الحياة الخاصة والتضامن. ويختتم التقرير بسلسلة من التوصيات للمدافعين عن حقوق الإنسان والجمعيات، وكذلك للدول. ومن شأن اعتماد هذه المقترحات أن يعزز الممارسات الجيدة فيما بين مبادرات التضامن، ويعزز حماية النشاط والمهاجرين، ويكفل تنفيذ الحماية القانونية للفاعلين، ويشدد على حماية المدافعين عن حقوق الإنسان في الاتفاقات عبر الوطنية المتعلقة بالهجرة والحدود.

I- تقديم

في البلدان التي تسعى فيها نظم الحدود العنيفة إلى تثبيط الهجرة وإعاقتها، كثيرا ما تجرم السلطات الوطنية الأفراد والمنظمات التي تقدم الدعم والمساعدة للمهاجرين. هذا هو الحال بشكل خاص منذ «أزمة الهجرة» في منتصف عام 2010، والتي أدت إلى زيادة مبادرات التضامن لتوفير الحاجيات الأساسية: الماء والغذاء والسكن والمعلومات والملبس والرعاية الطبية. وبالإضافة إلى المساعدة الأساسية، أظهرت الفعاليات المتضامنة التزاما متزايدا بالشهادة على انتهاكات حقوق الإنسان، والتعبئة لتنظيم الحملات وبدء الإجراءات القانونية. تضاعفت هذه الدعوات للمساءلة والتغيير السياسي لدرجة أصبح معها تجريم الدولة للهجرة أكثر وحشية وصراحة. أعطت فاعلون آخرون الأولوية للمبادرات التي تهدف إلى إنشاء علاقات أفقية بين المواطنين والأشخاص الذين يهاجرون بشكل غير رسمي، وغالبا ما يعانون من ميزان قوة عنيف وعنصري في

rola Rackete) وأشخاص شاركوا في أعمال تضامن في اليونان (سارة مارديني Sarah Mardini وشون بيندر Seán Binder)، في المملكة المتحدة (قضية الخمسة عشر نشطاء الذين أوقفوا رحلة ترحيل من مغادرة مطار ستانستيد)، في بلجيكا («دعوى المضيفين») وعلى الحدود بين المغرب وإسبانيا (هيلينا مالينو Helena Maleno) وبين إيطاليا وفرنسا (سيدريك هيرو، السبعة من مدينة بريانسون). يركز هذا التقرير على ممارسات التجريم اليومية الخبيثة التي تواجهها الفعاليات المتضامنة في شمال فرنسا والمغرب، وتأثيرها عليها كأفراد وكمنظمات. يتخذ التجريم أشكالا عديدة، من الهجمات الجسدية الصريحة إلى المجالات الحميمة والنفسية، من الرسمي إلى غير الرسمي، من العادي إلى المذهل. ونتفحص آثار التخويف والمضايقة والقمع وغير ذلك من أشكال التجريم، التي تفترض أن أعمال التضامن مع المهاجرين خطيرة ومنحرفة ومخربة. المنطقتان هما

نستخدم مصطلح «الفعاليات المتضامنة» لتلخيص مجموعة متنوعة من الأفراد الذين يكون تضامنهم مدفوعا بقناعات سياسية وأخلاقية، فضلا عن تجاربهم الشخصية. يتعلق الأمر بالعاملين بالأنشطة الإنسانية (غير الحكومية)، والنشطاء، والجمعيات التاريخية والشعبية، والأشخاص الذين يتصرفون باسم حقوق الإنسان، وانطلاقا من قناعة دينية، وما إلى ذلك. ينطبق المصطلح على كل من «المواطنين الشرعيين» وعلى المهاجرين الفعليين، الذين هم نشطاء أو يدعمون المهاجرين الآخرين بشكل فردي، من خلال الجمعيات أو المبادرات الأخرى¹.

بينما أصبحت فرنسا من الدول الموقعة على اتفاق شينغن في عام 1995، اختارت المملكة المتحدة عدم المشاركة في هذا الاتفاق، الذي ألغى فعليا الحدود بين البلدان الأوروبية. جعل هذا القرار الساحل الشمالي لفرنسا حدود المملكة المتحدة، ليس فقط مع فرنسا، ولكن أيضا مع بقية أوروبا. بالإضافة إلى ذلك، فإن «ضوابط الحدود المتجاورة» التي تم إنشاؤها لأول مرة في أوائل التسعينيات تعني أن مراقبة الحدود البريطانية تتم بالفعل على الأراضي الشمالية الفرنسية. ونتيجة لذلك، فإن السلطات الفرنسية مسؤولة إلى حد كبير عن حراسة الحدود البريطانية، وهو تعاون تستثمر فيه الحكومة البريطانية بكثافة، من حيث الموظفين والبنية التحتية والتكنولوجيا.

على مدى الثلاثين عاما الماضية، نشرت السلطات الفرنسية على ساحلها الشمالي سلسلة من الاستراتيجيات لمحاولة «إدارة» عدد المهاجرين الذين يسعون إلى عبور غير شرعي إلى المملكة المتحدة انطلاقا من الساحل الغربي لفرنسا². وتمثلت هذه الاستراتيجيات في السماح للصليب الأحمر بإدارة مركز استقبال في سانغاتات-بين عامي 1999 و2003، ودفع المهاجرين الذين يعيشون في مبان محتلة أو في المناطق المشجرة في المدينة إلى قطعة أرض واحدة على الأطراف الصناعية حيث سيتم التسامح مع مخيم مؤقت، حتى الوضع الحالي، الذي استمر منذ عام 2017، حيث تعتمد السلطات على عمليات الإخلاء الروتينية لمنع تكوين المزيد من المخيمات الموحدة. تعمل الشرطة باستمرار، بمساعدة السلطات المحلية، على زعزعة استقرار المهاجرين الذين يسعون للبقاء على الحدود من خلال تنظيم عمليات

نستخدم مصطلح «الفعاليات المتضامنة» لتلخيص مجموعة متنوعة من الأفراد الذين يكون تضامنهم مدفوعا بقناعات سياسية وأخلاقية، فضلا عن تجاربهم الشخصية.

نتاج سياقات تاريخية وسياسية وثقافية واجتماعية واقتصادية مختلفة. ومع ذلك، فإن أوجه التشابه في ممارسات التجريم التي تنفذها سلطات الدولتين ملفتة للنظر. إنها تساعد على فهم كيف أصبح قمع وترهيب الفعاليات المتضامنة أمرا شائعا في سياسات الهجرة العدائية: مجموعة متنوعة من السياسات والممارسات التي تنفذها الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية والتي تتحد لوقف وردع وإدارة تنقل الأشخاص (المصنفين على أساس عرقهم عنصري) الذين يعتبرون غير مرغوب فيه.

المجتمع. ومع ذلك، فإن أي عمل من أعمال الدعم للمهاجرين يتم تسييسه حتما، وأصبحت مسألة تجريم التضامن مصدر قلق كبير. في حين أن الاهتمام بتضامن المواطنين يميل إلى التركيز على البلدان الأوروبية، فإن هذه الظاهرة واضحة أيضا في بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط، مثل المغرب..

تصدت المحاكمات المذهلة عناوين الصحف في السنوات الأخيرة: محاكمات أعضاء المنظمات غير الحكومية الذين يجرون عمليات البحث والإنقاذ في البحر الأبيض المتوسط (بيا كليمب Pia Klemp وكارولا راكيتي Ca-

1 ومع ذلك، فإن التقرير لا يتناول القضية الخطيرة المتمثلة في تجريم الأشخاص الذين يعتبرون أنهم قادوا القوارب أثناء عبور البحر. للمزيد من المعلومات حول هذا الموضوع، أنظر The criminalisation of people seeking asylum in the UK المتواجد على الرابط التالي : evidence-courtwatching-documenting-criminalisation/06/2023/https://blogs.law.ox.ac.uk/border-criminologies-blog/blog-post

2 Bonneville, P. (2021). Investigation Report on 30 Years of Creating the Deterrence Policy. The French state and the management of the presence of exiles on the Franco-British border: harassment, eviction and dispersal. Plateforme des Soutiens aux Migrants (PSM). Disponible sur : https://www.jcwi.org.uk/Handlers/Download.ashx?IDMF=2508a089-0e41-4398-8688-ef7e37f2b010

الإخلاء كل 48 ساعة في كاليه Calais وعدة مرات في الشهر في غراند سينت Grande-Synthe.

تؤثر استراتيجية الردع الوحشي هذه على رفاهية المهاجرين من خلال الحفاظ على نظام مستمر يمنعهم من العثور على ملجأ على الحدود³. ومع ذلك، بخلاف المهاجرين أنفسهم، يتعرض المناضلون والمواطنون الآخرون المتضامنون مع اللاجئين على الحدود لضغوط وتدقيق كبيرين. وفي حين أن هذا الوضع صارخ بوجه خاص في كاليه، كما سنرى في هذا التقرير، فإن مسألة التجريم قد تجلت أيضا بطرق مختلفة في مواقع أخرى في المنطقة (غراند - سينث) وعلى طول الساحل (على سبيل المثال وايسترهام في نورماندي)، حيث يعيش المهاجرون أيضا في ظروف محفوفة بالمخاطر ويتلقون الدعم من هذه الجماعات والجمعيات. قامت منظمات أخرى بعمل هام لتوثيق تجريم التضامن الذي يستند إليه هذا التقرير، بما في ذلك منظمة العفو الدولية⁴ ومراقبو حقوق الإنسان⁵، وهي مبادرة محلية نشطة في كاليه و غراند سينت توثق بشكل أساسي عمليات الطرد وعنف الشرطة ضد المهاجرين، ولكن كذلك حالات العنف والترهيب ضد الفعاليات المتضامنة.

انخرط المغرب بنشاط في مراقبة الهجرة في بدايات العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، عندما وضعت الحكومة استراتيجية صريحة لإدارة الحدود ووافقت على قانون جديد للهجرة (02-03) يجرم الدخول غير القانوني إلى المغرب وكذلك الهجرة العابرة عبر البلاد. على مدى العقد التالي، واجه المهاجرون (مع بعض الفترات الأكثر هدوءا) عنقا عنصريا واسع النطاق من قبل الشرطة المغربية، وتم ترحيل العديد منهم إلى مناطق صحراوية على الحدود مع الجزائر أو خارجها. تم توثيق هذه الممارسات على نطاق واسع وانتقادها من قبل المنظمات غير الحكومية ومنظمات حقوق الإنسان في أوائل عام 2010، مما أضر بصورة البلاد، سواء مع الدول الأفريقية الأخرى أو على الصعيد الدولي. ومع ذلك، فإن الحفاظ على علاقات دبلوماسية جيدة مع الدول الأفريقية الأخرى أمر بالغ الأهمية للمغرب، سواء لإيجاد حلفاء في الصراع الإقليمي حول الصحراء الغربية أو بسبب مصالحه الاقتصادية والتجارية في إفريقيا جنوب الصحراء. وحرصا منها على إعطاء صورة بلد «ليبرالي» يحترم حقوق الإنسان، غيرت الدولة المغربية مسارها في عام 2013، حيث نهجت سياسة هجرة جديدة وحملت تسوية وضعية المهاجرين. وقد أدى

هذا النهج الجديد إلى إضفاء الشرعية على جمعيات المهاجرين ومنظمات المجتمع المدني المؤيدة للمهاجرين

ومع ذلك، فإن أي مهاجر لا يرغب في تسوية وضعه في المغرب أو لم يتمكن من ذلك يفقد شرعيته بشكل أكبر وعادت حالات العنف إلى السطح. بعد فترة مثمرة نسبيا من التواصل مع السلطات، بدأت جمعيات حقوق الإنسان تعاني من التوترات والمراقبة. وكما وصف ذلك موظف لدى إحدى الجمعيات: “قبل عام 2013، لم يكن اعتبارنا أننا غيل إلى المواجهة بشكل خاص، اقترحنا توصيات [للسلطات]. ولم نسعى أن ينظر إلينا على أننا خصوم، لكن السياق أصبح عنيفا للغاية.”

في عام 2018، مع تكاثر محاولات العبور إلى إسبانيا عبر غرب البحر الأبيض المتوسط، لجأت السلطات إلى قمع المهاجرين، الذين عانوا من غارات عنيفة ومدمرة لا حصر لها على مخيماتهم في الغابات المتاخمة للحيوب الإسبانية في سبتة ومليلية. كما كانت هناك زيادة ملحوظة في عدد المداهمات على منازل المهاجرين في المدن والاعتقالات في الشوارع. وغالبا ما كانت الاعتقالات مصحوبة بالنقل قسري إلى المدن المغربية بعيدا عن الحدود الاستراتيجية الشمالية والجنوبية الغربية للبلاد. كما كان المهاجرون عرضة لقمع الشرطة في مخيمات مؤقتة في الرباط وفاس وأكادير وتزنيت والدار البيضاء. هناك العديد من القصص عن انتهاكات حقوق الإنسان، لكن أولئك الذين يتحدثون عنها ويدينونها، أولئك الذين يبدون تضامنهم مع المهاجرين، يتعرضون لانتقادات منتظمة.

تتيح المقارنة بين حالي المغرب وفرنسا تسليط الضوء على السياق الأوسع لـ «الحرب ضد الهجرة» وفهم كيفية تنفيذ الاستراتيجيات العدائية ذات المنطق المماثل على المستوى العابر للحدود الوطنية. لقد أصبح الحد من الهجرة هوسا سياسيا وصناعة مربحة وقضية أخلاقية مثيرة للجدل تثير نقاشا عاما مقبلة على جانبي البحر الأبيض المتوسط. وكما وصف أحد المشاركين، أصبحت الهجرة موضوع «اتفاق السادة» بين بعض البلدان الأفريقية وأوروبا، مستحضرا كيف يتم الترويج لمصالح الجهات الفاعلة المتعددة المشاركة في الجهود المبذولة لوقف الهجرة حيث يجد المهاجرون أنفسهم محاصرين في مسارات طويلة ومعقدة بشكل متزايد، وغالبا ما تكون مميتة⁷. وبدون التقليل إلى أدنى حد من آثار «حماية الحدود» المتزايدة على المهاجرين أنفسهم

يشدد التقرير على أهمية دراسة كيفية توسيع نطاق الأدوات التي تستخدمها سلطات الدولة لتشمل تجريم أولئك الذين يتحدون الممارسات الوحشية على الحدود

كل جزء من هذا التقرير مكرس لجانب معين من التجريم، بناء على تجارب الفعاليات المتضامنة التي التقيناها، والمعرفة التاريخية التي جمعتها الجمعيات والإئتلافات النشطة في شمال فرنسا و المغرب. بعد أن قمنا بتفصيل الطريقة التي تحاول بها السلطات العامة في شمال فرنسا والمغرب عرقلة أنشطة ووجود أنواع معينة من مبادرات التضامن في كلا الموقعين، فإننا ندقق بعناية أشكال المضايقة والترهيب التي يتعرض لها المناضلون بشكل فردي. ويختتم التقرير بالتأمل في هذه النتائج وعواقبها على عمل المجتمع المدني في كلا البلدين، قبل صياغة (تقديم) العديد من التوصيات السياسية والعملية التي تطالب بإزالة هذه القيود الملحوظة على الحقوق المدنية الأساسية.

وتجدر الإشارة هنا إلى أنه بينما يركز هذا التقرير على أشكال التضامن التي ينفذها المواطنون والناشطون (بما في ذلك المهاجرون المقيمون في فرنسا والمغرب) لدعم المهاجرين، توجد بالطبع أشكال أخرى من التضامن والفعاليات المتضامنة الأخرى - بما في ذلك الأشخاص المتنقلون الذين يشاركون في أعمال تضامن يومية مع بعضهم البعض.

1. إجراءات التحقيق

تستند النتائج المقدمة في هذا التقرير إلى الأبحاث التي أجريت في شمال فرنسا والمغرب خلال صيف عام 2022، بالإضافة إلى خبرة شركائنا في البحث من جمعيات المجتمع المدني⁸. كما سلطت تجارب المؤلفين البحثية طويلة الأمد في المغرب (منذ 2011) وفرنسا (منذ 2016) الضوء على تجارب الجهات الفاعلة الفعاليات المتضامنة في الميدان.

وتألف البحث في المغرب من 35 مقابلة فردية مع فعاليات متضامنة تنتمي إلى 20 منظمة (17 امرأة/18 رجلاً؛ 7 أوروبيين، معظمهم من الفرنسيين، و 12 من غرب ووسط أفريقيا، و 16 من شمال أفريقيا، معظمهم من المغاربة) متواجدين في الرباط والدار البيضاء والناظور، لكنهم نشطون في مناطق مختلفة

3 Lotto, M. (2021). On the Border: Life in Transit at the French-British Border. Survey report with people stranded on the doorstep of the United Kingdom. Plateforme des Soutiens aux Migrant.e.s (PSM). Disponible sur : <https://www.jcwi.org.uk/Handlers/Download.ashx?IDM-F=be4858a5-701b-4aa5-9100-ad9ef85ccbeb>

4 Amnesty International. (2019). France: Targeting solidarity: Criminalization and harassment of people defending refugee and migrant rights in northern France. Disponible sur : <https://www.amnesty.org/en/documents/eur21/0356/2019/en>

5 Amnesty International. (2020). Punishing compassion: Solidarity on trial in Fortress Europe. Disponible sur : <https://www.amnesty.org/en/documents/eur01/1828/2020/en>

6 Human Rights Observers (2021). Observations of Evictions of Informal Living Sites Calais & Grande-Synthe: Annual Report 2021. Disponible sur : https://humanrightsobservers.org/wp-content/uploads/2022/07/Annual-Report-2021.pdf#new_tab

7 يمكن أن تعزى ما لا يقل عن ٥٢٧٦٠ حالة وفاة موثقة للاجئين ما بين ١٩٩٣ و ٢٠٢٣ إلى «السياسة القاتلة لقلعة أوروبا»، بالإضافة إلى عشرات الآلاف من الوفيات التي لم توثقها. (UNITED for Intercultural Action 2023)

8 لقد كان إعداد وجمع وتحليل المعطيات اللازمة لهذا التقرير موضوع مناقشات واسعة مع الشركاء في فرنسا والمغرب. ولأسباب أخلاقية وحتى يتم تجنب الإنعكاسات المحتملة على هؤلاء الشركاء (خاصة في المغرب)، اتفقتنا مجتمعين على عدم ذكر أسماءهم في هذا التقرير.

من البلاد. كما تم تنظيم فريقي مناقشة في الرباط مع فاعلين في جميع أنحاء البلد (الرباط وطنجة والناظور والعيون إلخ). وركز التحقيق، الذي استمر شهرين، على مدينتي الرباط والدار البيضاء، حيث يتواجد العديد من النشطاء. كما تم إجراء ملاحظات ميدانية في مدينة الناظور الحدودية، ولكن ثبت أن الظروف صعبة بعد مأساة يونيو 2022 (زيادة مراقبة الشرطة وترهيب الباحث)⁹. في فرنسا، اشتمل البحث على شهرين من الملاحظات والمقابلات على الحدود الشمالية، وخاصة في كاليه حيث يكون ترهيب الشرطة على أشده، ولكن أيضا في غراند سينث وبولون سور مير Boulogne-sur-Mer (با دو كاليه Pas-de-Calais) وفي مناطق أبعد على طول الساحل في أوسترهام (نورماندي)، حيث يعيش المهاجرون أيضا في مخيمات مؤقتة. وأجريت مقابلات مع 26 فاعل في مجال التضامن (17 امرأة/9 رجال؛ 9 محليين، 9 دوليين في فرنسا، 5 بريطانيين و 3 في أماكن أخرى في أوروبا أو الولايات المتحدة) منتسبين إلى 18 جمعية مختلفة أو تعمل بشكل مستقل كفعاليات متضامنة (على سبيل المثال، نشطاء مستقلون ومضيفون مواطنون). ونظم فريق مناقشة في كاليه مع فعاليات متضامنة من هذه المواقع المختلفة. يعتمد هذا التقرير على مجموعة غنية ومتنامية من الدراسات حول الهجرة والتضامن، بالإضافة إلى تقارير من النشطاء والمنظمات غير الحكومية. وهي مدرجة في نهاية هذا التقرير تحت عنوان «المصادر والمزيد من القراءة»، فضلا عن مجموعة مختارة من المصادر الإضافية.

استهدفت مقابلاتنا الفعاليات المتضامنة بالمعنى الواسع، بما في ذلك الأشخاص المشاركين في المساعدات الإنسانية وكذلك أعضاء الجماعات الشعبية والتجمعات والنشطاء. بعض النشطاء في مجال التضامن لا تنتمي إلى منظمة أو جماعة بعينها، ولكنهم يخرطون في أعمال تضامن مستقلة. كان المشاركون من جنسيات وأعمار مختلفة للغاية. لأسباب تتعلق بالاتساق، اخترنا تجميع أعمال دعم هؤلاء الأشخاص المختلفين تحت مصطلح «أعمال التضامن». ومع ذلك، من المهم ملاحظة أن تصورات هؤلاء المشاركين أنفسهم حول ما يشكل «تضامنا» وما إذا كان هذا المصطلح يحدد بشكل صحيح الأعمال التي يؤديونها ودوافعهم، تختلف اختلافا كبيرا من شخص لآخر. ويتجاوز التحليل التفصيلي لما يشكل تضامنا مع المهاجرين في كلا الموقعين نطاق هذا التقرير، ولكن تسليط الضوء على الأدوات القمعية التي تستخدمها السلطات ضد مثل هذه الأعمال يشكل مساهمة هامة في هذه المناقشات الأوسع نطاقا. أجرى الباحثون معظم

المقابلات باللغة الفرنسية، وأحيانا باللغة الإنجليزية. تمت ترجمة المقابلات التي أجريت بالفرنسية من قبل المؤلفين.

في السنوات التي أعقبت احتجاجات السترات الصفراء لعام ٢٠١٩، ضاعفت الحكومة الفرنسية

مبادراتها لقمع الاحتجاجات الاجتماعية، من خلال إدخال تدابير تشريعية جديدة انتقدتها جماعات حقوق الإنسان.

نظرا للطبيعة الخلافية للقضايا التي تم تناولها في هذا التقرير، فقد حافظنا على عدم الكشف عن هوية جميع الأشخاص الذين تمت مقابلتهم، وكذلك المجموعات أو

الجمعيات التي ينتمون إليها. من المهم ملاحظة أن الأشخاص الذين تمت مقابلتهم على كل موقع يواجهون سياقات سياسية مختلفة تماما، لذلك ليس لديهم جميعا نفس القدرة أو نفس مجال المناورة لإخبارنا بصراحة عن تجاربهم. وهذا يؤثر على كيفية تقديم المعلومات هنا: أكبر قدر من حرية التعبير وأقل خوف من التعرض للتجريم بسبب التحدث علنا في فرنسا يعني أن روايتنا حول التجريم على الحدود الشمالية لفرنسا موجودة في أماكن أكثر تفصيلا من تلك الموجودة في المغرب، حيث أغفلنا المزيد من تفاصيل تحديد الهوية لحماية مصادرنا.

رأى هذا التقرير النور بفضل منحة من مجلس البحوث الاقتصادية والاجتماعية في المملكة المتحدة (ES/T016485/1) لمشروع «أعمال/جرائم التضامن: دراسة إثنوغرافية لعدم الشرعية والتجريم بين النشطاء المؤيدين للهجرة وغيرهم من المواطنين». نشكر الأشخاص الذين شاركوا في هذه الدراسة وكذلك الزملاء والممارسين، وخاصة في فرنسا والمغرب، الذين قدموا لنا دعمهم ونصائحهم. اخترنا عدم تسمية بعض هؤلاء الأشخاص خوفا من الانتقام.

2. تجريم التضامن مع المهاجرين في فرنسا

على الرغم من أن الحق في الاحتجاج مكرس في الدستور الفرنسي، فقد تم فرض عدة قيود جديدة على هذا الحق في السنوات الأخيرة. في أعقاب الهجمات الإرهابية عام 2015، فرضت الدولة الفرنسية حالة الطوارئ من خلال توسيع النطاق القانوني لاستخدام القوة. ثم قامت بتمديد حالة الطوارئ عدة مرات لمدة عامين تقريبا، دون إدراك أن هذه التدابير تنتهك من نواح كثيرة الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان¹⁰. ومع نهاية حالة الطوارئ، تم إدراج العديد من السلطات الاستثنائية التي تم تنفيذها في إطار حالة الاستثناء في القانون العام الفرنسي^{11 12}.

في السنوات التي أعقبت احتجاجات السترات الصفراء لعام 2019، ضاعفت الحكومة الفرنسية مبادراتها لقمع الاحتجاجات الاجتماعية، من خلال إدخال تدابير تشريعية جديدة انتقدتها جماعات حقوق الإنسان¹⁴. في العام 2019، صدر قانون¹⁵ لتعزيز وضمان قدرة السلطات على «الحفاظ على النظام العام» أثناء

9 الجمعية المغربية لحقوق الإنسان/فرع الناظور. (٢٠٢٢). مأساة معبر باربو تشينو الحدودي : جريمة نكراء لسياسات الهجرة الأوروبية والإسبانية والمغربية. متاح على الرابط التالي : <http://d37ba0efb926c6cfb070be198d79116c.pdf/532/amdh.org.ma/img/upload/contents/fichiers>

10 Fassin, D. (2016). Short cuts. London Review of Books, 38(5), 23

11 أ. لنداردو (٢٠١٨). العصيان نصره للمهاجرين : دلائل الأنشطة على الحدود الفرنسية- الإيطالية. Journal des anthropologues, 152(103), 171-192. <https://doi.org/10.4000/jda.7019>

12 Hayem, J. (2018). Des violences de l'État de droit en France : Analyser pour faire face. Journal des anthropologues, 154(155), 9-13. <https://doi.org/10.4000/jda.7019>

13 Loi n° 2017-1510 du 30 octobre 2017 renforçant la sécurité intérieure et la lutte contre le terrorisme

14 Human Rights Watch. (2022). "They'll Get You No Matter What": Morocco's Playbook to Crush Dissent. <https://www.hrw.org/report/2022/07/28/theyll-get-you-no-matter-what/moroccos-playbook-crush-dissent>

15 القانون رقم 290-2019 بتاريخ 10 أبريل 2019 لتعزيز وتضامن الحفاظ على النظام أثناء المظاهرات.

الاحتجاجات، مما يشكل تهديدا خطيرا لحرية التجمع وتكوين الجمعيات¹⁶. على الرغم من حظر بعض البنود الأكثر تطرفا في مشروع القانون أثناء عملية التبنّي، إلا أننا نرى ميلا إلى تعزيز سلطة الدولة في مواجهة السخط الاجتماعي. علاوة على ذلك، في عام 2022، تمت صياغة قانون للأمن والمراقبة، يسمح للشرطة بتوسيع قدراتها الرقابية¹⁷. في البداية، كان الأمر يتعلق بمنع المواطنين من تصوير أفعال الشرطة (وهي أداة مساءلة تستخدمها الفعاليات المتضامنة على نطاق واسع في كاليه). وعلى الرغم من عدم إقرار هذا القانون، إلا أنه يمثل اتجاها لتقليل السلطات المدنية لصالح الدولة. يجب وضع هذا الوضع في سياق سياسي أوسع، يتسم بالتوترات الاجتماعية وعنف الشرطة وقمع الاحتجاج، وهو ما شكل العلاقات المتوترة بين السلطات الفرنسية وبعض المواطنين قبل وقت طويل من احتجاجات السترات الصفراء أو احتجاجات 2023 ضد إصلاح نظام التقاعد. يجب تفسير الانتفاضات التي شهدتها العديد من المدن الفرنسية وقت كتابة هذا التقرير (يونيو 2023) في ضوء تاريخ طويل من عنف الشرطة العنصري الذي استهدف السود والأشخاص من أصول شمال إفريقية في الأحياء الشعبية¹⁸. صرح مناضلون (نشطاء) وأكاديميون أن عنف الشرطة، بعيداً عن كونه عرضياً، يتم إنتاجه وتنظيمه بشكل عقلائي من قبل الدولة بهدف "حماية نظام اجتماعي غير متكافئ"^{19,20,21}.

وإذا نظرنا في مسألة الهجرة على نحو أكثر تحديداً، نجد أن نطاق العمل التضامني في فرنسا كان مهدداً لسنوات عديدة، بموجب المادة 1-622 L. من قانون دخول وإقامة الأجانب وحقوق اللجوء (CESEDA) لعام 1938²². كان الهدف من هذا القانون في الأصل محاكمة الأشخاص الذين يسيئون معاملة المهاجرين الذين يعيشون في فرنسا في أوضاع إدارية محفوفة بالمخاطر (من خلال ابتزاز تكاليف السكن واستغلال العمل وما إلى ذلك) وقمع مهربي البشر والمهاجرين بهم²³. غير أن هذا النص كثيراً ما استخدم من الناحية العملية لتخويف الأشخاص الذين يتضامنون مع المهاجرين الذين يعيشون في أوضاع هشة إدارياً، مما أدى إلى عبارة «جريمة التضامن» للتديد بتشويه هذا الإطار القانوني لاستخدامه ضدهم (المراجع نفسه). والواقع أن وجود هذا القانون واستخدامه كتهديد قد خلق جوا من الحذر والخوف بين الجهات المتضامنة. وصف أحد

سكان كاليه الذي استضاف المهاجرين لمدة عشر سنوات تقريباً الوضع على النحو التالي:

“في عام 2017 وحتى قبل ذلك، كان هناك القليل جداً من الحديث عن الضيافة. حتى قبل مرحلة سيدريك وكل ذلك، جريمة التضامن²⁴. و بالمناسبة لقد عشنا هنا سرا. [...] لم نتحدث عن ذلك مع الجمعيات الأخرى، فالجمعيات لم تكن تعلم على علم بالأمر. كنت أعرف أن هناك مضيفين آخرين موجودين في المدينة وكنا نعرف بعضنا البعض جسدياً، لكننا لم نتحدث حينما نلتقي في الشارع. يمكنك أن ترى الجو السائد هناك. [...] استغرق الأمر مني وقتاً طويلاً، سبع سنوات، للانفتاح على أشخاص آخرين للحصول على المساعدة في المنزل.”

وروت سيدة متقاعدة عملت لعدة سنوات في منظمة كاثوليكية في كاليه كيف لاحظ رجلان استضافتهما لبعض الوقت في كاليه الحالة السيئة لسياجها. عرضوا عليها صباغتها لشكرها على كرم ضيافتها لكنها رفضت خوفاً من أن يلاحظ أحد الجيران ذلك ويتهمها باستغلال ضيوفها بموجب هذا القانون. وفي حين تمت إعادة كتابة القانون عدة مرات منذ عام 1938، فلن يؤدي الضغط الذي تمارسه مجموعات المجتمع المدني إلى نقطة تحول مهمة إلا في عام 2018: فقد قرر المجلس الدستوري الفرنسي أن: “يمنح مبدأ الأخوة حرية مساعدة الآخرين، لغرض إنساني، وبصرف النظر عن انتظام إقامته في التراب الوطني.”

وأكد هذا الانتصار من جديد شرعية تضامن المواطنين والمواطنين مع المهاجرين. ومع ذلك، وكما يوضح هذا التقرير، فإن تأثير هذا التغيير القانوني محدود. ولا تزال الفعاليات الداعمة تعاقب بأشكال أخرى عديدة.

منذ هدم مخيم «الغابة» في كاليه في عام 2016 (كما في الفترة التي سبقت ظهوره)، كان الهدف الرئيسي للدولة هو منع المهاجرين من التخييم في المنطقة الحدودية وإضعاف وجود أولئك الذين يحبطون جهود الدولة لجعل الحدود معادية من خلال أعمالهم التضامنية والمقاومة السياسية²⁵. في شمال فرنسا (كما هو الحال في المغرب)، تحاول السلطات نزع الشرعية عن المبادرات القائمة على الحقوق لصالح الهياكل الإنسانية التي تختارها الدولة (وبالتالي فهي سهلة الانقياد أو راضية

عن النفس أو أقل انتقاداً). حول إعلان الرئيس ماكرون سنة 2018 أن الدولة توزع الطعام على المهاجرين في كاليه، قال مدافع عن حقوق الإنسان عمل في شمال فرنسا منذ عدة سنوات مايلي :

“هذا قرار سياسي . [...] والفكرة هي أنه إذا وزعت الدولة، ليس هناك سبب للجمعيات للتوزيع. كاليه هي المنطقة الوحيدة في فرنسا التي توزع فيها الدولة الطعام. الدولة لا توزع الغذاء في أي مكان، ولن تفعل ذلك أبداً، إلا في كاليه.”

والواقع أن الدولة، وأساساً في هيئة وزارة الداخلية، منخرطة بشكل كبير في جميع المسائل المرتبطة بالهجرة، ولا سيما على الحدود الشمالية لفرنسا. وهي فاعل رئيسي في تهيئة مناخ قمعي لتجريم التضامن. وفيما يتعلق بهذه القضايا، تتمتع الوزارة بسمعة تجاوزت المستويات العديدة للحكومة التي تميز الحكامة الفرنسية. إن الزيارات المتكررة لمختلف وزراء الداخلية للمدينة الحدودية وتأكيد رئيس البلدية والعمالة (المحافظة) على وجود علاقة وثيقة ومميزة مع هذه الوزارة دليل ملموس على ذلك.

عندما يتعلق الأمر بتنظيم مظاهرات صريحة ضد السياسة العدائية للحدود الشمالية الفرنسية، غالباً ما تواجه الفعاليات المتضامنة عقبات إدارية، كما توضح إحدى النساء المشاركة في تنظيم مثل هذه التظاهرات في كاليه:

“إذا نظمت مظاهرة، فيجب عليك الإعلان عن عملك إلى المحافظة الفرعية. لذلك أرسلنا بشكل أساسي المسار والمعدات ... إنه ليس طلباً من أجل الحصول على الترخيص، إنه إعلان. لديهم فقط الحق في تحديد موعد معك لمناقشة كيف ستسير الأمور، الشرطة هي التي ستراقبك وما إلى ذلك، إلا أنهم في كل مرة سيستغلون هذه الاجتماعات - وهذا يحدث في كل مرة - لإيجاد أعذار ليقولوا: “لن تتمكنوا من المرور أمام المسرح، لأنه في تلك الأمسية ستعرض هناك مسرحية، ولن تتمكن من المرور أمام المحطة لأن هناك عملاً، ومن الناحية الأمنية مستحيل” [...] على أي حال، ها نحن ذا. لذلك ينتهي بنا الأمر إلى المرور عبر الأزقة حيث لا يرانا أحد.”

16 أمнести أنترناسيونال. (2019). الحق في التظاهر : لماذا تتعارض بعض القوانين الفرنسية مع القانون الدولي؟ موجود على الرابط التالي : <https://www.amnesty.fr/focus/>

droit-de-manifester-pourquoi-certains-lois-francaises-sont-contraires-au-droit-international

17 قانون رقم 646-2021. بتاريخ 25 ماي 2021 من أجل أمن شامل يحافظ على الحريات

18 Diallo, R. (2023). France has ignored racist police violence for decades. This uprising is the price of that denial. The Guardian. : <https://www.theguardian.com/commentisfree/2023/jun/30/france-racist-police-violence-riots-nahel>

19 يغوست، م. الهيمنة البوليسية. (طبعة مزيدة). باريس : منشورات لافابريك. ص. 7.

20 Voir aussi Rocher, P. (2020). Gazer, mutiler, soumettre : Politique de l'arme non létale. Paris: La fabrique éditions

21 Voir aussi Codaccioni, V. (2019). Répression : l'État face aux contestations politiques. Paris: Textuel

22 Article L.622-1 of the 1938 Code de l'entrée et du séjour des étrangers et du droit d'asile (CESEDA). Disponible sur : <https://www.legifrance.gouv.fr/codes/article-lc/LEGIARTI000006335286>

23 Collectif des Délinquants Solidaires. (2019). Délit de Solidarité: le Guide. Disponible sur : http://www.delinquantssolidaires.org/wp-content/uploads/2019/07/guide_A5_de%CC%81linquants_solidaires_web.pdf

24 Fédération Internationale pour les Droits Humains [FIDH]. (2021). France : Cédric Herrou, enfin la relaxe définitive ! Disponible sur : <https://www.fidh.org/fr/themes/defenseurs-des-droits-humains/france-cedric-herrou-enfin-la-relaxe-definitive>

25 Tyerman, T. (2021). Everyday border struggles: Segregation and solidarity in the UK and Calais. Routledge

نستخدم مصطلح «الفعاليات المتضامنة» لتلخيص مجموعة متنوعة من الأفراد الذين يكون تضامنهم مدفوعا بقناعات سياسية وأخلاقية، فضلا عن تجاربهم الشخصية.

والواقع أن عددا قليلا فقط من الجمعيات في المغرب تعلن صراحة أنها تشارك في الدفاع المباشر عن حقوق الإنسان (كما في ذلك الجمعيات التي أنشأها المهاجرون). يفضل معظمهما استهداف القضايا الإنسانية على وجه التحديد مثل الوصول إلى الخدمات الصحية بالنسبة للأشخاص غير المسجلين، أو يتم تحفيزهم للقيام بذلك من خلال فرص التمويل الحكومية. وكما هو الحال في فرنسا، فإن استغلال الميدان الإنساني أسهل بكثير؛ تتبنى الجمعيات نهجا «ناعما» يتيح لها الاستفادة من قنوات تواصل أفضل مع السلطات - ولكنه يعيق تأثيرها واستقلاليتها. وكما يقول أحد المدافعين عن حقوق الإنسان في المغرب: “تحدثت عن الولوج إلى الصحة لأن المهاجر مسكين [“الفقراء”]، لن ندعهم يموتون. ولكن إذا بدأت الحديث عن الحقوق، فستنفجر الأمور. هذا النهج في قول مسكين، وإظهار أننا في دينامية الأعمال الخيرية، يساعد.” وقال شخص يعمل في إحدى المؤسسات الأمور بوضوح: “الكثير من الأشياء التي نقوم بها هنا هي من أجل صورة المغرب، وليس من أجل الواقع، حياة الناس.”

لذلك، فإن العديد من الفعاليات المتضامنة راضية عن هذه المقاربة. وهذا يؤدي إلى مشهد انساني استثنائي. عبر أحد المدافعين عن حقوق الإنسان بصراحة:

“لدينا نقص كبير في الجمعيات في المغرب. ليس جمعيات مشاريع تسعى لتدبير من الباطن sous traire توجيهات الاتحاد الأوروبي مقابل المال - لدينا المئات منها. لا توجد جمعيات تقوم بالعمل المحلي - عندما يكون لديك أموال من الاتحاد الأوروبي، فإنك تخلق فمك، وهذا يحدد التيمات الموضوعات التي يمكننا العمل عليها. هناك الكثير من المال والكثير من الجمعيات التي تقوم بأنشطة وهمية.”

لم يتفق أشخاص آخرون أجريت معهم مقابلات تماما مع هذا التصريح، مشيرين إلى أن المنظمات المغربية التي تسعى للحصول على تمويل ولكنهم تقوم بأنشطة أكثر «إعانة» تتلقى عموما أموالا، ليس من الاتحاد الأوروبي، ولكن من المجالس البلدية أو الوزارات أو المبادرة الوطنية للتنمية البشرية (INDH). عدد قليل من المنظمات يمكنها الدخول في شراكة مباشرة مع الاتحاد الأوروبي وتلقي التمويلات لمشاريع الهجرة الخاصة بها. يطلب منهم عموما التعاون أولا مع المنظمات الدولية أو الأوروبية. وأبرز فاعل أوروبي مقيم في المغرب على أن هناك العديد من المبادرات المحلية القوية في المغرب، ولكن عملها غير معترف به بما فيه الكفاية أو تعوقه عقبات إدارية، كما رأينا في هذا التقرير (انظر الجزء الثاني - 2). وفي هذا السياق، فإن مجال المعارضة أو الاعتراض بشأن مسألة الهجرة (من ضمن أمور أخرى) محدود للغاية، وللتعامل مع ضغوط الدولة مع حماية أمنها ورفاهها، يجب على هذه المنظمات أن

صعب. خاصة عندما ترى جمعياتنا وفئات من الناس مثل الصحفيين الذين يتعرضون للهجوم، والأشخاص الذين ينشرون منشوراتهم على الشبكات الاجتماعية، والناس في الريف ... الجهاز ينشط من الداخل: إذا تكلمت، يتم استدعاؤك، إذا تكلمت مرة أخرى يتم إيقافك وإدانتك. إما أن تصمت أو لست أدري.. السجن. إما أن تصمت أو افعل ما تطلبه الداخلية، أو يتم استدعاؤك إلى مركز الشرطة. هناك دائما القليل من التفاوض من قبل، ولكن إذا كنت عنيدا، وإذا كنت لا توافق، فسينتهي بك الأمر في القائمة السوداء، وهناك سترى. هذا هو الواقع في المغرب. في التلفزيون كل شيء جميل، ولكن في الواقع، في الممارسة العملية، إذا كنت تتحدث فهذا يعني الموت.”

فيما يتعلق بالهجرة، تنهج الحكومة المغربية ما وصفه أحد محاورينا بـ «لعبة مزدوجة». فهي، من ناحية، تشجع اندماج المهاجرين في البلد، ومن ناحية أخرى، تمارس قمعا شرسا. إن التقارير عن العنف ضد المهاجرين تقوض صورة البلد الإصلاحي الذي يحترم حقوق الإنسان والتي تحاول الدولة جاهدة تصويرها منذ التسعينيات. لقد شهد المغرب فترة من الاستثمار الكبير في مبادرات الهجرة في منتصف عام 2010، ولكن فقط لأنواع معينة من المبادرات، مما خلق وهما بوجود مشهد جمعي سليم وديمقراطي. وأشار الأشخاص الذين أجريت معهم مقابلات إلى أنه في حين أن الأعمال الخيرية هي شكل واسع النطاق ومقبول من أشكال التضامن في المغرب، فإن النشاط والمرافعة المناصرة أقل من ذلك بكثير، على الرغم من أن ذلك يختلف بين المناطق الحضرية والريفية وبين الجهات (مثل المناطق الحدودية):

“عندما أقول إنني أعمل في جمعية لدعم المهاجرين، يقول لي الناس: نعم، لدي في المنزل 3 بطانيات قديمة، ألا تريد أن تعطيها لهم؟” ولكن عندما أقول إنني أعمل في جمعية حقوقية، هناك من يتفاجؤون بهذا البعد ولا يقولون شيئا. [...] هناك يصبح الأمر أكثر حساسية. من الأسهل تقديم الطعام، بدلا من القول إننا مهتمون [بانتهاكات حقوق الإنسان] والاعتقالات، نحن نبحث عن محامين وما إلى ذلك. الأمر هنا سياسي أكثر. نحن لا نتحدث بالضرورة عن ذلك

يوضح لنا هذا المثال أنه حتى معايير الحق القانوني في الاحتجاج يمكن ضغطها بطريقة خبيثة من قبل السلطات المحلية في محاولة للحد من نطاق الاحتجاجات وتأثيرها

3. مجال مقيد لفعاليات المجتمع المدني في المغرب

ومن الناحية النظرية، لدى المغرب بنود دستورية تؤكد التزامه باحترام حقوق الإنسان لمواطنيه والمهاجرين، على النحو المنصوص عليه في الدستور المغربي لعام 2011²⁶. ويتعزز هذا الالتزام بانضمام البلد إلى الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، ولا سيما اتفاقية جنيف لعام 1951 ومنظمة الوحدة الأفريقية لعام 1984، التي يتمثل أحد أهدافها في ضمان حقوق الإنسان وحمايتها²⁷. ومع ذلك، فإن الواقع على الأرض مختلف تماما. في المغرب، لا تمثل قضية الهجرة سوى واحدة من العديد من القضايا الاجتماعية والسياسية المثيرة للجدل في مشهد تاريخي أوسع لقمع المجتمع المدني^{28 29}. تعرق حرية التعبير بشدة في البلاد، التي استخدمت المحاكم بشكل غير عادل في مناسبات عديدة لإدانة وسائل الإعلام النقدية والصحفيين ومعلقي وسائل التواصل الاجتماعي والناشطين الذين كشفوا عن الدولة أو عرضوها في صورة سلبية³⁰. هذا سياق تتعرض فيه حرية الصحافة والنشاط بالمعنى الواسع للخطر، كما كشف القمع الوحشي لمظاهرات الحراك في منطقة الريف في عام 2017، أو قمع الصحفيين الاستقصائيين الذين يدافعون عن الاحتجاجات وينددون بفساد الدولة، مثل عمر راضي، الذي حكم عليه بالسجن ست سنوات بتهم مشكوك فيها بالتجسس والاعتداء غير اللائق والاعتصاب. وهذا يوضح الظروف الخطرة التي يعمل فيها المدافعون عن حقوق الإنسان. وصفه أحد الأشخاص الذين تمت مقابلتهم على النحو التالي:

“في بلدان مثل المغرب لا تشعر بالتغيير الديمقراطي، إنه أمر

«تلعب دورا متوازنا» بعناية ، أي «أن تكون قوية لجذب انتباه الجمهور، ولكن دون زرع الفوضى، حتى لا تظهر كمثيري الشغب». ويظهر تعليق أدلى به مدافع آخر عن حقوق الإنسان مدى محدودية إمكانيات الاحتجاج الصريح على موضوع العنف ضد المهاجرين. وأوضح أنه يريد الذهاب إلى «الأماكن التي تعتقل فيها الشرطة المهاجرين،

في السنوات التي أعقبت احتجاجات السترات الصفراء لعام ٢٠١٩ ، ضاعفت الحكومة الفرنسية مبادراتها لقمع الاحتجاجات الاجتماعية، من خلال إدخال تدابير تشريعية جديدة انتقدتها جماعات حقوق الإنسان.

والوقوف هناك حاملا لافتة للشكوى وسؤالهم لماذا يفعلون كل هذا. ثم قلت لنفسي أن الأمر يمكن أن يكون متطرفا بعض الشيء - رأيت كيف تصرفوا مع المتظاهرين... إنهم يسيئون معاملتهم».

في المغرب، كما هو الحال في فرنسا، تنخرط وزارة الداخلية بشكل كبير في المسائل المتعلقة بالهجرة. مثل بقية الحكومة، ترتبط هذه الوزارة ارتباطا وثيقا بالقصر الملكي ويهيمن

عليها إلى حد كبير ³¹. وصف أحد الأشخاص الذين تمت مقابلتهم الأمر على النحو التالي:

«إن الأمر مركزي للغاية. وفي السياق المغربي، فإن المحاور المركزي بعيد. وتحفظ الداخلية بصلاحيات سيادية فيما يتعلق بالهجرة. لقد قادنا إلى الاعتقاد بأن وزارة الهجرة كانت هي المحاور، ولكن تم تجريدها من ذلك - رأيت أن الداخلية هي التي تتولى الأمر بدعاه».

أدى تغيير وزاري في أكتوبر 2019 إلى تقليص عدد الوزارات من 39 إلى 24 وزارة. أصبحت الوزارة المنتدبة لدى وزارة الخارجية المكلفة بـ «المغاربة المقيمين في الخارج وشؤون الهجرة» وزارة منتدبة مكلفة بـ «التعاون الأفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج». ويختفي أي ذكر للهجرة الداخلية، مع التركيز على المواطنين المغاربة الذين هاجروا من البلد. وبالتالي فإننا نبتعد عن تطلعات إدماج المهاجرين وتحسين ظروفهم المعيشية. وأوضح لنا أحد الأشخاص الذين تمت مقابلتهم أن «الوزير المكلف بشؤون الهجرة كان حاضرا ومشاركا بشكل منهجي [...] ولكن منذ التعديل الوزاري، لا نعرف حقا إلى من نلجأ لأنه لم يعد هناك وزير للهجرة. لقد حاولنا عدة مرات الاتصال بوزارة الداخلية ووزارة الشؤون الأفريقية، لكن ليس من المستغرب أننا لم نحصل على إجابة». وفي حين أعرب العديد من المجيبين عن أسفهم لفقدان المحاورين، فقد خففوا من أهمية التعزيز سريع الزوال éphémère لدور الوزارات الأخرى في مجال الهجرة (على سبيل المثال، الشؤون الخارجية). وشددوا على أنه مجرد «وهم» وأن وزارة الداخلية هي وحدها التي تتولى المسؤولية بالفعل.

وأفادت الجمعيات إلى أنها كثيرا ما تبذل جهودا كبيرة لتنظيم الأنشطة المتعلقة بالهجرة، والتي يمكن وقفها في آخر لحظة. وأوضح أحد العاملين في إحدى جمعيات حقوق الإنسان: «في كل مرة ننظم فيها نشاطا، لا نعرف أبدا ما إذا كان سيقام أم لا». ووصف شخص آخر تمت مقابلته نفس الوضع:

«لقد طلب مني أن أستعد وأن يكون لدي خطة بديلة وأن أكون مستعدا لنقل النشاط عبر الإنترنت إذا ما لزم الأمر. وقيل لي إن الشرطة قد تصل في اللحظة الأخيرة لمنع التظاهرة. كان ذلك مرهقا. هناك دائما خطر أن النشاط لن يتم، وعلينا أن نتحسس طريقنا. مازلت لا أفهم بنسبة 100%، بل حتى 50%، أسباب ونتائج كل هذا».

مرة أخرى، يتم استخدام عدم اليقين كألية ردع - لماذا استثمار الوقت والمال في تنظيم أنشطة يمكن وقفها في اللحظة الأخيرة ؟ ومع ذلك، يسلط الاقتباس أعلاه إلى أنه في هذا المناخ العدائي، تعلمت الفعاليات المتضامنة «توقع ما هو غير متوقع» - في الحالة الأخيرة، يستعدون لنقل النشاط عبر الإنترنت إذا لزم الأمر، مما سيسمح لهم بتجاوز رقابة الدولة. وتستهدف الهجرة وحقوق الإنسان بوجه خاص في هذا الصدد. وكما يوضح أحد الأشخاص الذين تمت مقابلتهم، إذا كان النشاط «مرتبطا بالقضايا البيئية،

لأنها موضوع موضة ويعطي صورة حسنة عن المغرب، فنحن نعلم أن الدولة ستوافق على التعاون لإعطاء صورة أكثر خضرة. لكن هذا ليس هو الحال عندما يتعلق الأمر بالهجرة، وأقل من ذلك عندما يتعلق الأمر بحقوق الإنسان والديمقراطية.»

متزايد أن لا تستلم الجمعيات الوصل المؤقت عند تقديم طلباتها، مما يعني أنها لا تستطيع إثبات مرور 60 يوما، على الرغم من أن للجمعيات الحق في مواصلة الأنشطة في إطار ولايتها لما بعد هذه المدة. يشرح لنا موظف في منظمة غير حكومية دولية :

“إذا لم يكن لديك الوصل القانوني ، فأنت عالق. سيف ديموقليس فوق رأسك. أنت موجود، لكنك لست موجود. إذا لم يكن لديك وصل ، فأنت في حالة عشوائية ، أنت تحت رحمة السلطات ، في منطقة رمادية. [...] إذا لم يكن لديك اعتراف قانوني ، فمن غير الممكن عليك جمع الأموال للنشطاء ، أو مساعدة المهاجرين الذين ليست حياتهم واردة. [...] لدينا الحق بقوة القانون للحصول على وصل مؤقت، لكن لا يتم تسليمه لك أبدا. كل الجمعيات لديها هذا الحاجز”.

لهذا السبب، كما أوضح أحد الأشخاص الذين تمت مقابلتهم :

“حاليا، تقدم بعض الجمعيات وثائقها [طلب استلام وصل الإيداع] عن طريق عون قضائي بحيث يكون لديهم نوع من “الشاهد القانوني”، ولكن فجأة تصبح عدوا للإدارة لأنك تتحداها...”

ووصفت المسؤولة عن المسائل الإدارية لجمعية أخرى

الجمعية. فعلى سبيل المثال، يجب أن تحصل الجمعيات الدولية على اتفاق المقر حتى تتم الموافقة القانونية على وجودها في البلد. وفيما يتعلق بهذا المعيار، شدد المهاجرون على أن وضع الجمعيات التي أنشأها المهاجرون في المغرب غير واضح وغير مستقر. لم تتم دعوة جمعيات المهاجرين المعترف بها بعد تغيير سياسة الهجرة في عام 2013 إلى التوقيع على اتفاق مقر، لكنها أيضا لا تتوافق مع مواصفات الجمعيات المغربية. وكما يقول منسق جمعية مغربية، واصفاً وضعهم: «إنه متذبذب، يمكن أن ينفجر في أي وقت». وكما هو حال بعض الجمعيات المغربية، فإن بعض جمعيات المهاجرين لم تتلق قط وصل الإيداع بسبب أنشطتها السياسية المعارضة..

وفي الحالات القصوى، يمكن للسلطات حل الجمعيات. وذكر العديد من المحاورين حالة الجمعية الثقافية (جذور). استضافت هذه الجمعية المغربية نقاشات سياسية انتقادية وتمت إدانتها في ديسمبر 2018 لتنظيمها نقاشا عبر الإنترنت مع تدخلات اعتبرتها السلطات «مزدرة» تجاه المؤسسات المغربية. أثارت هذه الإدانة، التي تم تأكيدها في الاستئناف في عام 2019، سخط المنظمات الوطنية والدولية، التي شجبت هذا الخنق الصارخ لحرية التعبير في المغرب. وأوضح العديد من المحاورين الذين تمت مقابلتهم في سياق هذه الدراسة أن هذه الحلقة لم تؤجج السخط فحسب، بل غدت أيضا الخوف فعاليات المجتمع المدني:

نستخدم مصطلح «الفعاليات المتضامنة» لتلخيص مجموعة متنوعة من الأفراد الذين يكون تضامنهم مدفوعا بقناعات سياسية وأخلاقية، فضلا عن تجاربهم الشخصية.

“لقد كان الأمر عنيفا بالنسبة لهم، هجوم مباشر للغاية. لم نشهد ذلك من قبل. لقد تمت مهاجمتهم بشأن قضايا مرتبطة بالقوانين الأساسية. لم نكن نستطيع أن نقول أي شيء عنهم، كنا سنغرقهم أكثر. هذا أيضا ما قلته لنفسي أن كل شيء يمكن أن يسقط”.

كما أن السلطات معروفة باستخدامها للتمويل كوسيلة لمراقبة الجمعيات التي تسعى إلى خنق رسالتها السياسية. منذ عام 2013، وفي إطار الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء (SNIA)، حاول المغرب الاستثمار في بعض الجمعيات التي تدعم المهاجرين، بما في ذلك الجمعيات التي يديرها المهاجرون. ومع ذلك، كما يوضح أحد العاملين في الجمعية:

“إذا حصلت على هذا المال ، فلن تتمكن من فعل ما تريد. لم تعد هذه إرادتك، بل إرادة السلطات. إذا كتبت تقريرا ولم يعجبهم ، فسيتلبون منك تغييره”.

لحقوق الإنسان، وقت إجراء المقابلة ، كيف كانت تنتظر مدة ستة عشر شهرا لتجديد وصلها، ولكن السلطات لم تقدم الوثائق اللازمة كلما أعادت مناشدتها : “إنهم لا يقدمون لك السبب. [...] إنهم يقدمون لك أعذارا سخيفة حتى لا يقولن لك السبب الحقيقي”. ويتيح هذا النظام للسلطات ممارسة الضغط على الجمعيات للعمل بطريقة محددة. تميل الجمعيات الصغيرة، وهي الأكثر ضعفا، إلى الاعتقاد بأن فرصتها في الدفاع عن نفسها عن طريق اللجوء إلى القانون ضئيلة إذا كانت السلطات مصممة على دفعها إلى وضع “غير نظامي». وبالإضافة إلى ذلك، فإن الجمعيات ملزمة بموجب القانون ووفقا لنظامها الأساسي بتجديد مجلس إدارتها بانتظام (مثلا كل سنتين) والحصول على وصل جديد. لكن هذا يعني عمليا أنه في كل مرة يتعين على الجمعية تجديد مجلس إدارتها، تسنح فرصة جديدة للسلطات لاستهدافها بعقبات إدارية.

يختلف تنظيم الجمعيات في المغرب حسب طبيعة

علاوة على ذلك، كما قال أحد الأشخاص الذين تمت مقابلتهم، “لم تتلق بعض الجمعيات التمويل منذ سنوات. [تحاول السلطات إغلاق الصنوبر على مبادرات معينة.”

ويمكن للمنظمات غير الحكومية المتواجدة بالمغرب أن تتلقى أموالا وتطلب دعما دوليا، شريطة أن تصرح بالأموال التي تتلقاها في غضون 30 يوما من وصولها إلى حسابها البنكي. وبهذا المعنى، لا توجد آلية رسمية تمنع الجمعيات المغربية من الحصول على أموال أجنبية (توجد مثل هذه الآليات في الجزائر أو مصر على سبيل المثال). ومع ذلك، تمكنت السلطات من إيجاد طرق لتقييد هذه التمويلات. وأفاد ناشطون في المغرب بأن السلطات تدعو منظمات التعاون الدولي (وهو مصطلح يطلق على السفارات الأجنبية والأحزاب السياسية التي تمول الأنشطة والمنظمات) لتقديم قائمة بالجمعيات التي تدعمها في المغرب. وقال موظف في إحدى جمعيات حقوق الإنسان إنه «وضع على قائمة»، مما يعني أنه لم يعد بإمكانه الحصول على تمويل من التعاون الأجنبي. وعلى الرغم من أن مكاتب هذه المؤسسات حاولت طمأنة شركائها المغربية بأن أوضحت لهم أن هذه القوائم لم تطلب إلا على سبيل المعلومات، وليس من أجل أن تتحقق منها السلطات المغربية، فإن انعدام الثقة يسوء. وأوضح بعض السفارات ومنظمات التعاون الأجنبية للجمعيات المغربية أنها لا تستطيع دعم أي «جدل» بسبب وضعها غير المستقر أصلا في البلاد. وتمارس عليها ضغوط لعدم تمويل جمعيات معينة في إطار مناقشات دبلوماسية أوسع، وهو شكل من أشكال «القوة الناعمة» تمارسه السلطات المغربية على أساس قانوني مشكوك فيه. كان البعض يمثل : «إنه النظام المغربي، إنه مخادع». كما أشار نشطاء إلى أن القضايا الدبلوماسية الأوسع بين المغرب ودول أخرى بشأن القضايا الحساسة يمكن أن تخلق احتكاكا، مضيقين أنه من الأفضل في بعض الأحيان عدم ذكر دعم من سفارة أو أي نوع آخر من الممول لنشاط ما من أجل حمايتهم. ويصف أحد العاملين في منظمة لحقوق الإنسان في الرباط هذه الظاهرة على النحو التالي:

“من الناحية المالية هناك جمعيات مرتبطة بالتعاون الأجنبي. إنهم لا يقومون بترافع مزعج حول القضايا الحقوقية، هو هذا ليس سيئا. السلطات لا تخاف من هؤلاء الفاعلين، فهم محصورون أكثر فأكثر في مجال مقيد بشكل متزايد”.

ويمكن أن تركز العقوبات الإدارية والمالية التي تواجهها فعاليات التضامن على المستوى الحيوي للخرانة، مما يهدد سبل عيش وبقاء الجمعيات والأفراد. وكما قال مدير جمعية مغربية، يمكن أن تحتل العقوبات المصرفية «مكانة هائلة» بين مجموعة الأدوات المستخدمة للضغط على جمعيات معينة وترهيبها. وشدد فاعل متضامن آخر على أن تدابير مكافحة غسل الأموال وعمليات التدقيق المالية يمكن أن توظف ضد الجمعيات، من خلال طلبات مملة تستغرق وقتا طويلا، تحت تهديد بإغلاق الحسابات من قبل البنوك

“بالطبع، يمكنهم منع أو تأخير تدفق الأموال، وتحويل التدفق النقدي الخاص بك إلى كابوس. يمكنهم أيضا اختلاق قضية والقول إنك تتلقى أموالا قذرة من منظمات أو دول مشبوهة، ويمكنهم اتهامك بغسل الأموال أو استخدام أموال

II- تجريم الجمعيات ومبادرات التضامن

1. العقوبات أمام التضامن والمجالية

تواجه الجمعيات المتضامنة مع المهاجرين في المغرب وشمال فرنسا العديد من العقبات والاعتداءات التي تمنعهم من القيام بأعمال التضامن على بشكل يومي. ويتجلى ذلك بشكل خاص في كاليه، حيث تواجه هذه المجموعات عقبات عملية تتمثل في حظر توزيع الأغذية في شوارع معينة [تم اعتقالهم]، وضع الصخور لمنعها من الوصول إلى مواقع معينة، ومحاولات إغلاق المراكز النهارية والملاجئ والمطابخ، ونشر سلطات تفتيش حول الصحة والسلامة، وما إلى ذلك. هدف السلطات الفرنسية منذ هدم معسكر «الغابة» في كاليه في عام 2016، هو منع المهاجرين من التخييم في المنطقة الحدودية وتقويض وجود الجمعيات والمواطنين الآخرين الذين يحاولون التخفيف من حدة البيئة الحدودية المعادية التي خلقتها السلطات من خلال أعمال التضامن. ويتم إخلاء مخيمات المهاجرين بانتظام، مما يؤدي إلى تدهور ظروفهم المعيشية الصعبة وغير المؤكدة بالفعل. هذه الوضعية تخلق حالة من عدم الاستقرار اللوجستي وبيئة استعجالية والتغيير المستمر. وكما قال فاعل متضامن منذ فترة طويلة في كاليه:

“نحن نبحث باستمرار عن نقاط توزيع جديدة. نظرا لأن عمليات الإخلاء تحدث باستمرار وانها ذات صلة، أليس كذلك؟ لذلك تجد نقطة توزيع جديدة، وتقديم لهم الخدمة، ثم سيتم إخلاؤهم وسيتم محاصرة المكان. لذلك يتعين عليك دائما العثور على مواقع توزيع جديدة لم يتم حظرها بقرار.”

وفسر مناضل آخر ناشط منذ مدة طويلة هذه الدينامية بتبصر:

“من المفهوم أن هناك جمعيات إنسانية موجودة [في شمال فرنسا]، لأن الدولتين البريطانية والفرنسية حولتا أزمة سياسية إلى أزمة إنسانية. وقد فعلوا ذلك عمدا. والنتيجة هي أن الحياة سيئة للغاية [بالنسبة للمهاجرين] ومجموعات [الدعم] أصبحت غير جذرية، لأنه من الصعب التفكير في الفوضوية اللاسطوية عندما لا يكون لدى الناس مكان لتناول الطعام أو النوم. حسنا يمكن القيام بذلك، ولكن أصبح من الصعب القيام به. وعندما يكون

كل شيء في أزمة بشكل دائم، يكون من الصعب التنظيم سياسيا، ومن الصعب أن تكون هناك أولويات خارج الوضع.”

والنتيجة هي أن الجمعيات المتضامنة تظل غارقة في التحديات والمشاكل اليومية. وهذا يحد من الوقت والطاقة المتوفرة لديهم للتنظيم والعمل السياسي. هناك صلة واضحة بين مستوى الصراحة السياسية لمبادرة التضامن وتجربتها: فالمنظمات التي ترغب في اتخاذ موقف أقل صراحة لا تتأثر إلا بشكل معتدل بالعقبات والتجريم الذي تمارسه الدولة، بينما تستهدف الدولة المنظمات الأكثر صراحة وكفاحية. وشدد مؤسس منظمة لتوزيع المواد الغذائية على أن بعض الجهات الفاعلة قد استوعبت استبطنت هذا الوضع: “يأتي بعض الناس ويريدون أن يكونوا سياسيين للغاية، لكن لا يمكنك القدوم إلى كاليه وتعتقد أنها حركة سياسية. إنها ليست كذلك. نحن نستجيب لوضع إنساني.” في رأيه، لا مكان للنضال في المنطقة الحدودية، وتجنب المواجهة المباشرة هو الطريقة الوحيدة لتواجد طويل الأمد في هذا السياق: “الجمعية شيء، وقناعتنا الشخصية شيء آخر - ويجب علينا دائما أن نفعل ما هو أفضل من أجل الجمعية حتي يتم إطعام الأشخاص [المهاجرين] كما ترى ؟”

وفي المغرب، يتم أيضا فرض قيود على توزيع المساعدات المادية، بما في ذلك حظر توزيع أي شيء في المناطق الغابوية المحيطة بالجيوب الإسبانية في سبتة ومليلية. وفي كلا الموقعين، تبذل جهود كبيرة لإنفاذ القانون لعزل المهاجرين عن الجمعيات المتضامنة والمنتجات الأساسية اللازمة لبقائهم في الغابة الحدودية. وفي تطوان، قالت إحدى الجمعيات أيضا إنها منع من الذهاب إلى مخيمات الغابات لتوزيع المواد الغذائية وغير الغذائية وتقديم الإسعافات الأولية منذ عام 2017. وأفاد مخبرون في الناظور قصة عضو في جمعية حقوقية يدعم المهاجرين الذين يعيشون في مخيمات الغابات من خلال تزويدهم بمقابس لشحن هواتفهم والحصول على المياه للاستحمام وغسل ملابسهم، مقابل بضعة دراهم لتغطية التكاليف. قالوا إنه وجهت إليه في عام 2019 تهمة تسهيل الهجرة غير النظامية وحكم عليه بالسجن لمدة عامين. وقالت متحدثة أخرى:

“لقد حدث تطور في الحواجز التي تعترض سبيل الأشخاص الذين يساعدون الناس في الغابات. لقد حدث تحول كبير: صعوبات كبيرة في توزيع القماش المشمع والبطانيات، وللحصول على الرعاية الصحية. لقد أصبح الأمر معقدا

للغاية هناك.”

وقالت إن إحدى معارفها، التي كانت تنظم توزيع المواد الغذائية وغيرها من السلع في الغابات، أخبرتها أنه بمجرد أن اعتقلتهم السلطات ذات مرة:

“تم اعتقال السائق وتمت مصادرة رخصته. وأخبروا أنه يجب عليهم وقف هراءهم، وأنه لم يعد بإمكانهم استخدام هذا الطريق بعد الآن. وكان عليهم الالتزام بالتوقف عن الذهاب إلى الغابة حتى يتمكنوا من مواصلة أنشطتهم في مدينة الناظور.”

كان قمع التضامن في هذه المنطقة جليا بشكل خاص في أعقاب مأساة يونيو 2022، التي راح ضحية لها ما لا يقل عن 23 شخصا وفقد 77 شخصا بعد أن حاولت مجموعة من المهاجرين عبور الحدود بين المغرب ومليلية باقتحام نقطة حدودية، حيث حوصروا وواجهوا الغاز المسيل للدموع والعنف غير المتناسب (وفي كثير من الحالات مميت) من جانب قوات الأمن والشرطة المغربية والإسبانية³². في أعقاب هذه المأساة، حاولت السلطات المغربية منع وصول الطعام للمهاجرين في مخيمات الغابات، من خلال تهديدتهم بعدم منحهم أو بيعهم أي شيء.

2- العقوبات الإدارية والمالية أمام الجمعيات

تعمل الجمعيات في المغرب تحت التهديد المستمر بالظعن في وضعها الإداري. تتوفر على «وصل الإيداع» ضروري لكي تشغل الجمعية رسميا. ومع ذلك، إذا لم تمنح السلطات إيصالا أو تجدها، فإن ذلك يضر بوضع الجمعيات وقدرتها على الاشتغال، وكذلك على توفرها على حساب مصرفي، على سبيل المثال. ولم تتمكن بعض الجمعيات المعروفة بكونها تشغل على قضايا حقوق الإنسان الخلاقية من الحصول على وثيقة تسمح لها بالقيام بأنشطتها. وينص القانون المغربي (المادة 5 من الظهير الشريف رقم 1-58-376 الذي يضبط هوجبه حق تأسيس الجمعيات)³³ على وجوب تقديم وصل مؤقت إلى الجمعية في اليوم الذي تقدم فيه طلبها. ثم يجب أن تحصل على الوصل النهائي في غضون 60 يوما. شريطة الإخطار برفض طلبها، يجوز للجمعية بعد ذلك البدء في مزاولة أنشطتها. ومع ذلك فمن الشائع بشكل

Sapoch, J. et al. (2022). Reconstructing the Melilla Massacre: Visual evidence, testimony, ground reporting reveal Spain and Morocco lies. Lighthouse 32 / Reports. Disponible sur : <https://www.lighthousereports.com/investigation/reconstructing-the-melilla-massacre>

33 عدالة [الموقع القانوني لوزارة العدل]. الظهير الشريف رقم 1.58.376 الصادر في 3 جمادى الأولى 1378 (15 نوفمبر 1958) المنظم للحق في تأسيس الجمعيات، متوفر على الرابط التالي : <https://adala.justice.gov.ma/reference/html/Fr/44724.htm>

أضر بالأمن المالي لأسرتها وكذلك عملها التضامني:

“قلت لنفسي، حسنا كيف سأدير هذا المنزل، المتطوعين، لم يعد لدي عمل، يجب أن أكسب لقمة العيش، يجب أن أطعم أطفالي [...] لم يكن لدي أي ملاذ لأنهم كشركة صغيرة يمكنهم أخذني ورمي كما يريدون، ولم يكن لدي أي دليل على أنه مرتبط بنشاطي ومساعداتي الإنسانية”.

يمكن أن يؤثر الانخراط في العمل التضامني والنضال النشاط على الحدود على توظيف الأشخاص الذين لا ينتمون إلى المنطقة. وكما أوضح أحد المشاركين في البحث:

“متطوعة من جمعية هنا في شمال فرنسا - عملت في [شركة طيران متعددة الجنسيات] - ولم يتم إعادة توظيفها لأنها قالت علنا، على وسائل التواصل الاجتماعي، إنها متطوعة في هذه الجمعية”.

وكما ذكر آنفا (الفرع الثاني - 2)، غالبا ما تواجه هياكل دعم المهاجرين في المغرب خطر الإغلاق (مع وجود فرض ضئيلة للطعن في القرارات أمام المحاكم)، أو تتعرض لضغوط من المصارف لتجميد حساباتها وخنق أنشطتها لأسباب زائفة. وشددت الفعاليات التضامنية التي تشغلها الجمعيات على أن هذه «الهجمات غير المباشرة» لا تهدد الجمعيات التي تعمل من أجلها فحسب، بل تهدد أيضا مواردها المالية الشخصية، كما ذكر أحد المتكلمين:

“كموظف، تفكر في مستقبلك. إذا كنت أغلقنا الجمعية لمدة ثلاثة أو أربعة أشهر، فهذه كارثة. لدينا التزامات عائلية، قرض [على المنزل] يجب سداذه... [...] لقد مررنا بوقت عصيب، بصراحة كنت أستعد لحفل زفافي - إنه يكلف الكثير حفل الزفاف في المغرب. كان الأمر مقلقا بالنسبة لي.”

وبالنسبة للفاعلين المتضامنين الذي يتطوعون أو يعملون كإداريين داخل الجمعيات التي الواقعة تحت مرمى السلطات، قد تكون هناك عواقب على عملهم في قطاعات أخرى غير قطاعات أنشطتهم الترافعية. بعد استهداف منظمة من قبل الجهات الفاعلة الحكومية لانتقادها العلني لسياسة الهجرة المعادية للمغرب، اضطر الأشخاص المرتبطون بالمنظمة (على سبيل المثال أعضاء مجلس إدارتها) إلى وضع مسافة معها. «صدم» أحد الفاعلين المتضامنين بعد أن طلبت منه شركته الاستقالة من منصبه في لجنة المنظمة أو فقدان وظيفته. وذكر آخرون كيف رفضت طلباتهم للترقية أو الانتقال بسبب ضغوط مزعومة من السلطات العامة على أبواب عملهم:

“لكن الناس الأقرب إلى النار هم الناس في الميدان. وأيضا أولئك الذين يعملون باللغة العربية. رأيت كيف يفعلون مع [تم سحب اسم الارتباط]. أولئك الذين لديهم وظائف في القطاع العام لا يمكنهم الحصول على العطل في الوقت الذي يريدونه، أو المكافآت التي يستحقونها.”

في ظل هذه الظروف، أسرت بعض الجمعيات أنها تواجه صعوبة في التوظيف: «في السابق كان من المثير العمل في هذا النوع من الجمعيات، ولكن الآن من الصعب العثور على أشخاص». وتتفاقم هذه الحالة بسبب الحملات النشطة التي تقوم بها السلطات ووسائل الإعلام لتشويه

صورة بعض الفاعلين والمناضلين النشطاء في مجال التضامن (انظر الفرع ثالثا - 7).

2. اوضاع إدارية مهددة

و كشف بحثنا أيضا أن السلطات في المغرب وفرنسا تلجأ إلى استهداف الأوضاع الإدارية للفعاليات المتضامنة. ويبرز هذا الشكل من أشكال الترهيب الطابع التقاطعي لتجريم التضامن، الذي يؤثر على المناضلين النشطاء بطريقة متباينة وفقا لعلامات مثل العرق ونوع الجنس والجنسية والوضع الإداري. والجهات الفاعلة في مجال التضامن ليست متساوية في نظر السلطات، فكل “شخصية” تتعرض لأساليب تخويف مختلفة إلى حد ما. وكما قال أحد المدافعين عن حقوق الإنسان في المغرب:

“الطريقة التي يتعرض بها النشطاء للهجوم [من قبل السلطات] مبنية على تصنيف عرقي est racialisée من بعض النواحي. [...] يتعرض البيض لخطر الطرد بعد إجراءات طويلة ويصعب الطعن فيها. [إنهم متهمون بتمثيل تهديد للنظام العام - وهذا ما يحدث غالبا للمناضلين للنشطاء والصحفيين.و يعتبر المناضلون النشطاء السود غير نظاميين ومطرودين. والمغاربة متهمون بالمساس بالأمن الداخلي - وهي تهمة ثقيلة للغاية يمكن أن تذهب بعيدا جدا”.

وأضافت أن «النشطاء السود مستهدفون باعتبارهم أفرادا سودا، حيث تستخدم السلطات نفس الأساليب [كما هو الحال بالنسبة للمهاجرين الذين يعتبرون غير نظاميين ويتم تصنيفهم على أهم سودا: التهجير القسري». ويعاد هؤلاء الأشخاص قسرا إلى الحدود المغربية، مما يشكل في كثير من الأحيان انتهاكا للإجراءات الإدارية المعمول بها. من ناحية أخرى، يتم طرد الأشخاص الذين تعتبرهم السلطات من البيض والأوروبيين، أو دعوتهم إلى مغادرة البلاد مؤقتا للمساعدة في تصحيح وضعهم الإداري - ولكن بعد ذلك يمنعون من دخول المغرب مرة أخرى، وغالبا دون قرار واضح ودون إمكانية الاستئناف.

وتؤثر مسألة الاستهداف الإداري الفردي في المقام الأول على الأجانب (المصنفين عرقيا racialisés). وأوضح عضو منظمة غير حكومية من إحدى دول أفريقيا الوسطى ويعيش في المغرب أنه لا يستطيع أبدا معرفة بالضبط ما الذي دفع السلطات إلى التسبب له في المشاكل: “لأنني أسود وبسبب العمل، ولكن في بعض الأحيان يكون ذلك بسبب أحدهما أو الآخر، هذا ليس واضحا”.

وأوضح ناشط من غرب إفريقيا أن نظرائه المهاجرين غالبا ما يشتبهون في أن الصعوبات الإدارية للحصول على تصاريح الإقامة وتجديدها تتفاقم بسبب نشاطهم. وشدد على أنه لو كان بإمكان المغرب في الماضي وضع شخص مثله في السجن، فإن الأمر غير وارد اليوم:

“المغرب ذي. [...] إذا أمسكوا وقبضوا على شخص مثلي، فستتدهور صورة المغرب. إنهم لا يفعلون ذلك. بدلا من ذلك، فإنه يخلق ظروفا تضعك في حالة ضعف، وعدم القدرة على الكلام. على سبيل المثال، إذا لم يكن لديك

البطاقة، فأنت تعلم أنك محدود القوة.”

هذا هو أحد الأسباب الرئيسية التي تدفع الدولة إلى نشر أشكال مخادعة وليست صريحة من المضايقات: فالاستهداف غير المباشر يجعل من الصعب على الفعاليات المتضامنة تحدي التمييز الذي هم ضحايا له ويشوه صورة دولة الحقوق. ووصف ناشط آخر من أصول مهاجرة استخدام الحواجز الإدارية بأنه عمل خبيث من أعمال عنف الدولة:

“إذا بقيت هنا، فهذا صعب. النشطاء يواجهون عنفا نفسيا هائلا. إنه غير مرئي. من الصعب أن نشرحه للناس، فهم لا يفهمون، ومن الصعب تحديه. إنه سلاح مثالي - يصادرون أوراقتك، لا يمكنك العمل، ولا يمكنك فعل أي شيء آخر. أنت لا تدرك ذلك - وبعد عشرين عاما مرت السنين، ولكن لم يعد لديك أي مستقبل.”

“اليوم، مرت [بضعة أسابيع قبل هذه المقابلة] منذ أن قدمت طلبي لتجديد بطاقة الإقامة. ليس لدي حتى الإيصا. قيل لي أن العملية جارية. كل هذا مرهق للغاية. سوف يضعونك في حالة من الشك لمنعك من التفكير، وإعادة التفكير في واجبك كمناضل كناشط. [...] السلطات لديها ملفات الجميع، نحن في انتظارك، نعلم أنك مناضل ناشط، وعندما تأتي لتجديد إقامتك يتم حظرك.”

توجد ديناميات مماثلة على الساحل الشمالي لفرنسا، حيث قال متطوعون من أصول مهاجرة أنهم يشعرون بعدم الأمان بشكل خاص عندما يقومون بعمل تضامني، خوفا من المخاطر التي يتعرضون لها. وأشار العديد من منسقي الجمعيات إلى أن بعض الوظائف قد تكون محفوفة بالمخاطر بالنسبة للمتطوعين من أصول مهاجرة. أوضح منسق الرابطة في Grande-Synthe:

“لقد جاء أحد المتطوعين مؤخرا - لقد حصل إما على تأشيرة أو على حق اللجوء في فرنسا - وكان علينا أن نفكر معا حول ما إذا كانت فكرة جيدة بالنسبة له أن يكون في نوبة ليلية أو حول الترحيل [من المخيم]، للحد من خطر تعرضه لمراقبة الشرطة. لأنه، حسنا، حتى لو كان لديك الحق في أن تكون هناك... أنت تعلم أن هناك أشخاصا يذهبون بشكل تعسفي إلى مركز الاحتجاز CRA أو الحراسة النظرية ولا نريد أن نجعله يعيش ذلك وهو لا يرغب في عيش ذلك و... بقي رغم ذلك، لكنه كان يقوم فقط بنوبات عمل خلال النهار... لا نعرف أبدا ما هو”.

وقدم منسق جمعية في كاليه وصفا مماثلا:

“لدينا في الفريق أشخاص بدون أوراق sans-papiers أو في وضع غير نظامي ولكنهم يتقدمون بطلبات للحصول على الجنسية، و لا يرغبون في [المشاركة في الأنشطة التي يمكن أن يتم تغريمهم بسببها، لأنهم يخشون أن يؤدي ذلك إلى التحقيق معهم وبالتالي فإن ذلك سيضر بطلبهم لتسوية أوضاعهم، وطلب الحصول على الجنسية. وضعيتهم الإدارية يعوق تضامنهم”.

وعلى الرغم من أن المتطوعين يملكون مهارات قيمة للإنخراط في العمل التضامني (على سبيل المثال تمكنهم من اللغات)،



كما تقوم السلطات الفرنسية بانتظام بتعبئة قوانين الصرف الصحي والسلامة لمحاولة وضع حد لمبادرات التضامن. على سبيل المثال، في عام 2017، اضطرت منظمة توزيع الأغذية ومقرها كاليه إلى إعادة بناء مطبخها لتلبية المعايير الصحية

“أرسلت المحافظة فريق [تفتيش] للطعام والسلامة والنظافة لمحاولة إغلاق مطبخنا. على أي حال، أعتقد أن هذه كانت نيتهم، لكننا تمكنا من القيام بالعمل الذي طلبوه منا. وهم يأتون دائما لرؤيتنا من وقت لآخر، تقريبا مرة واحدة في الشهر. عندما يأتون، يأخذون عينة ويغادرون. إنه أمر مضحك للغاية لأنهم غالبا ما يأتون في الصباح ونحن هناك، ‘حسنا، لم نبدأ الطهي بعد! عليكم المجيء بعد الظهر’.” يقولون، «سيء للغاية» ويأخذون عينة صغيرة من التلاجة على سبيل المثال. لكننا لم نفوت أبدا التفتيش.”

كما تعرضت الملاجئ، التي توفر ملاذا دافئا من سياسة الدولة المتمثلة في عدم التسامح مطلقا مع المخيمات، لضغوط من السلطات. وتعرضت الملاجئ المسجلة كجمعية للتهديد من قبل لجان التفتيش التي تسعى للتحقق مما إذا كانت هذه المنازل تستوفي معايير السلامة من الحرائق في «المرافق العامة (ERP)». تبحث السلطات عن أسباب أمنية لإغلاق الملاجئ، على الرغم من أنها لا تهتم بسلامة ورفاهية المهاجرين الذين تم إبعادهم للعيش في مخيمات غير صحية بالخارج. هذا ما حدث لمبنى أبرشية قديم يستخدم كملاذ للمهاجرين خلال شتاء 2020-2021.³⁷ وأوضح أحد الأشخاص الذين أداروا مكان الإقامة أنه مغلق:

رجال الدرك في سلاك Slack، ثم على بعد كيلومتر واحد، تم إيقافنا والتحقيق معنا من قبل الشرطة». غالبا ما يتم تنفيذ هذه التحقيقات الدائمة والغرامات التي قد تترتب عليها بينما تساعد الجمعيات الأشخاص المتنقلين. طبيعتهم المسيئة والمستهدفة واضحة. كما يوضح أحد الناشطين في مجال التضامن:

“ما نراه هو أننا نتلقى عددا من الغرامات المختلفة - لا توجد غرامات تتعلق بقانون المرور على الطرق فحسب، بل هناك أيضا غرامات مرتبطة بمراسيم مناهضة للتوزيع في المحافظات، وهناك أيضا غرامات مرتبطة بالكوفيد وأنواع مختلفة من الغرامات أيضا. إذن أيضا غرامات مرتبطة بركن السيارات، ومن بعد الغرامات المتعلقة بحالة السيارة... ولكن في الواقع هناك أنواع كثيرة جدا من الغرامات. يجب أن نسأل أنفسنا دائما عما إذا كانت الغرامة التي تلقيناها سنستسلمها في مكان آخر غير كاليه. [...] هذا يعني أنك تريني 19 غرامة في 3 أشهر - هناك شيء ما خطأ.”

ويشير هذا التقرير إلى أنه على الرغم من أن لهذه الغرامات في أغلب الأحيان مبررا قانونيا معقولا، فإنها تصدر بتواتر غير متناسب لأن السلطات تسعى إليها بنشاط بشكل شبه يومي تقريبا. في بعض الحالات، تسلط الأسباب السخيفة للغرامات الضوء على طبيعتها التعسفية والعقابية. على سبيل المثال، استشهدت الجمعيات بأسباب سخيفة للغرامات مثل: “القيادة بدون إبطارات، والقيادة” بأطراف بارزة”، و “عدم وجود سائل لمسح الزجاج الأمامي”.

وقال مدير إحدى الجمعيات المغربية سلف ذكره إن هذه الضغوط بالتأكد لم تأت من البنوك نفسها، التي ربما كانت تحاول فقط حماية نفسها، لكنها ربما كانت ناجمة عن السلطات ومرتبطة بنقاط ضغط أخرى (على سبيل المثال، الحاجة إلى تجديد مجلس إدارة جمعية ما للحصول على وصل الإيداع والاستمرار في استخدام حساباتها المصرفية). وهذا يدل مرة أخرى على مدى تعقيد العقبات المالية والإدارية التي تعوق أنشطة الجمعيات والمناضلين.

في فرنسا، وخاصة تحت رئاسة إيمانويل ماكرون ووزير الداخلية جيرالد دارمانيان، تضاعفت المحاولات السياسية لحل الجمعيات المنخرطة في قضايا مثيرة للجدل (على سبيل المثال، حركة انتفاضات الأرض التي تعمل في النشاط المناخي والبيئي). في عام 2017، قدم ممثل عن حزب الجبهة الوطنية اليميني المتطرف ملتصقا إلى المحكمة الابتدائية لنيس لطلب حل جمعية روبا المواطنة Roya Citoyenne، وهي جمعية تقدم الدعم للمهاجرين الذين تقطعت بهم السبل على الحدود الإيطالية الفرنسية حول فينتيميليا³⁴ Vintimille. في عام 2023، دعا نائب رئيس منطقة جزيرة فرنسا Île de France إلى حل جمعية يوتوبيا 56، التي تعمل لصالح المهاجرين في جميع أنحاء فرنسا، واصفا إياها بأنها جمعية تعمل بشكل غير قانوني و «تسمح باستمرار مناطق خارجة عن القانون».³⁵ حتى رابطة حقوق الإنسان التاريخية تعرضت للهجوم من قبل الدولة لانتقادها علانية سياسات وممارسات الحكومة القمعية.³⁶ تسلط هذه الأمثلة الضوء على توشع ممارسات الدولة والتدابير القانونية المصممة لقمع مبادرات المجتمع المدني الاحتجاجية والمزعجة، فضلا عن الرغبة السياسية في القيام بذلك.

3. عمليات المخالفات التعسفية في حق الجمعيات

في شمال فرنسا، تتعرض الجمعيات لضغوط مستمرة من قوات الشرطة من خلال عمليات التحقق غير متناسبة للهوية والمركبات. وصف الفاعلين المتضامنين مقيم في بولوني سور مير Boulogne-sur-Mer ويشترك بانتظام في خفر السواحل لدعم المهاجرين العائدين من محاولات العبور الفاشلة: «في صباح اليوم الآخر تم فحصنا من قبل

34 شاييل، س. (2017). منتخب الجبهة الوطنية يطالب بحل جمعية لمساعدة المهاجرين. متوفر على الرابط التالي : <https://basta.media/Un-elu-FN-demande-la-dissolution-d-une-association-d-aide-aux-migrants>

35 صرو، ع. (2023). نائب رئيس حزب الجمهوريين لجهة إيل دو فرانس، عثمان نصر، يطلب في برنامج “Morandini Live” حل جمعية يوتوبيا 56 لمساعدة المهاجرين “لم تعد تقوم بعمل إنساني. إنها تساهم في الإبقاء على مناطق خارجة عن القانون.” JeanMarcMorandini.com. متوفر على الرابط التالي : <https://www.jeanmarcmorandini.com/article-535044-le-vice-president-lr-de-la-region-ile-de-france-othman-nasrou-demande-dans-morandini-live-la-dissolution-de-l-association-d-aide-aux-migrants-utopia-56-elle-n-est-plus-dans-un-travail-humanitaire-elle-permet-de-maintenir-des-zones-de-non>

36 tetler, H. (2023). Emmanuel Macron's government is gagging its critics. Jacobin. Disponible sur : <https://jacobin.com/2023/05/emmanuel-macron-gerald-darmanin-civil-liberties-advocacy-group-lhd>

37 الوزير المكلف بالتعمير. (2022). قواعد السلامة لمؤسسة تستقبل العموم (ERP). متوفر على الرابط التالي : <https://entreprendre.service-public.fr/vosdroits/F31684>

38 ولوبيير، أ. (2021). كاليه : منزل العميد، الذي يأوي المهاجرين. صوت الشمال. متوفر على الرابط التالي : <https://www.lavoixdunord.fr/949812/article/2021-03-03/calais>

“حول الدافع المناق حقاً للقول إن الأشخاص الذين ينامون هنا ليسوا آمنين - بينما في نفس الوقت مات شخص منفي في خيمته بعد أن أشعل نارا صغيرة في علبة من الصفيح لتدفئة نفسه.³⁹ لذا فإن القول هنا كانت هناك مخاطر، بينما كنا هنا في الطابق الأرضي وأن جميعهم شباب في العشرينات من العمر، هو هراء!”

في عام 2022، تم تهديد ملجأ آخر بالإغلاق بسبب عدم الامتثال لتدابير المرافق العمومية. وعلى الرغم من أنها بذلت قصارى جهدها لزيادة أمن المباني إلى أقصى حد، فإن المنزل ببساطة لا يمكنه الامتثال لتدابير المرافق العمومية لأسباب تتعلق بالبنية التحتية (اشتراط وجود درج عريض، وأبواب مقاومة للحرائق...). في حالة الملاك الخاصين الذين يفتحون منازلهم للأشخاص المتنقلين، يكون من الصعب جدا على السلطات إرسال لجنة تفتيش. ومع ذلك، ذكر صاحب أحد هذه المنازل أنهم مازالوا يحاولون إيجاد الأسباب للقيام بذلك:

“في وقت سابق من هذا الأسبوع، تمت إزالة حاوية القمامة الخاصة بنا - عندما سألتا الموظفين عن سبب إزالة القمامة، قالوا إنها” بناءً على أوامر من مجلس المدينة “. إذن كل هذه لتقنيات، لأنه إذا لم يكن لدينا حاوية قمامة، فسنواجه مشاكل في التخلص من النفايات، وإذا كانت لدينا مشاكل في التخلص من النفايات، حسنا، يمكننا الحصول على زيارة قسم الصرف الصحي في المدينة، الذي كان يحاول التدخل في المنزل لمدة عامين.”

وأضاف الشخص نفسه أن ضباط الشرطة دخلوا من نافذة منزله دون علمه أو إذنه لالتقاط صور أو فيديو للدخل بشكل غير قانوني.

في أويسترهام Ouistreham، نورماندي، وصف أحد أعضاء مجموعة الناشطين كيف تلقى أعضاؤها غرامات من الشرطة لانتهائهم تدابير جائحة COVID-19، التي تحظر التجمعات لأكثر من عشرة أشخاص:

“الغرامتان اللتان تلقيناها بسبب تجمع أكثر من عشرة أشخاص كانتا لأننا كنا محاطين برجال الشرطة - كنا منهكين ولم نتمكن من التحرك. لذلك كان علينا الاقتراب، ولم يكن بوسعنا أن نفعل غير ذلك.”

توضح هذه الشهادات النهج الخبيث والانتهازي الذي اتبعته الشرطة في مراقبة الفعاليات المتضامنة أثناء الوباء. في هذه القضية، وبدعم من محام، تمكنت المجموعة من إلغاء التهم من قبل المحاكم من خلال إثبات أنهم فشلوا في الحفاظ على مسافة الأمان بينهم وبين بعضهم البعض بسبب إجراءات الشرطة. وتسلسل الأمثلة الضوء على أن مبادرات التضامن غالبا ما تتعرض للهجوم بطريقة مبهمة وخبيثة: يتم التدرج بأسباب أمنية وصحية تستند لإخفاء نية الدولة في منع الناس من القيام بأعمال التضامن، مع معاقبة سلوكهم بالغرامات.

وفي المغرب، أشار الأشخاص الذين أجريت معهم مقابلات إلى الضوابط التعسفية والضغط المالية من حيث افتتاح الحسابات والتدفق النقدي الخزينة أساسا (انظر الفرع II.2 أعلاه). ومع ذلك، هددت السلطات في بعض الحالات بالشطط في السلطة. على سبيل المثال، وصف مهاجر يعمل في منظمة إنسانية كيف تم اعتقاله هو والسائق المغربي الذي يعمل في نفس المنظمة من قبل السلطات المحلية على الحدود مع أحد الجيوب الإسبانية. منعهم السلطات من توزيع الطعام والضروريات الأساسية الأخرى على المهاجرين الذين يعيشون في مخيمات الغابات وتم سحب رخصة قيادة السائق لمدة أسبوعين. وفي مرة أخرى، في نفس الغابة وبعد تحذير جديد من السلطات المحلية: «أمسكنا المقدم⁴⁰ في الغابة وقال 'لقد أخبرتكم ألا تأتوا إلى هنا'. أنت، سوف آخذ تصريح إقامتك وأنت [السائق المغربي] سأخذ رخصة سياقتك. “لقد احتجيت قائلا أنه لا يمكنه فعل ذلك إلا من أجل شيء خطير. قال لي: “شكون نتا؟ [من أنت؟] ثم ضحكنا معا. قال لنا ألا نعود إلى الغابة. ولكنني عدت في نفس اليوم.”

la-maison-du-doyenne-qui-heberge-des-migrants-fermee-sur-ordre-de-la

39 وكالة الأنباء الفرنسية (EM). (2019). بعد وفاة مهاجر، الجدل حول ظروف الاستقبال، خلال مهرجان التنين. France 3 Hauts-de-France متوفر على الرابط التالي : <https://france3-regions.francetvinfo.fr/hautes-de-france/calais-apres-mort-migrant-polemique-enfle-conditions-accueil-pleine-fete-du-dragon-1744215.html>

40 يشير تعبير مقدم إلى مسؤول إداري في مستوى أدنى في علاقة مباشرة مع المواطنين

III- ترهيب الأفراد المتضامنين

وبالإضافة إلى تجريم الجمعيات ووضع العراقيل أمام عملها، تقوم السلطات بترهيب الفعاليات الفردية المتضامنة بطرق مختلفة

1- انعدام الأمن المالي

تقوم السلطات الفرنسية والمغربية بتخويف الجهات المتضامنة من خلال ممارسة ضغوط مالية عليها. وفي فرنسا، ينعكس ذلك بشكل رئيسي في الاستهداف غير المتناسب للأفراد من خلال الغرامات التي تصدرها الشرطة. ورغم أن هذه الغرامات غالبا ما تغطيها الجمعيات التي تنتمي إليها بعض الفعاليات، إلا أن هذا ليس هو الحال دائما (وليس كل الفعاليات المتضامنة مرتبطة بجمعية ما). إذ يمكن أن تتضاعف الغرامات وتصبح عبئا بسرعة. إنها موضوع نقاش واهتمام يومي للمناضلين للنشطاء، الذين يدركون تماما أنه يمكن إصدار غرامات في أي وقت. قال أحد الأشخاص أنه بدأ في الدفاع عن مهاجر تعرض للترهيب من قبل شرطة مكافحة الشغب وأنهم انقلبوا عليه وبدأوا في تفتيش سيارته للبحث عن أي سبب لتعريمه:

“لقد طلبوا مني تقديم ترسانة أوراق السيارة، لكنها كلها سليمة ولم يجدوا شيئا، فهجموا أخيرا حقيقة أن لدي كرة لسحب مقطوعة خلفها. احتجيت وقالوا: إذا لم يكن الأمر كذلك... أرى أنك ترتدي نظارات - هل لديك زوج احتياطي من النظارات لا ؟ حسنا، سنحرق لك غرامة بسبب ذلك. إذن إنها تصفية حسابات، بصراحة.”

وصف ساكن آخر يؤوي المهاجرين الوضع على النحو التالي: “في الآونة الأخيرة، كانوا يمرون عبر الشارع كل صباح قبل الساعة العاشرة ونصف للتحقق مما إذا كان كلبى لم يفعل احتياجه على الرصيف، وهذا لمدة ثلاثة أسابيع. إذا كان الأمر كذلك، أو إذا وجدوا سببا آخر، يحق لي الحصول على غرامة.” وكما سبق توضيحه بشأن الغرامات المفروضة على الجمعيات (انظر الفرع الثاني - 3)، فإن الإفراط في تعميم الغرامات من جانب ضباط الشرطة يمثل شكلا من أشكال «سلطة المخالفة»⁴¹، وهي طريقة تعسفية لفرض النظام عن طريق معاقبة الناس في الشارع. يمكن أن تكون هذه الممارسة المثلثة في الغرامات غير المتناسبة ضارة بشكل خاص، كما أظهر وباء كوفيد 19، عندما تم توظيف التشريع

هناك حاجة لخدماتها التعليمية. تقول: “لقد سقطت من السحب ماذا، ذهلت حقا [...] ما كان ينبغي أن يحدث ذلك في قاعة البلدية، كان ينبغي أن يكون في المدرسة. أعتقد أنه كان متعمدا.” كانت آثار هذا العمل التمييزي كبيرة، مما

بينما تعمل

الجمعيات

باستمرار على

تعزيز قدرتها

على حماية

أعضائها

والمقاومة

الجماعية، على

سبيل المثال

عن طريق

تغطية الغرامات

المفروضة

عليهم بانتظام

والطعن فيها،

فإن بعضها لا

يملك الوسائل

للقيام بذلك.

الاستثنائي الذي نفذته الدولة الفرنسية بشكل استراتيجي لمعاقبة الفعاليات المتضامنة التي تدعم المهاجرين في المدينة الحدودية. وعلى الرغم من أنها تحترم القواعد المعمول بها أثناء الوفاء، فإن الفعاليات المتضامنة لا تعتبر مستوفية لمعايير الحجر الصحي في المحافظة الإقليمية. خلال الفترات الثلاث من عمليات الإغلاق بسبب كوفيد 19 (في عامي 2020 و 2021)، تم تغريم أعضاء اثنتين من أكثر الجمعيات ضراوة (مراقبو حقوق الإنسان ويوتوبيا 56) ما لا يقل عن 130 غرامة لانتهاكهم قواعد الحجر الصحي، وهو ما يمثل أكثر من 20,000 يورو غرامات.⁴²

“لذلك كانت هناك مشكلة كبيرة بالفعل أثناء الحجر، حيث من الواضح أن عمليات الإخلاء من أماكن المعيشة في كاليه استمرت، وكانت لدينا قيود الحجر التي جعلت من المستحيل أن نخرج بشكل طبيعي، ما لم يكن لدينا شهادة مهنية. وكانت المشكلة أنه وحتى عندما قدم المتطوعون شهاداتهم المهنية، تم تغريمهم، لأن الشرطة لم تعتبر ذلك نشاطا مهنيا مشروعاً.”

وبينما تعمل الجمعيات باستمرار على تعزيز قدرتها على حماية أعضائها والمقاومة الجماعية، على سبيل المثال عن طريق تغطية الغرامات المفروضة عليهم بانتظام والطعن فيها، فإن بعضها لا يملك الوسائل للقيام بذلك، مما يعني أنها مجبرة على الدفع، مما يضر بقدرتها على القيام بأعمال التضامن. شعر بعض الأشخاص الذين تحدثنا إليهم أيضا أن آفاق توظيفهم قد تعرضت للخطر بسبب نشاطهم. وعرضت على مشاركة في الدراسة، تعمل فنانة وناشطة في مجال حقوق المهاجرين في مسقط رأسها بكاليه، وظيفة في مؤسسة ثقافية في المدينة. وتلقت هذه المؤسسة تمويلا كبيرا من البلدية. لقد صدمت عندما عرضت عليها الوظيفة بعد فترة وجيزة: “لم يصادق مجلس المدينة على تعييني. لقد منعوني - لقد جمدوا المنصب. قالوا، «أوه هي، لا لن تقبل.» [...] هذا ليس قانونيا ولكن ليس لدي أي دليل. [...] لقد فعلوا ذلك لأنني مناضلة ناشطة، إلا أنه لن يكون كذلك أبدا... لن يقولوا ذلك أبدا.” وواجهت امرأة أخرى استضافت المهاجرين والمتطوعين في منزلها أثناء عملها لحسابها الخاص في إحدى مدارس اللغة بالمدينة (حيث يوجد مسؤول محلي في مجلس الإدارة) لتمييز مماثل. في أحد الأيام، تم استدعاؤها بشكل غير متوقع إلى مبنى البلدية وأخبرها المسؤول المحلي (الذي يتولى الشؤون الأمنية) أن لم تعد

41 دالير، أ. (2019). العدالة في الشارع. سلطة المخالفة لرجال الشرطة.

[Master's thesis, Political Science, Université de Versailles Saint-Quentin-en-Yvelines]

42 هيومان رايت أوبسرفر، يوتوبيا 56، مأوى المهاجرين. (2022). إطلاق هاشتاغ #SolidaritéEntravée. [بيان صحفي]. متوفر في الرابط التالي: <https://humanrightsobserver.org/>

wp-content/uploads/2022/06/Face-a-la-criminalisation-de-la-solidarite-a-Calais-lancement-du-Hashtag-SolidariteeEntravee.pdf

43 هيومان رايت أوبسرفر ويوتوبيا 56 سعيًا إلى الطعن في هذه الغرامات مع نجاح محدود

3. مواجهات عنيفة

أفاد بعض المشاركين في هذه الدراسة في شمال فرنسا عن حالات مثيرة للقلق من عنف الشرطة ضدهم. وعلى الرقم من أن هذه ليست أحداثاً يومية، إلا أنها تحدث وهي صادمة بشكل خاص لأولئك الذين يختبرونها، كما تظهر القصص التالية:

“ذات مرة، هدد ضابط شرطة اثنين من المتطوعين بمسدسه. لقد كان الأمر عنيفاً حقاً. [...] حدث ذلك على الشاطئ، وقد جاء لمساعدة الناس. كانتا متطوعتين: إحداها كانت تقود السيارة والأخرى متطوعة - بيضاء - ومصنفة عرقياً racisée - لم تكن تقود السيارة. لجئنا إلى المفتشية العامة للشرطة الوطنية ⁴⁶ IGPN لأنه وجه [سلاحه] إلى أعلى رأسيهما، حتى أخرجا أوراق هويتهن، حيث رأوا أنها جوازات سفر فرنسية. لم يستمعوا إليهم وهم يتحدثون. [...] إنه أمر عنيف للغاية ومثير للقلق. ثم إن مسألة استخدام السلاح برمتها، في الواقع، يجب أن يكون متناسبة مع المخاطر، وكان هناك... كان من الواضح أنه كان هناك... أن المتطوعين لا يشكلون أي خطراً”

“كنت في الشاحنة ذات ليلة في عام 2020 وكنت قد وقفت للتو في موقف سيارات المستشفى. كنت على وشك إعطاء الحطب والبطانيات. لم يكن لدي شيء آخر في الشاحنة. وصلت شاحنة CRS الشرطة وأغلقت مدخل موقف السيارات حيث كنت، ونزلوا [من الشاحنة] بأسلحتهم ⁴⁷. كنت مع صديقة في السيارة. قلت، «اهدؤوا [...] كل أفراد الشرطة وكان هناك ستة - وقفوا هكذا [ترفع يديها أمامها كما لو كانت تحمل سلاحاً]. كنت قد أوقفت السيارة للتو عندما وصلوا. قالوا فقط لصديقتي أن ترفع يديها في الهواء ولا تتحرك، وقالوا لي أن أفتح صندوق السيارة. كانوا قرابة خمسة حولي وأسلحتهم موجهة لي. كنت هناك، «هل يمكنكم الهدوء؟» وكان أحد الرجال يصرخ في وجهي قائلاً، «افتح الباب، افتح الشاحنة!» فتحت الشاحنة ولم يكن هناك شيء بالداخل، فقط الخشب والبطانيات. لا يمكنك البقاء هنا! “ كنت أقول، «حسناً، كان بإمكانك أن تطلب مني ذلك بطريقة أخرى»... عليك أن تذهب، اذهب، انطلق! “ «حسناً، نعم، إذا حركتم شاحنتكم، فسوف نخادر» قلت لهم، «أنت تعيقون الخروج». ولا حتى فحص للهوية هذه المرة - لقد طلبوا منا فقط المغادرة.”

إلى جانب هذه التصرفات الاستعراضية للسلطة، لوحظت المزيد من ممارسات الشرطة «الروتينية»، مثل عمليات

تم طرد العديد من النشطاء والصحفيين والباحثين البيض أو الأوروبيين من المغرب و/أو منهم من العودة على أساس أنهم يجرّون تحقيقات غير مصرح بها، أو أنهم يشكلون تهديداً عاماً. إن العمليات التي يتم من خلالها طرد هؤلاء الأجانب من الغرب لا يكون لها مبرر رسمي في كثير من الأحيان. وكما أوضح أحد المدافعين عن حقوق الإنسان الذين تحدثنا إليهم، تعتمد سلطات الدولة على مجموعة مختارة من العقوبات الإدارية لتجريم المعارضين. على سبيل المثال، منع إستييان فيلاسكيز Esteban Velázquez ، القس والناشط اليسوعي الإسباني الذي عمل على دعم المهاجرين الذين يعيشون في مخيمات الغابات بالقرب من الناظور وتحدث علناً ضد السلطات، من دخول المغرب بعد السفر والعودة من الجيب الإسباني في عام 2016⁴⁴. قيل له ببساطة أن بطاقة إقامته قد أُلغيت.

في كاليه، من الأمثلة اللافتة للنظر على كيفية استهداف النشطاء البيض بقضايا إدارية، حالة ناشطين بريطانيين طردوا من البلاد بعد وقت قصير من مشاركتهم في افتتاح ملجأين محتلين squats في كاليه في عام 2022⁴⁵. لم يتم طردهم صراحة بسبب الاحتلال، ولكن لأسباب إدارية تافهة. روى أحدهم كيف تم اعتقاله في وقت متأخر من الليل ووضعه رهن الاحتجاز: «لقد أخبروني للتو أن تصريح إقامتي قد تم سحبه بسبب مشكلة إدارية، لذلك أعطوني [التزام بمغادرة الأراضي الفرنسية] OQTF ، كان الأمر محيراً للغاية». على الرغم من أنه حصل على إذن بالإقامة في فرنسا، إلا أن السلطات وجدت طريقة لوضعه في مخالفة إدارية، زاعمة أنها أرسلت رسائل إلى منزله كان من المفترض أن يرد عليها - لكنه لم يتوصل بها أبداً. وقد برر ذلك احتجازه، في انتظار ترحيله من فرنسا، في مركز ريفي لطالبي اللجوء، مما أثار قلق موظفي المركز وسلط الضوء على كيفية عمل المضايقات الخبيثة على تدمير تجارب المواطنين «العصاة» والمهاجرين غير النظاميين. وقد تم تسليط الضوء كذلك أثناء محاكمته على الدافع السياسي الكامن وراء طرده. ومع ذلك، فإن حقيقة استخدام التهم الإدارية (وليس الجنائية) لطرده من فرنسا يقلل من احتمالية أن يصبح مشهوداً أو رمزاً معترفاً به على نطاق واسع لقمع الدولة: الغموض المحيط بالدافع الحقيقي يطمس رواية الفاعل المتضامن المضطهد، ويضعفها.

فإنهم يعانون من أوضاع إدارية هشة (مثل المهاجرين غير الشرعيين) ويميلون إلى تقييد أنشطتهم، ويفضلون المساعدة في مركز نهاري أو مستودع للتبرع بدلاً من الذهاب إلى المخيمات. هذه المخاوف ليست بدون أساس: نهج الشرطة العنصري الممارس ضد المهاجرين في المدينة يعني أنه من المحتمل أن يعامل النشطاء ذوي الأصول المهاجرة بنفس الطريقة المؤسفة (الاعتقال والمحاكمة وما إلى ذلك). وكما أوضح نفس نفس المتدخل:

“لقد صادف أن ذهبت إلى مركز الاحتجاز في كوكيليس Co- quelles لمحاولة اصطحاب المتطوعين الذين تم احتجازهم [بعد أن اعتقلتهم شرطة الحدود] أثناء سيرهم في الشارع بعد خروجهم من مركز الاستقبال النهاري. بالمناسبة، إنه أمر صعب. إنه حقاً شكل من أشكال العوائق القوية. في وقت ما من الشتاء الماضي، كان هناك ثلاثة متطوعين من الفريق تم وضعهم رهن الاحتجاز الإداري، وكانوا عائدتين من منظمة الإغاثة الكاثوليكية Secours Catholique، كانوا يسرون في وسط المدينة.”

وهذا يعكس العبارات المستمدة من الهجرة في المغرب التي تصف الحالة على النحو التالي:

“نحن نعيش في خوف بين عشية وضحاها. لا فرق بين المناضل والمهاجر الذي يعيش في الغابة. نحن نعامل بنفس الطريقة. عندما يصل مهاجر من الغابة ويذهب إلى المدينة، يمكن أن يعتقله المقدم [السلطات المحلية]. وأنت في المدينة منذ سنوات وتأخرت في تجديد بطاقة إقامتك ويتم إيقافك أيضاً. يتم وضعك في نفس السيارة التي وضع فيها سيد الغابة. أنتما على متن الحافلة معا وسيتم تنقيكما كلاكما. حتى لو كان لديك أوراق الإقامة، فلا فرق”

في كلا الموقعين، لا يقتصر التهيب الإداري على الفعاليات المتضامنة من أصول مهاجرة وغير الأوروبية. وعلى الرغم من أن الأوروبيين البيض يتمتعون بوضع متميز للغاية مقارنة مع المهاجرين ذوي البشرة السوداء في المغرب، إلا أنهم يتعرضون أيضاً لأشكال من التهيب الإداري أو التجريم. على سبيل المثال ، حكمت امرأة أوروبية تعمل في مبادرة لحقوق الإنسان، إنها واجهت صعوبة في تجديد بطاقة إقامتها. وعندما ذهبت إلى الشباك، سئلت عن «انتمائها السياسي» وما إذا كانت منخرطة في جمعيات. وعندما أعطت اسم مبادرة تشارك فيها، كتبها الموظف بأحرف كبيرة على طلبها. قالت “أرادني أن أعرف أنه على علم.”

44 Peregil, F. (2016) Un sacerdote demasiado mediático para Marruecos. El País. Disponible sur : https://elpais.com/elpais/2016/01/26/opinion/1453834546_296946.html

45 في حين تم بالفعل إقامة العديد من الملجأ في كاليه، فقد واجهوا دائماً مقاومة من طرف السلطات، التي التزمت بسياسة عدم التسامح مطلقاً مع الملجأ في المدينة الحدودية (خاصة وأن المهاجرين طردوا من الملجأ في المدينة وأجبروا على العيش في الموقع الذي أصبح آنذاك «غابة» كاليه في عام 2015). على الرغم من أن إقامة ملجأ على نطاق صغير من قبل المهاجرين حدثت على مر السنين ، فإن عمليات فتح الملجأ التي يقودها النشطاء لم تحدث منذ عدة سنوات. لذلك كانت السلطات حريصة على إظهار أنها لن تتسامح مع عودة هذا النوع من مبادرات التضامن، وأغلقت بعنف وبشكل مذهل أكبر الملجأين.

46 أ ل IGPN هي المفتشية العامة للشرطة الوطنية بفرنسا. وهي هيئة مراقبة داخلية انتقدت مرارا لعدم استقلاليتها (أنظر فرانس 24) 'A lack of public trust': France mulls reform of country's police watchdog. متوفر على الرابط التالي : <https://www.france24.com/en/france/20201207-a-lack-of-public-trust-france-mulls-reform-of-country-s-police-watchdog>

47 لم يكن الشخص الذي أجريت معه المواجهة متأكداً من نوع هذه الأسلحة، سواء أكانت أسلحة نارية أم أسلحة دفاعية. على أية حال فإن استخدام القوة هنا غير متناسب، والعنف في هذه اللحظة لافت للنظر.



والمهاجرين) من المغرب على الرغم من حصولهما على إذن رسمي لإجراء تحقيقات في البلاد. تمت مصادرة جوازات سفر الباحثين واستجوبتهم الشرطة قبل ترحيلهما على متن رحلتين منفصلتين إلى لندن وباريس.

إذا كان عنف الدولة ضد الفعاليات الأوروبية المتضامنة في المغرب أقل شيوعاً، فإن المثلث الالفت للنظر هو حملة التهيب الشرسة ضد الناشطة الإسبانية هيلينا مالىنو غارزون Helena Maleno Garzó خلال عامي 2000 و 2010. أسست مالىنو غارزون، القاطنة بطنجة، مجموعة حقوق الإنسان في كاميناندو فرونتيراس (حدود المشي)، وكانت نشطة جداً في توثيق وإدانة انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها السلطات المغربية ضد المهاجرين. ونتيجة لعملها، تعرضت بانتظام للمضايقة والتهيب من قبل السلطات. كانت أيضاً ضحية لاعتداء جسدي عنيف في عام 2014. وفي عام 2017، تلقت صورة مجهولة المصدر لمسدس محشو، مصحوبة بملاحظة تطلب منها «الصمت» لأنها «جعلت السلطات حرجة». ⁵² في عام 2017، وعلى ما يبدو رداً على الدعم الذي قدمته للمهاجرين الذين يحاولون العبور إلى إسبانيا من خلال تقديم خط مساعدة

على الرغم من أننا لم نسمع الكثير من قصص العنف الجسدي من الفعاليات المتضامنة المغربية العاملة في قضايا الهجرة، إلا أن العنف موجود في الجواب السياسي للسلطات على المعارضة. إن استمرار الإكراه الجسدي المستخدم ضد المعارضين في مجالات أخرى، وكذلك ذكرى ممارسات الدولة المتمثلة في الاختفاء القسري خلال سنوات الرصاص ⁴⁸، يخلق شعوراً عاماً بالخوف من حدوث ذلك، على الرغم من أن هذا ليس منتشرًا حالياً بين النشطاء العاملين في قضايا الهجرة. وكما جاء في تقرير لمنظمة العفو الدولية في المملكة المتحدة لعام 2018 حول التعذيب في المغرب: «يمكن أن يتعرض أي شخص للتعذيب - المتظاهرين أو النشطاء السياسيين أو الطلاب، بالإضافة للأشخاص المشتبه في ارتكابهم أعمال إرهابية أو جرائم عادية. ⁴⁹ أصبحت جماعات حقوق الإنسان المحلية محدودة بشكل متزايد في المغرب، و «تدهورت العلاقات بين [منظمة العفو الدولية] والسلطات المغربية بشكل ملحوظ بعد إطلاق حملة منظمة العفو الدولية أوقفوا التعذيب في عام 2014، ⁵⁰ والتي تناولت بالتفصيل استمرار استخدام المغرب للتعذيب». ⁵¹ في الواقع، في عام 2015، تم طرد خبيرين من منظمة العفو الدولية (أحدهما باحث في حقوق اللاجئين

التفتيش عبر الملامسة للمس. وقد أفادت التقارير أن عمليات التفتيش تنطوي على انتهاك جسدي وتتم بالمناصفة بطريقة مخيفة بشكل خاص. على سبيل المثال، سمعنا حالة امرأة تم لمسها بشكل غير لائق من قبل الشرطي CRS الذي فتشها. وعلى الرغم من أنها تجاهلت ذلك في ذلك الوقت، إلا أنها كافحت لفترة طويلة مع عنف اللحظة وانتهى بها الأمر باستشارة معالج لعلاج الحدث الصادم. وتأسف لعدم تقديمها شكوى رسمية في ذلك الوقت.

في المغرب، أشارت عدة فعاليات متضامنة تم تصنيفها عنصرياً على أنها من جنوب الصحراء من قبل القوات المساعدة عن تعرضها للعنف الجسدي. يبدو أن هذا يرجع إلى العنف الممارس ضد الأشخاص الذين ينظر إليهم على أنهم مهاجرون عموماً في البلاد، وليس بعلاقة مع نشاطهم في حد ذاته. وأوضح أحد النشطاء من أصول مهاجرة: «إذا كنت مهاجراً وناشطاً، فإن السلطات لا تظهر لك أي احترام». يسلط هذا الضوء على الطبيعة العنصرية لشرطة الهجرة في المغرب، وحقيقة أنه يفترض أن جميع ذوي البشرة السوداء مهاجرون «غير نظاميين» يسعون للذهاب إلى أوروبا، دون أخذ بعين الاعتبار لوضعهم الفردي.

Slyomovics, S. (2016). The Moroccan Equity and Reconciliation Commission: The promises of a human rights archive. The Arab Studies Journal, 24(1), 48-50-41. Disponible à cette adresse : <https://www.jstor.org/stable/44746844>

Amnesty International UK. (2018). Morocco: Getting away with torture. Disponible à cette adresse : <https://www.amnesty.org.uk/morocco-getting-away-torture>

Amnesty International. (2014). STOP TORTURE Country profile: Morocco/Western Sahara. Index Number: MDE 29/004/2014. Disponible sur : <https://www.amnesty.org/en/documents/mde29/004/2014/en>

Amnesty International. (2015). Amnesty International staff members expelled from Morocco. Disponible sur : <https://www.amnesty.org/en/latest/news/2015/06/amnesty-international-staff-members-expelled-from-morocco>

López-Sala A. & Barbero I. (2021). Solidarity under siege: The crimmigration of activism(s) and protest against border control in Spain. European Journal of Criminology, 18(5), p.687

يربطهم بقوات الإنقاذ البحرية الإسبانية، تمت مقاضاتها بتهمة الاتجار بالبشر وتسهيل الهجرة السرية، أولا في إسبانيا ثم في المغرب. تم نقض كلتا المتابعيتين. وفي عام 2021، تم ترحيلها من المغرب إلى إسبانيا وانفصلت عن ابنتها القاصر لعدة أسابيع.

وهذا مثال مقلق على العنف الدولة الذي يغرس بنشاط الخوف من العنف الجسدي عند الفعاليات المتضامنة، عندما لا يعرضهم للأذى الجسدي.

4. الشطط في استعمال السلطة وتحريف الوقائع

في شمال فرنسا، ليس من غير المألوف استدعاء الفعاليات المتضامنة إلى مركز الشرطة، أو حتى وضعهم تحت الحراسة النظرية. وكثيرا ما رأوا أن أسباب اعتقالهم مبالغ فيها لتبرير هذه التدخلات. في أبريل 2020، وضحت منسقة إحدى الجمعيات:

«[لقد تمت] محاكمتي بسبب الغناء في زنازن مركز شرطة دونكيرك Dunkerque [...] تم القبض علينا أثناء مراقبة إخلاء ميداني في غراند سينث Grande-Synthe، حيث صورنا شريطا يطلق الغاز على أشخاص من مسافة قريبة. كنت غاضبة جدا من وضعي في الحجز لدرجة أنني غنيت، لتهدئة قلبي [...] وحدي في زنزانتني الحجرية التي كان الصدى فيها مثل الكاندرائية. لقد احتجيت على غرامة الضوضاء، وهو الشيء الوحيد الذي تمكن رجال الشرطة من تثبيته علي بعد الحجز.»

يظهر أيضا مدى تشويه الحقيقة أحيانا لتبرير اعتقال أو احتجاز الفعاليات المتضامنة في الرواية التالية لمتطوعة متهمه بالإزدراء التشهير outrage والتمرّد ضد ضابط شرطة في يناير 2022. في منشور عام على الفيسبوك، وصفت كيف أشارت إلى مجموعة من شرطة مكافحة الشغب CRS الذين استولوا على خيمة مهاجر تحت المطر أن ما كانوا يفعلونه كان غير أخلاقي ونتاج قوانين عنصرية. ثم أخبرت شريطا آخر، كان بصدد مصادرة خيمة رجل، أنه من غير القانوني له القيام بذلك لأن الرجل كان حاضرا وراغبا في استعادة متعلقاته. ومع ذلك، رد ضابط شرطة مكافحة الشغب CRS بالعنف. كتب المتطوع:

«يضعون دروعهم أمامهم ويدفعونني بعنف لإجباري على المغادرة. ثم أطلب منهم التوقف، في هذه اللحظة يمسك بي أحد أعضاء شرطة مكافحة الشغب CRS في صدري. في حركة رد فعل، حاولت التخلص من قبضته بمحاولة إزالة يديه. صرخ أحد أعضاء الفرقة، «لقد لكمني!» بعد ربع ثانية، قفز علي العديد من أعضاء فرقة مكافحة الشغب

للقبض علي.»

الاعتقال مبالغ فيه تماما. بعد عنف الاعتقال، انتهى بي الأمر على الأرض، ضغط عليا أحد أعضاء فرقة مكافحة الشغب بركبته وسحقني بكل ثقله، والثاني وضع لي الأصفاة. قام أحد رجال الشرطة أوقفني، ونظر إلي ثم عرقلني ليجعلني أسقط. لقد حملوني مرة أخرى قبل أن يضعوني في بركة ماء هذه المرة. أثناء انتظار نقلي إلى مركز الشرطة، أبلغت أنه تم اعتقالي بتهمة العنف ضد شخص مسؤول يشغل منصبا في السلطة العامة. الاعتداء على موظف أثناء مزاوله عمله.⁵³ وصل شرطي آخر وأكد إنني أهنته أيضا ووصفته بأنه «عنصري». تم القبض علي بتهمة الإزدراء outrage والعنف. عندما وصلت إلى مركز الشرطة، أخبرني ضابط شرطة أنه أخيرا «لننسى العنف» وتم احتجازي بتهمة

في شمال فرنسا، ليس من غير المألوف استدعاء الفعاليات المتضامنة إلى مركز الشرطة، أو حتى وضعهم تحت الحراسة النظرية.

الإزدراء وعدم الامتثال التمرّد. شرحوا لي الوقائع التي اتهمت بها: زعم أي أمسكت بدرع شرطي مكافحة الشغب لتحويله إلى اليمين، ثم حاولت أن أعطيه لكمة تمكن من تجنبها. بعد محاولتي ضربه، قمت بإهانته ووصفته بأنه «شرطي من الأربعينيات، نازي، فاشي» وهو ما كان سيؤدي إلى اعتقالي وقمت بمقاومته. إنها قصة ملفقة بالكامل لتبرير اعتقالي الذي لا أساس له.⁵⁴

وفي شهر ماي من نفس العام، تمت محاكمة المتطوعة وطلب المدعي العام للجمهورية أن يحكم عليها بالسجن لمدة ستة أشهر مع وقف التنفيذ و 500 يورو تعويضا عن

الأضرار لشرطي مكافحة الشغب الذي زعم أنها ستشتم وحاولت ضربه. وهذا يؤكد الطبيعة السياسية لهذه القضية والطريقة التي تسعى بها الدولة إلى تثبيط المساعدة المناضلة والجموعية. أدينت المتطوعة وحكم عليها بغرامة 500 يورو مع وقف التنفيذ و 563 يورو كتكاليف المحكمة و 80 يورو كتعويض عن الضرر المعنوي تدفع على الفور. يوضح هذا الحادث أيضا كيف يمكن للشرطة تشويه الحقيقة. وهذا يعكس قضية توم سيوتكوفسكي الذي اتهم في عام 2018 بالإزدراء والاعتداء بناء على شهادات زور ضابطي شرطة. في الواقع (وكما ثبت لاحقا من خلال مقطع فيديو)، هو الذي كان ضحية لعنف الشرطة عندما دفعته الشرطة إلى طريق مزدحم ونجا بأعجوبة من مرور شاحنة (انظر أيضا القسم الخامس 1).⁵⁵

5. المراقبة اللصيقة

وأشار الأشخاص الذين التقيناهم إلى أن الشرطة قامت في كثير من الأحيان من التحقق من هوياتهم هم ومتطوعين آخرين في محاولة لتهريبهم. على الرغم من أن عمليات التحقق من الهوية هذه قانونية، إلا أنها تستهدف بشكل غير متناسب الفعاليات المتضامنة. في عام 2021 وحده، أفاد أعضاء فريق مراقبي حقوق الإنسان (الذين يراقبون بشكل منهجي عمليات الترحيل العديدة من معسكرات الشرطة التي تحدثت على الحدود) أنهم تعرضوا للتفتيش 281 مرة (148 مرة في غراند سينث و 133 مرة في كاليه). في حين أنه من القانوني في فرنسا، أن تقوم الشرطة من التحقق من هوية الأشخاص داخل دائرة نصف قطرها 10 كيلومترات من الحدود دون أي مبرر آخر، تؤكد هذه الأعداد الكبيرة من عمليات التحقق من الهوية أن هذا القانون يستخدم لتهريب النشطاء وإعطائهم انطباعا بأنهم يخضعون للمراقبة في أنشطتهم اليومية.

وعلاوة على ذلك، كما أوضحت امرأة تعمل مع مراقبي حقوق الإنسان منذ فترة طويلة: «غالبا ما يقوم ضباط الشرطة بتصويرنا بهواتفهم الشخصية، وهي مشكلة حقيقية لأننا لا نعرف ما الذي يتم فعله بهذه البيانات». يميل هؤلاء الضباط إلى التصرف بهذه الطريقة بدافع الإحباط من المراقبين (من بين أشياء أخرى) الذين يدلون بشهاداتهم ويوثقون عمليات الإخلاء من المخيمات. في عام 2021، أبلغ أعضاء هذه المنظمة عن عمل فيديوهات لهم أو أخذ صور لهم من قبل الشرطة 166 مرة على الأقل.⁵⁶ وهذا أمر مثير للقلق بشكل خاص نظرا لأنه في حين أنه من القانوني للمواطنين تصوير ضباط الشرطة أثناء العمل، فليس من القانوني لضباط الشرطة أثناء الخدمة تصوير المواطنين بهواتفهم الشخصية. وأفادت الفعاليات المتضامنة أيضا بأن الشرطة تقوم بانتظام بتصوير وثائق هوياتهم، وهي

53 مأوى المهاجرين. (2022). [AubergeMigrants/photos]. Disponible sur : <https://www.facebook.com/AubergeMigrants/photos>. public Facebook post 11.07.22].

54 Amnesty International. (2019). France: Sentencing of police officer who assaulted Calais volunteer sends powerful message against impunity. Disponible sur : <https://www.amnesty.org/en/latest/news/2021/09/police-officer-sentenced-for-false-charges-brought-against-calais-volunteer>

55 Human Rights Observers. (2021). Observations of evictions of informal living sites: Calais & Grande-Synthe. Annual report 2021. Disponible sur : <https://humanrightsobservers.org/wp-content/uploads/2022/06/Rapport-annuel-2021-VF.pdf>

التنصت... لقد أخافني أمر أن أكون تحت مراقبتهم.“

في الواقع، قال جميع محاورينا تقريبا إنهم يعرفون أو يخشون أن يتم التنصت على هواتفهم. ولقد شارك أحد الأشخاص الذين تمت مقابلتهم تجربته: “هناك ما قد يتسبب في إصابتك بجنون الارتياب بشكل تام. أتذكر ذات مرة، كان علينا مناقشة شيء ما، وقلنا، «هيا، ليذهب الجميع إلى المطبخ الآن لنضع الهواتف في الميكروويف». وأصر المتحدث آخر على وجود هذا الشعور وأثارة: “ربما تعتقد السلطات أنه من مصلحتها نشر شائعات بأن هواتف الناس يتم التنصت عليها، لخلق هذا الجو المضحك، حتى أنا منذ كنت صغيرا، أخبرني والداي أن للجدران آذان“.

بالإضافة إلى الشعور المستمر بالمراقبة، أبلغ المشاركون في الاستطلاع عن حوادث واضحة ومباشرة للمراقبة الرقمية. فعلى سبيل المثال، أوضح منسق جمعية أنشأها المهاجرون

بهذه المراقبة وأنها كانت مزعجة منها: «كنت أعلم أنه من الممكن أن تتم ملاحظتي يوما ما، وأن الشرطة ستعرف مكان عملي - وربما أيضا أين أسكن». وأوضح مناضل ناشط آخر من إحدى دول غرب إفريقيا أنه مع مرور الوقت، نستوعب إمكانية مراقبتنا باستمرار في الأماكن العامة والخاصة: “لقد اعتدت على ذلك، أينما حللت، يجلس شخص ما بجوارك للاستماع إلى ما تقوله. ربما يوجد ميكروفون مخبأ في غرفتي أنا لا أعرف“.

6. المراقبة الرقمية

المراقبة الرقمية هي مصدر قلق متكرر في كلا الموقعين. في كاليه، تقاسم معنا منسق جمعية مخاوفه:

“لقد كنت خائفا بعض الشيء من أن يتم التنصت على

ممارسة لا تكون قانونية إلا إذا استخدمت الشرطة تطبيق الهاتف المحمول NÉO (المعدات التشغيلية الجديدة) لإجراء عمليات التحقق من الهوية تلقائيا،⁵⁷ وهو أمر يصعب تحديده بالنسبة للفعاليات المتضامنة، ومن ثم فهو أمر مخيف. إن الكشف عن ممارسات الدولة غير القانونية تجاه المتظاهرين المنخرطين في قضايا أخرى يؤكد الطبيعة المشروعة لهذه المخاوف. على سبيل المثال، في ماي 2023، تم الكشف عن أن سلطات مدينة ليل أنشأت بشكل غير قانوني ملفات خارج ما يسمح به القانون عن المتظاهرين الأفراد الذين تم اعتقالهم كجزء من المظاهرات ضد إصلاح نظام التقاعد. وبشكل إنشاء هذه الملفات انتهاكا خطيرا للحريات الأساسية، وينتهك الحق في الخصوصية وحرية التعبير وحرية التظاهر.⁵⁸ تعكس هذه الممارسات الإجرامية للدولة الرغبة في مراقبة المواطنين المحتجين عن كثب، وتخشى الفعاليات المتضامنة في شمال فرنسا (وخارجها) من توظيف خلق الملفات بالطرق غير القانونية ضدهم أيضا.

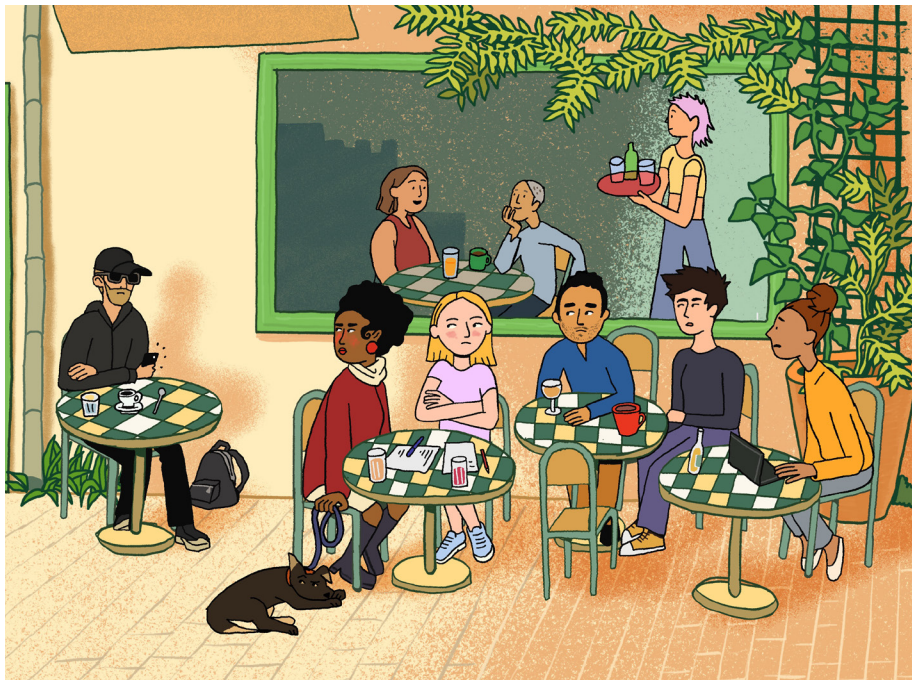
ولقد أبلغ نشطاء آخرون عن حالات شعروا فيها بمراقبة لصيقة جسدية من قبل السلطات:

“زارني أفراد الاستعلامات العامة الذين يأتون باستمرار إلى المنزل، من أجل الدردشة معي. فقط للدردشة. كان ذلك... في عام 2017. لقد أرادوا فقط الاستعلام، ربما رأوا اسمي يظهر في مكان ما وأرادوا معرفة من أنا. لذلك تحدثنا عند النافذة لأنني لم أرغب في السماح لهم بالدخول. [...] لقد زاروا مأوى المهاجرين أيضا، وقاموا بجولتهم الصغيرة ليقولوا، “مرحبًا! نحن نعلم أنك هناك!“

“على مدار شهر ونصف، في طريق عودتي من العمل، كان هناك رجال شرطة بملابس مدنية ينتظرون أمام منزلي. من الواضح أنهم ينتظرونني. يخرجون من السيارة عندما أصل إلى هناك، ومجرد أن أخفي داخل المنزل، يغادرون. [...] بالنسبة لي، هذا ترهيب، وهو أمر ناجح بالفعل.“

أدرجت متطوعة منذ زمن بعيد في كاليه قائمة طويلة من الحالات التي تمت فيها ملاحقتها أو اعتقالها من قبل الشرطة في المدينة الحدودية. بعد ظهر أحد الأيام، تعقبته سيارة شرطة في جميع أنحاء المدينة قبل أن توقفها لاستجوابها عن سبب وجودها في المخيمات وتفتيش سيارتها. عندما احتجت، قال لها أفراد الشرطة: “نحن نعرف من أنت، الآن افتحي الجزء الخلفي للسيارة.“

في المغرب، من الشائع أن تراقب وتتم ملاحظتك من قبل رجال شرطة بملابس مدنية، وتنتشر النكات حول أصحاب المتاجر وعمال النظافة الذين يشكلون جزءا من شبكات كثيفة ورأسخة من مخبري الشرطة. ووصفت امرأة ملاحظتها من قبل عناصر شرطة بري مدني باستهزاء بأن الملاحقة «مرئية للغاية، وأحيانا ثقيلة للغاية». وأوضحت مدافعة أخرى عن حقوق الإنسان أنها كانت دائما على علم



ما يلي:

“بين عامي 2014 و 2018، كان المغرب مستقرا. على الرغم من الاعتقالات والتهجير [القسري] للمهاجرين، لم يكن هناك ضغط على القادة. الآن، من أجل تدوينة بسيطة، يتم الاتصال بك ويطلب منك حذفها. عندما أصدر بيانات صحفية، يتصلون بي مباشرة ليخبروني أنهم رأوها وأنه يتوجب علي محوها. نحاول أن نتناقش، نقول إن الخبر صحيح، لدينا أدلة. [...] إذا كان هناك اعتقال، أو حالة انتهاك للقانون، فإننا نبحث عن الأدلة قبل التواصل حولها. تصلنا مكالمات لأن الصفحة تتبعها جمعيات دولية معنية بالهجرة، وينظر إليها على أنها تعكس صورة سيئة عن المغرب. [...] الشرطة هي التي تتصل بنا، الولاية⁵⁹. نحن مدرجون في

هاتفني في وقت ما من العام الماضي، لأن هاتفي كان يقوم حقا بأشياء غريبة، مثل الاتصال بنفسه. كنت أسمع أصواتا غريبة في هاتفي وكل شيء، ثم أخافني ذلك لأنني كنت أعرف أن شخصا آخر قد تم التنصت عليه...“

قال شخص آخر تمت مقابلته على الحدود الشمالية لفرنسا «مرحبًا!» على هاتفه الخليوي عندما تحدثنا عن هذه المسألة، في إشارة إلى شعوره الدائم بأن شخصا ما قد يكون يستمع. إن هذا الشعور بكونك تحت المراقبة واحتمال التنصت عليك أكثر حدة وشيوعا في المغرب. على سبيل المثال، أوضحت إحدى النساء أنها عندما بدأت العمل مع إحدى جمعيات حقوق الإنسان: “أخبرني رئيسي أنه تمت ملاحقة بعض الناس، وأنه تم وضع بعض الهواتف تحت

57 موران سلين (2022). نيو 2، مناورة استراتيجية وتكنولوجية ولوجستية واسعة النطاق. متوفر على الرابط التالي: <https://www.gendarmerie.interieur.gouv.fr/gendinfo/actuelites/2022/neo-2-une-manoeuvre-strategique-technologique-et-logistique-d-ampleur>

58 ديليان، ميشال (2023). قضية الملفات العشوائية تبرز من جديد. ميديا بارت. متوفر على الرابط التالي: <https://www.mediapart.fr/journal/france/100523/l-af-faire-des-fichiers-sauvages-de-manifestants-gardes-vue-rebondit>

59 مصطلح الولاية يشير إلى تقسيم إداري في المغرب.

الولاية والقائمة مشتركة مع أجهزة المخابرات والشرطة. يتصلون بك ويقولون، سيدي، هل لديك أي دليل؟ وإلا فإننا ننصحك بحذف المنشور. إنهم يراقبونني طوال اليوم“.

وتدل مثل هذه الممارسات على رغبة الدولة في أن ينظر إليها على أنها تحترم الحقوق، مع ترك المدافعين عن الحقوق في الظل. انتشر الشعور باحتمال التعرض للتنصت بواسطة الأدوات الرقمية على نطاق واسع بشكل خاص بعد فضيحة بيغاسوس 2021 التي كشفت عن مراقبة⁶⁰ الهواتف المحمولة للعديد من الصحفيين والنشطاء المغاربة بشكل غير قانوني. ورأت الفعاليات المتضامنة أن هذه الممارسات قد تكثفت وأنها انتشرت ضد عدد أكبر من النشطاء. لذلك شعروا بالتهديد بالقمع باعتباره شيئاً ملموساً وحميمياً بشكل متزايد:

“كنا من قبل نتحدث عن الاعتقالات السياسية كثيء بعيد المنال، لكنه يحدث الآن لأصدقائنا، والأشخاص المقربين منا. إنه مكثف للغاية.“

“منذ تقرير Pegasus فقدت [جمعيتنا] الكثير من الأعضاء. كانت هناك تهديدات. [...] الطلاب الذين يرغبون الانضمام إلينا للدفاع عن الحقوق خائفون. إنه يؤثر على النوايا الحسنة، ويقلل من القدرة على التعبئة.“

كانت المنظمة التي كانت تقوم بالتزاع وتنتقد علنا الإجراءات الحكومية ضحية لهجوم إلكتروني في رد واضح على صراحتها. وقال متخصصون في تكنولوجيا المعلومات أن الهجوم نفذه شخص على دراية بما كان يفعله: فقد تم استهداف العديد من أجهزة الكمبيوتر، وتم تثبيت الفيروسات، وتم قفل بعض المستندات.

كما واجهت الفعاليات المتضامنة في شمال فرنسا المراقبة الرقمية. في عام 2018، تلقى شخصان على الأقل رسائل من المحافظة الإقليمية تشير إلى رسائل نشرها على تويتر - والتي أدانت وأبرزت مضايقات الشرطة للمهاجرين - وهددتهم بالمتابعة بتهمة التشهير. أدين لوان تورونديل Loan Torondel بالتشهير لنشره صورة لشرطيين يقفان فوق مهاجر مشير، في التعليق، أنهما على وشك أخذ بطانيته على الرغم من درجات الحرارة المنخفضة. وأدين بتهمة التشهير وحكم عليه بغرامة مالية قدرها 1500 يورو مع وقف التنفيذ واضطر إلى دفع تكاليف المحكمة وتعويضات للشرطيين اللذين ظهرا في الصورة.⁶¹

7. المس بالحياة العاطفية والعائلية

أشار العديد من الفعاليات المتضامنة التي تحدثنا معها - وخاصة النساء - إلى أنهم يواجهون أشكالاً من الترهيب كان لها تأثير حقيقي على حياتهم العاطفية والعائلية. على



لمدة أربعة أشهر، الأمر الذي خلق لها قدراً كبيراً من التوتر والانزعاج، على الرغم من أن التحقيق أدى إلى إسقاط التهم. كما أبلغت العديد من النساء اللواتي استضفن مهاجرين عن تعرضهن للإيذاء المهبني وذو الطابع الجنسي، على سبيل المثال التجربة المؤلمة التي وصفها بـ «عاهرة المهاجرين». يوضح هذا مدى شراسة العداء تجاه الناشطات، وهي ملاحظة تعززها مقتطفات من المقابلات التالية لاثنتين من المشاركات في الاستطلاع:

“لقد فحصوا [الشرطة] مستنداتي وسيارتي وكل شيء. كان كل شيء على ما يرام، لذلك قرروا ملاحقة الشخص الذي كنت معه. لديه وثائق من باريس ووثائق طلب اللجوء. [...] لكنهم بدأوا يقولون إنهم سيتصلون بـ PAF [شرطة الحدود]. [...] قالوا: لماذا يتواجد في كاليه؟ من باريس. فقلت لهم: لقد جاء لزيارتي، ما المشكلة في ذلك؟ لكنهم ما زالوا يريدون الاتصال، فقلت، «إنه صديقي!» - لم أكن أعرف ماذا أقول، فقلت: إنه صديقي، الا يمكنه ان يأتي لرؤيتي؟ سألني عميل الشرطة عما إذا كنت أحبه. قلت: معذرة؟... نعم، بالطبع، إنه صديقي! نظر إلي، اشمئزاز، اشمئزاز، مثل - امرأة بيضاء مع رجل أسود... هذا عنصري للغاية!“

“دخلت [مكتبا] بمفردتي مع شرطي شاب. أغلق الباب واتصل بسيارة الأجرة [لإحضار القاصرين غير المصحوبين بذويهم إلى مركز إيواء ليلى]. طلب مني إملاء أسماء

سبيل المثال، قالت إحدى الأمهات إنها بعد فترة وجيزة من الانخراط في جمعيات دعم المهاجرين، أصبحت مدركة تماماً لكيفية استهداف الشرطة بشكل وثيق للفعاليات المتضامنة “أخبرت أطفالي أنه إذا أخذت الشرطة والدتهم في يوم من الأيام، فيجب أن يعرفوا أن الأم لم ترتكب أي خطأ، إنها تقدم فقط المساعدات الإنسانية. كيف تشرح لأطفالك أن الشرطة هي التي تفعل أشياء غير قانونية؟ [...] كانت ابنتي تعاني من الكوابيس لفترة طويلة.“

وتصف امرأة أخرى، يتم استجواب جيرانها بانتظام عنها وعن المهاجرين الذين تستضيفهم، الوضع على النحو التالي “مرة أو مرتين على الأقل في الشهر منذ نوفمبر من العام الماضي، تطرق الشرطة لجميع الأبواب في الحي الذي أقطن فيه. ويطرحون الكثير من الأسئلة على جيراني حول عدد الأشخاص الذين يأتون عندي، إذا كان هناك العديد من الرجال، وما هي جنسيتهم؟ إذا كانت هناك سيارات متوقفة أمام المنزل، وإذا كان الأمر كذلك، إذا كان بإمكانهم تسجيل أرقام لوحات السيارات المتوقفة... هذا كل شيء“

حتى أنها تعرضت للتهديد بأخذ ابنها الصغير بعد أن أبلغت عنها إحدى الجارات، ربما بدافع زيارات الشرطة، إلى خدمات حماية الطفل على أساس أنها لم تقدم له منزلاً آمناً. ثم تعرضت هي وابنها للمراقبة والمقابلات المتكررة

60 لومند مع و.أ.ف. (2023). بيغاسوس: انظم نشطاء مغاربة إلى القضايا التي ترفع في الولايات المتحدة ضد تطبيق التجسس. لومند. متوفر على الرابط التالي : https://www.lemonde.fr/afrrique/article/2023/03/01/pegasus-des-militants-marocains-se-joignent-aux-poursuites-engagees-aux-etats-unis-contre-le-logiciel-espi-on_6163786_3212.html

Human Rights Watch. (2019). France: Aid Worker's Defamation Conviction Upheld. Disponible sur: <https://www.hrw.org/news/2019/06/25/france-aid-workers-defamation-conviction-upheld>

[القاصرين]. سرعان ما أدرك أن الفرنسية ليست لغتي الأم، وأخبرني بأشياء مثل [...] «أعتقد أن امرأة مثلك تتلقى الكثير من التعليقات من طرفهم [الرجال المهاجرون]». تساءلت لماذا لم أسجل ما كان يقوله. غادرت خائفة وغير مرتاحة. أدركت أنني كنت أرتجف. كان من الصعب أن أجد نفسي في مثل هذا الموقف».

في حين يميل الرجال في المغرب إلى مواجهة التهديدات المهنية كحجاب خبيث على نشاطهم، فإن الهجمات على النساء غالبا ما تستهدف أسرهن أو حياتهن الحميمة. لا تزال أوجه عدم المساواة بين الجنسين متجذرة بعمق في المغرب كما أن المعايير الأعراف norms الاجتماعية مبنية إلى حد بعيد على النوع. غالبا ما تعتبر النساء اللواتي يشاركن في النضال النشاط في هذا البلد منحرفات، مما يؤدي إلى زيادة المراقبة البوليسية والاجتماعية لأفعالهن ومحاولات التحكم في سلوكهن. وكما أوضحت إحدى المدافعات عن حقوق الإنسان:

هناك ضغوط لا يمكننا حتى التحدث عنها، ولا يأخذها الآخرون على محمل الجد أو غير واعون بها. بالنسبة للنساء، غالبا ما يمر ذلك عبر العائلات، فإنهن يتعرضن لضغوط لا تقدر بثمن. [...] يمكن أن يتسبب في الخلاف مع الجيران أيضا، عندما يرون أن شخصا ما يراقبه المقدم. يرون الشرطة السرية أمام الباب. العائلة ترى الإهانات على صفحتك السرية على الفيسبوك. حتى أنك تتردد في فتح صفحة عمومية على الفيسبوك لأنها قد تجلب لك المزيد من الضغط. يدفعك لطرح الأسئلة على نفسك. لديك مخاوف وتواجه ضغوطا. يدلي الناس بتعليقات، قائلين إنك تدافعين عن المرأة في القضايا لأنك لست متزوجة، وأنت تدافعين عن ممارسة الجنس خارج إطار الزواج، لقد اخترت هذا الطريق. من الصعب التعبير عن نفسك، فالناس لا يفهمون هذا الضغط.

تحافظ ممارسة استراتيجية الشرطة الأخلاقية هذه على النساء، سواء المباشرة أو من خلال الشبكات الاجتماعية، على نظام اجتماعي جنساني ومتغاير sexué et hétéronormatif. ووصفت عضوة أخرى في جمعية حقوقية: «لقد تمت ملاحظتي عن كثب» وبعد ذلك تلقى رفيقها مكالمات هاتفية «من عناصر وزارة الداخلية» قالوا له: «يجب على زوجتك أن تهدأ». ولأنها أولت دائما اهتماما كبيرا لإبعاد نشاطها عن حياتها الأسرية من أجل حمايتها، صدمت بشكل خاص من هذه المحاولة للوصول إليها في حياتها الخاصة: «لقد ربطوه بالأمر Ils l'ont foutu là dedans في حين لم يكن متورطا». بدأ شريكي يسألني عما كان يحدث بقول أشياء مثل، «كوني حذرة، لدينا طفل، أنت تعرفين السياق الذي نحن فيه في المغرب». ولدى موظفة في منظمة مؤسسة في المغرب تجربة مماثلة:

«ذات مرة تلقيت مكالمات من وزارة الداخلية. كانوا لطفاء لكنني شعرت بالخوف. لا أعتقد أنني تعرضت للتنصت، لكن كان علي التحدث إلى شخص كان كذلك. قالوا لي: «أنت تعيشين هنا، والدك يفعل هذا، والدتك هناك، أخوك هناك،

أختك هناك»... [...] لديهم إمكانية الوصول إلى كل شيء. يهرون عبر الحراس الذين يعرفون ما تفعله، أو عندما تنزل، أو من يصعد، أين تذهب. لا يوجد شيء مجهول. لديهم إمكانية الوصول إلى حياتك الشخصية».

هذه التدخلات على المستوى الحميمي مفزعة. إنها تظهر كيف يمكن للتنمر الذي تقع ضحيته النساء تأثير عميق ليس فقط على حياتهن المهنية، ولكن أيضا على خصوصيتهن وخصوصية أقرباءهن. وتجدر الإشارة إلى أن نساء أخرنا أيضا عن إعتداءات مزعجة وحميمة أثناء بحثنا، لكنهن فضلن عدم الظهور في التقرير، حتى بشرط عدم الكشف عن هويتهم، وهو أمر مثير للقلق في حد ذاته.

8. المس التشكيك الأخلاقي بالسمعة

أعرب العديد من محاورينا عن وعيهم بهشاشة الحدود بين حياتهم العامة والخاصة. إنهم يخشون أن يتم استخدام جوانب من حياتهم الخاصة ضدهم، لتشويه صورتهم وتقويض فعلهم النضالي نشاطهم. قالت إحدى المشاركات في البحث: «حياتنا ليست خالية من العيوب». كما تساءلت عن كيفية استخدام المعلومات المتعلقة بحياتها الخاصة والتي جمعتها الشرطة ضدها:

«في البداية كنت خائفة. تساءلت، هل أخطر بشيء ما؟ أنا أعيش مع صديقي ولنا متزوجين. هل ستنتم مضايقتي؟ هناك في كثير من الأحيان مثل هذه القصص في المغرب».

الذين يعملون في مواضيع يحتمل أن تكون مثيرة للجدل: «لقد سمعت دائما أنه إذا كنت تعمل على شيء يحتمل أن يكون معقدا، فإنها [السلطات المغربية] تقوم بالفعل بإنشاء ملف عليك للعثور على خلل أو رذيلة - سواء كان كحول أو زنا - لتتمكن من استخدامه يوم ما لإسقاطك. لن يقولوا علنا أن ذلك بسبب ترافعلك - هذا ما حدث مع عمر الراضي [انظر الجزء الأول 3]».

يشير هذا إلى المشاكل القانونية الخطيرة التي يواجهها المدافعون عن حقوق الإنسان: «إنهم يتهمون الناس بأشياء تشوه عملهم [التضامني]: إنهم يتهمونهم بالتهريب. بعض المدافعين عن حقوق الإنسان متهمون بالتهريب. يجدون أسبابا - إذا بحثوا عن أسباب، فسيجدونها». هذا يعكس حالة الناشطة الإسبانية هيلينا مالينو⁶²، التي ذكرها العديد من المشاركين في البحث أيضا: «مع هيلينا، كانت الأشياء حقا قذرة. نحن نتعامل مع القانون الجنائي والقانون العام والاتجار بالأطفال».

في شمال فرنسا أيضا، تواجه الفعاليات المتضامنة تشهيرا بسمعتها، وهو أمر صعب بشكل خاص لأولئك الذين يعيشون في المنطقة. كما وصف ذلك ناشط محلي:

«لا يزال لدي الكثير من المقالات المكتوبة عني، أشياء عنصرية. الرد العلماني Riposte laïque هي وسيلة إعلام يمينية متطرفة، ولدي ثلاث أو أربع مقالات [عني]. ولكن، أجهزة تخزين dégelasses. تدور حول أمور شخصية، وحول أمور مرتبطة بنشاطي. موثقة بشكل مفرط، كما لو يتعقبني بشكل واضح، كما ترى؟ إنه مجهول - إنه مخيف

نستخدم مصطلح «الفعاليات المتضامنة» لتلخيص مجموعة متنوعة من الأفراد الذين يكون تضامنهم مدفوعا بقناعات سياسية وأخلاقية، فضلا عن تجاربهم الشخصية.

بعض الشيء، هل تعلم؟ [...] في المرة الأخيرة ترددت في تقديم شكوى، لكنني لم أفعل، أنتظر لأرى ما إذا كان الأمر سيحدث مرة أخرى مرة أخرى... أعلم أن التخوف هو أنه عندما تنشر هذه الأشياء، فإنها تصبح أكبر، كما تعلم؟

إن الوعي بأن الالتزام بأعمال التضامن هو قضية استقطابية بشكل خاص يمكن أن تضر بسمعة الشخص، له تأثير رادع للبعض، كما أوضح منسق إحدى الجمعيات:

«أغلب متطوعينا من كاليه، وكل هذه العقوبات أمام التضامن، وجميع خطابات مجلس المدينة التي تقول إن

لاحظ أحد المشاركين في البحث والذي يعمل في إحدى منظمات حقوق الإنسان أن تدخلات السلطات في الشؤون الشخصية يمكن أن تتخذ أبعادا مقلقة. وقد لوحظ ذلك في الاستخدام المتزايد للأدوات القانونية من قبل الدولة لتقويض والحد من عمل منتقديها: «يتم استخدام القانون العام بشكل متزايد للحد من قدرة الفاعلين الجمعيين [...] إنهم يبحثون عن شيء على علاقة بالقانون العام لإغلاق الجمعيات ومقاضاة الأفراد». ووصف متحدث آخر كيف تجمع السلطات «معلومات استخباراتية» عن الأشخاص



حاولت تشويه سمعتهم باتهامهم بالمسؤولية عن الغرق الذي حدث أثناء عبور قناة المانش. هذه الهجمات العاطفية العقابية على المتطوعين مؤلمة بشكل خاص للمناضلين للنشطاء الذين يعانون من الإرهاق العاطفي بسبب المخاطر الكبيرة التي يتعرض لها المهاجرون لعبور الحدود، بينما يحاولون إبلاغهم حول كيفية الحفاظ على سلامتهم في البحر.⁶³ أوضحت إحدى المشاركات التي عملت في مخيمات غراند سينت Grande-Synthe وحولها أن ذلك أثر عليها بشدة:

“الشيء الذي أذهلني كثيرا هو أنه عدة مرات، عندما توجه لي رجال الشرطة بالكلام، كان ذلك ليقولوا لي: “لكن في الواقع أنتم تقتلون هؤلاء الأشخاص، من خلال القيام بالقوة، فإنكم تشجعونهم على ركوب القارب”. إنه عنيف للغاية وقد حدث عدة مرات. انه حقا... إنه أمر صعب للغاية ثم هناك حقا المشاعر التي تضاف إليه. إنه يردد الأشياء التي تقال أحيانا في وسائل الإعلام ومن قبل السياسيين أيضا، لكنه أكثر عنفا عندما يكون وجهه لوجه.”

سمعنا شهادات مماثلة في كاليه:

“دفعني شرطي ذات مرة بينما كنا نوصّل المياه إلى كوكيليس Coquelles. ثم قاموا بالتحقق من هويتي وتوقفت عن القيام بما كنت أفعله لأنني لم أرغب في جعل الوضع أسوأ.

يوتوبيا 56 متابعة المجلة بتهمة التشهير، مع تبيان أن عددا من الحقائق الواردة في المقالة خاطئة.

المقال الثاني، الذي نشرته صحيفة ديلي ميل اليمينية في فبراير 2023 (وتم حذفه من الموقع بعد فترة وجيزة)، يسمي ويكشف علنا عن هويات العديد من الفاعلين المتضامنين الشباب بينما يصورهم في صورة إجرامية، ويقدم أعمالهم التضامنية على أنها غير شرعية وغير منضبطة. كما يسعى إلى الإضرار بسمعتهم من خلال الكشف عن وضعهم «الطبيقي» والتحقيق في ثروة عائلاتهم وكشفها. يشير المقال إلى أن الدافع وراء النشر هو حقيقة أن «السلطات الفرنسية أرسلت إلى المملكة المتحدة ملفا استخباراتيا عن المؤسسات الخيرية البريطانية العاملة في كاليه ونواحيها» (مقال ديلي ميل)، مما يؤكد تأثير الدولة في نشر مثل هذه المقالات. وصفت إحدى الناشطات في مجال التضامن ساهمت في تأسيس مجموعة تضامن مواطنة في بولون سور مير Boulogne-sur-Mer كيف تم بسهولة إعادة تملك على روايات تجريم للجمعيات، مثل تلك التي يتم الترويج لها في الصحف الشعبية، وإدانتها من قبل السلطات المحلية في منطقتها. ووصفت كيف قال رئيس البلدية في اجتماع معه بشأن دعم المهاجرين في المنطقة: “لا نريد التطرف اليساري في بولون، لا أريد حركة على غرار يوتوبيا”

وأشار العديد من المشاركين في الدراسة إلى أن الشرطة

الجمعيات تلعب دور المهرين، وخطابات السلطات والتي ترمز التضامن... فهي تحط من قيمة المتطوعين وتجرّمهم، وهذا له أثر حقيقي جدا على المتطوعين. لدينا متطوعون لا يخبرون من حولهم على سبيل المثال أنهم متطوعون، أو بالنسبة لهم، أخذ زمام المبادرة كان صعبا لأنهم كانوا في بيئة كانت بالأحرى بيئة معادية. إنه يلعب في العلاقة الحميمة. حقا، إنه يلعب في العلاقة الحميمة أحيانا، كل هذه العقبات أمام التضامن. [...] في بعض الأحيان حتى المتطوعين أنفسهم يشكون قليلا. ويتساءلون عما إذا كان ما يقومون به جيد حقا. [...] المتطوعون الموجودون هنا والذين هم من كاليه يتمتعون بالكثير من الشجاعة.”

كما تنشر المجلات ووسائل الإعلام الوطنية الكذب والتشهير. خلال هذا البحث، واجهنا حالتين من «التسريبات» الحكومية لوسائل الإعلام، حيث زودتها بمعلومات (غالبا ما تكون غير صحيحة جزئيا) لتشويه سمعة الجمعيات والنشطاء الأفراد وقضهم علنا.⁶³ نشر المقال الأول في مجلة Valeurs Actuelles اليمينية المتطرفة في عام 2022، بعد تسريب من قبل «أجهزة المخابرات الإقليمية» يتعلق بجمعية Utopia 56 وبعض أعضائها.⁶⁴ ونشرت تقارير كاذبة حول أحداث تورط فيها أعضاء في الجمعية، وتقدم بيانات كاذبة حول مصادر تمويلها، وتشير إلى أن يوتوبيا 56 لها علاقات «غامضة» مع المهرين، من بين مزاعم أخرى. ردت

Bachelet, S. & Hagan, M. (2023). The Criminalisation of Migrant Solidarity Actors in the British Tabloid Press. Available at: <https://blogs.law.ox.ac.uk/border-criminologies-blog/blog-post/2023/05/criminalisation-migrant-solidarity-actors-british> 63

بيكو، أ. (2021). [Info VA] جمعية “يوتوبيا 56” المساندة للمهاجرين على رادار أجهزة المخابرات. متوفر على الرابط التالي : <https://www.valeursactuelles.com/societe/> 64

info-va-lassociation-pro-migrants-utopia-56-dans-le-radar-des-services-de-renseignement Alarm Phone. [Website]. Safety at Sea Information for Travellers. The Channel (France - UK). Disponible sur : <https://alarmphone.org/en/safety-at-sea/> 65

عندما قاموا بالتحقق من الهوية - كان ذلك بعد وقت قصير من غرق 27 شخصا [في محاولة لعبور قناة المانش] - قال الشرطي شيئا مثل «المرة القادمة التي يغرق فيها الناس سيكون ذلك بسبب تشجيعكم لهم».

من الصعب التعايش مع مثل هذه الاتهامات. واعترفت العديد من الفعاليات المتضامنة الذين التقوا في فرنسا بأنهم شككوا في أخلاقيات أفعالهم بعد تفاعلها مع السلطات:

“في البداية، بالطبع شعرت بالذنب، وقلت لنفسي إنني أفعل شيئا خاطئا هنا، ومن الواضح أن ما أفعله ليس صحيحا. لكن بالمناسبة حسنا ... لا ما أقوم به جيد لكنك لا تزال تطرح على نفسك الكثير من الأسئلة، وتقول لنفسك، حسنا، هل هذا حقا ما يجب أن أفعله؟ هل يجب أن أستمّر؟ هل هذا مفيد حقا؟ ثم تتلوع، عاطفيا، نفسيا... قلت لنفسي، يجب أن أتوقف لأنهم ببساطة يدمروني“.

بيد أن ذلك لم يؤد في معظم الحالات إلا إلى تعزيز قناعة الفعاليات المتضامنة بشأن أخلاقية أفعالها. وصفت متطوعة منذ فترة طويلة تحدثنا معها في صيف عام 2022 سلسلة أفكارها أثناء احتجازها في سجن كاليه لمدة عشرين ساعة قبل إطلاق سراحها دون توجيه تهمة إليها، مما أدى بها إلى شعور عميق بالظلم العنصري والإفلات من العقاب:

“أنت هنا، وتشعر وكأنك مجرم. بينما كانوا يستجوبونني، قلت لهم: لماذا أنا هنا؟ كنت أدافع عن الناس ضد شخص كان يهاجمهم. كنت أدافع عن الأبرياء. لقد جعلوني أشعر وكأنني فعلت شيئا خاطئا، ولكن بعد ذلك... تتوقف وتفكر، وتدرك ذلك... أعلم أنني تصرف بالطريقة الصحيحة [...] كنت أعلم أنني كنت على الجانب الصحيح، لكنهم يجعلونك تشعر وكأنك مجرم، تشعر بأنك قذر. الطريقة التي نظروا بها إلي... كان هناك اثنان من [الشرطة] ينظران إلي كما لو كنت قذرا.“

IV- آثار التجريم والمضايقة الخفية

1. الحدود الغامضة للعمل التضامني والرقابة الذاتية

كثير من الأشخاص الذين يشاركون في أعمال التضامن هم مواطنون لديهم خبرة قليلة أو معدومة مع الشرطة، أو لديهم القليل من الوعي بشرعية أفعالهم أو العقوبات التي يتعرضون لها أو الأسس القانونية لتحدي في السلطات. يمكن للسلطات استخدام هذا الوضع لصالحها، وتهديد الناس بجرائم مثل الازدراء والتشهير بسبب ردهم على القوة العمومية. أوضح ناشط بريطاني منذ فترة طويلة على الحدود:

“لا أعرف الجانب القانوني جيدا بما يكفي لمعرفة ما يمكنني الطعن فيه، وسؤال الازدراء هذا وأين الحد... دائما ما أفكر في ذلك، لذلك أنا أكثر اعتدالا ولا أتحدى [الشرطة] بما فيه الكفاية.”

أوضحت إحدى الممارسات المتخصصة في الترافع والتكوين (التدريب) القانوني في شمال فرنسا أنه قد يكون من الصعب على الفعاليات التضامنية اتخاذ قرارات بشأن المخاطر التي يتعرضون لها بكل وضوح، عندما يكونون متأثرين عاطفة أثناء مواجهاتهم مع السلطات: “بعض المتطوعين صغار جدا ويتفاعلون بشكل غريزي للغاية [مع تهريب السلطة وعنفها]. علاوة على ذلك، في مواجهة الظلم والإفلات من العقاب، يمكن للفعاليات التضامنية أن تتحمل مخاطر مفرطة. تستمر نفس السيدة في إعطاء مثال:

“في وقت الحجر الصحي، كنت أقول لأحدهم إنني أشعر بالقلق لأنك يمكن دفع غرامة لعدم الامتثال للحجر، ثانية، ثالثة - ولكن في نهاية الرابعة تخاطر بغرامة أكبر بالإضافة إلى عقوبة السجن. كان هناك البعض على مخالفتهم الثالثة. وأنا كنت أقول لهم ، ولكن مع الرابعة، اه... لكن كما تعلمون، الأمر يتعلق بحياتكم على أية حال. بالمناسبة، هذا أمر شخصي. بالمناسبة هم في هذيان كاليه وبالمنااسبة، ولكن بالمناسبة، ستعود إلى باريس، ستشعر بالاشمئزاز من حياتك بالمناسبة.”

حتى أكثر الفعاليات التضامنية خبرة قالت إنها غالباً ما تفتقر إلى المعرفة والفهم لمدى قوة السلطات والوسائل التي هم على استعداد لاستخدامها لاستهداف الأفراد. كما أوضح أحد النشطاء منذ فترة طويلة:

“السؤال عما يعرفونه [السلطات] هو سر كبير - أو ما إذا كانوا مهتمين بمعرفته. إنها زاوية غير مرئية. والسؤال الكبير الآخر هو... إلى أي مدى يمكنهم الذهاب؟ أنا حقا ليس لدي

أي فكرة “.

ومع ذلك، تابعت، أنه كلما تضاعفت حالات من هذا النوع، كلما زاد الشعور بالمخاطر:

“ولكن بعد ذلك، تم طرد شخصين من البلاد، وهذا يخيفني أكثر لأنه، حسنا، يظهر أنهم يستهدفون أشخاصا معينين، وأن الاعتقالات المستهدفة تمارس، وأنهم نعم مهتمون بمعرفة من نحن بشكل فردي. [...] [كما هو الحال عندما تم القبض على [إسم] [...] لم يكن هناك أي شيء عشوائي في ذلك - لقد أرادوا اعتقاله، فخرجوا لاعتقاله “.

وتتسم تجربة التجريم بالوعي المتزامن بأن المرء قد يواجه رد فعل قمعي على أفعاله التضامنية، والشعور بعدم اليقين بشأن نوع الفعل الذي ستسعى السلطات إلى معاقبته، ومن سيتم استهدافه، ما هي طبيعة رد فعل الدولة، متى سيحدث - وكما سيستغرق من الوقت. وصف منسق قانوني في كاليه كيف تقع ممارسات مثل توزيع منشورات حول السلامة أو سترات النجاة في منطقة رمادية قانونية منطقة قانونية غامضة. غالبا ما يشعر نشطاء التضامن بالحاجة إلى تقييد أفعالهم بدافع الحذر. وهذا يعكس الإحساس بالغموض القانوني الذي تشعر به فعاليات التضامن في المغرب، كما أوضح أحد المدافعين عن حقوق الإنسان:

“بالنسبة لي المشكلة الرئيسية هي القانون [...] القوانين غامضة للغاية، إنها طوعية. في المغرب [...] القوانين التي تمس المجالات الحساسة مكتوبة بطريقة تجعلها عرضة لعدة تفسيرات. [...] إنه سياق قانوني غامض، مما يعني أنه إذا أرادت الدولة ذلك، فأنت في خطر.”

ويتفاهم هذا الوضع بسبب الديناميات المعقدة للتحرش الخبيث وعدم اليقين بشأن توقيت توجيه الاتهام إلى الشخص. ووصف أحد الأشخاص الذين يدعمون المهاجرين في ويسترهام هذا الشعور المستمر بالترقب بأنه «سيف ديموقليس». في المغرب، استخدم شخص داعم استعارة مماثلة: “يمكنهم دائما الضغط بقوة أكبر، وأنت لا تعرف إلى أي مدى يمكن أن يصل الأمر. تفكر دائما في الأمر. إنه سيف فوق رأسك ويمكن أن يسقط في أي وقت. “ وهذا يوضح مدى تسلسل التهديد المستمر والدائم إلى الحياة اليومية للفعاليات التضامنية: رد فعل السلطات متوقع باستمرار ولكن التنبؤ بتطوره في الزمن. هذا الضغط يدعو إلى توخي الحذر.

كما كتبت إحدى العاملات الجمعويات في المغرب، فإن الضغوط التي يوجهونها تدفعهم إلى الرقابة الذاتية: «أنت لست ممنوعا من الاشتغال، لكنك تعلم أنك لست في وضع مريح، لذا لا تتجاوز حدودك «. عندما يشعر الناس أنهم

مراقبون، يتم دفعهم لتبني سلوكيات أقل خطورة. وفي غياب «قواعد» واضحة، يتم تخيل المخاطر وتخمينها باستمرار. قد تكون القيود التي يفرضونها على أنفسهم مفرطة، لكن من الواضح أن الفعاليات التضامنية ليس لديها أية وسيلة لمعرفة ذلك. واشتكي مدافع آخر عن حقوق الإنسان من انتشار الرقابة الذاتية بين الأفراد والمنظمات:

“المشكلة الكبيرة هي الرقابة الذاتية. هناك جمعيات تخشى من لا شيء، لكن لديك هامش ويمكنك التحرك، فلماذا لا تشغل ؟”

بالنسبة لي
المشكلة
الرئيسية هي
القانون [...]
القوانين غامضة
للغاية، إنها
طوعية. في
المغرب [...]
القوانين التي
تمس المجالات
الحساسة
مكتوبة بطريقة
تجعلها عرضة
لعدة تفسيرات.

هذا الغموض وعدم اليقين معيشان مجربان على مستوى الجمعيات وعلى المستوى الفردي، ومن الصعب تفكيك أنماط الرقابة الذاتية هذه بمجرد تكوينها. كما قال أحد المدافعين عن حقوق الإنسان، “قد تحتاج المنظمات إلى دمء جديدة. ربما أصبحنا [بعضنا] حذرين للغاية “.

إن الأشكال الغامضة والخبثية للتجريم والمضايقة تقوض عمل التضامن من خلال إثارة القلق والشك. ونتيجة لذلك، غالبا ما تضع الفعاليات المتضامنة حدودا، سواء بالنسبة لنفسها أو بالنسبة للجمعيات التي تنتمي إليها، مما يقلل من مجال اشتغالها. على سبيل المثال، عندما سئلت حول رد فعلها العاطفي على حفظ النظام والمخاطرة عند التخطيط لفتح ملجأ، “وصفت ناشطة تعمل في شمال فرنسا الوضع على النحو التالي:

“حسنا، إنه شعور قوي بعدم الارتياح، وتزداد خوف أكثر فأكثر كلما تقدمت إلى الأمام مع استمرارك في سماع المزيد والمزيد من القصص وتقول مع نفسك، واو، في الواقع بإمكانها فعل الأشياء، ولم يعد هذا الشعور المجرد حول السلطة الذي كان لدي من قبل ولكن شيء ملموس للغاية. [...] عليك الانخراط في هذه الأشياء إذا كان لديك فهم جيد للمخاطر التي تواجهها، وفي ذلك الوقت لم يكن فهمي جيدا للغاية، هل ترى ما أعنيه؟ [...] قلت لنفسني، كل شيء مبهم للغاية، وغامض للغاية، لذلك قد أجد نفسي أفعل أشياء دون معرفة كيفية الدفاع عن نفسي، وكيفية تقييم مخاطر الأعمال التي أشارك فيها، لذلك لن أشارك هذه المرة، أو أفعل أشياء أقل جاذبية وأقل خطورة.”

2. التعب والخوف والترقب

ويولد الشعور العام بانعدام الأمن في سياقات التجريم الخوف والترقب والإرهاق لدى الفعاليات المتضامنة. أوضحت إحدى المشاركات التي تم استجوابها، والتي تعمل في جمعية للدفاع عن حقوق الإنسان في المغرب أنها شعرت بعدم الأمان في عملها، لكنها لم تكن متأكدة بالضبط مما تخاطر به:

“من الصعب معرفة ذلك، إنه ليس بالأمر السهل حقا... من المهرق التواصل مع [المهاجرين] في الشارع لأنك تعلم أن هناك رجال شرطة في كل مكان. أنت متوتر لكنك لا تعرف السبب حقا. لا أعرف حقا ما الذي سأفعله، إلا أنهم يمكنهم التحقيق معي وطلب بطاقة هويتي. هل سيتم اعتقالي؟ لا ليس حقا... ولكن ماذا بعد ذلك؟”

وأوضحت أن هذا يرجع جزئيا إلى الوعي بأن العقوبات والضغوط التي تتعرض لها السلطات المحلية غالبا ما تأتي من «أعلى مستوى»، من سلطة تظل مجردة إلى حد ما. بعد توثيق وإدانة العنف الذي ارتكبه قوات الشرطة المغربية ضد المهاجرين علنا وجدت جمعية حقوقية نفسها تحت ضغط قوي لدرجة أنها كانت تخشى أن تضطر إلى إغلاق أبوابها. لقد شعرت بالعزلة الشديدة عن المنظمات الأخرى التي تعمل مع المهاجرين في ذلك الوقت، وأجبرت على «التراجع ألف خطوة إلى الوراء».

أعرب الأشخاص الذين تحدثنا معهم عن وعي حاد باللعبة



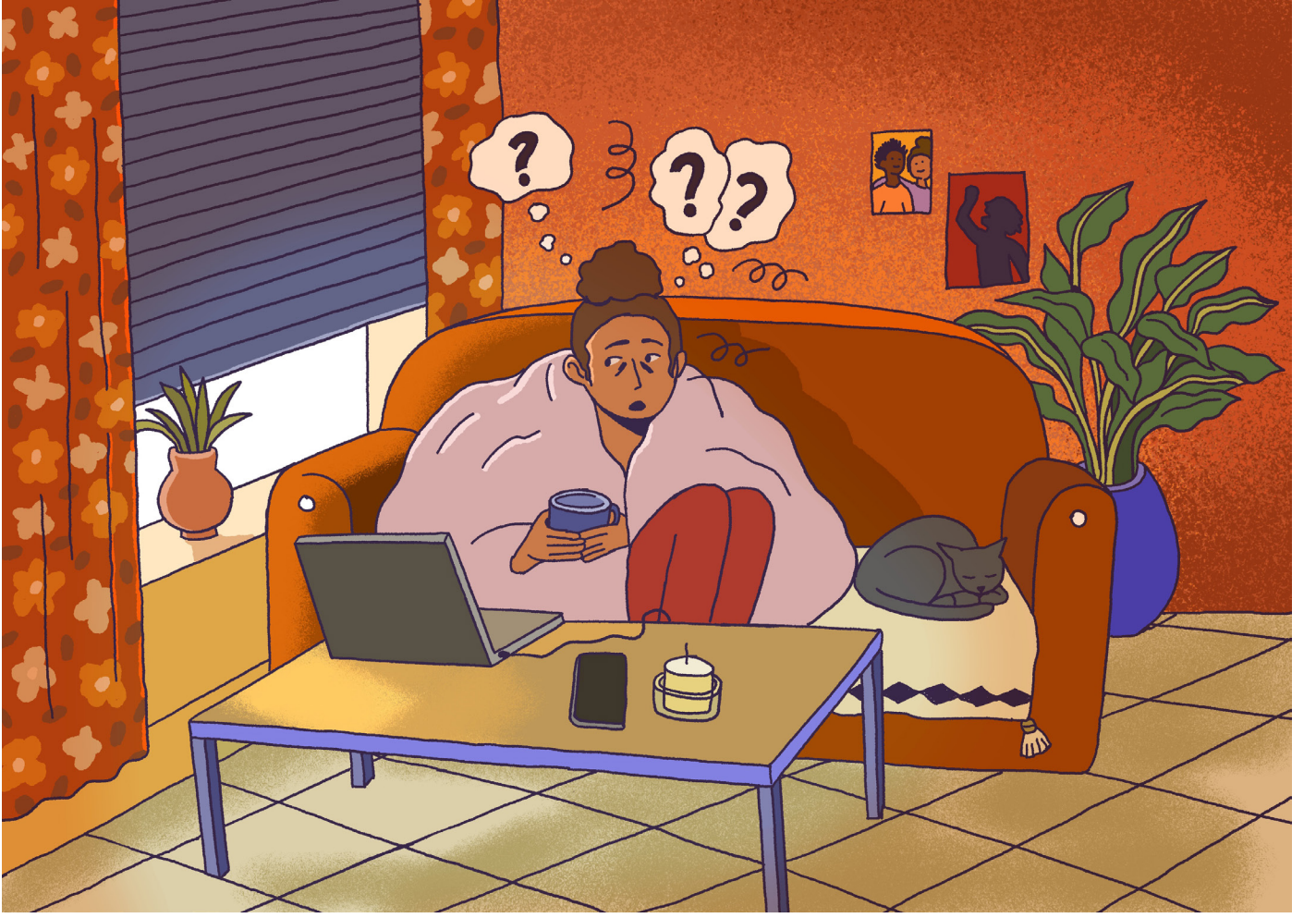
التقيناها عن الشعور بالإرهاق الذي ولدته معركة لا نهاية لها من أجل حقوق الإنسان الأساسية للمهاجرين، وكذلك من أجل حقهم في الانخراط في أعمال التضامن. وتوضح الاقتباسات التالية هذه الحالة جيدا:

“هناك إرهاق عام. بالمناسبة، كل العقوبات - حقيقة أن المباني التي لا نعرف ما إذا كانت ستصمد، وحقيقة أن أماكن التوزيع في المنطقة المجاورة لا تتوقف عن التغيير بسبب الصخور [التي وضعتها السلطات المحلية]، وحقيقة الاضطراب باستمرار إلى اتخاذ الاحتياطات فيما يتعلق بالجدول الزمني فيما يتعلق بالفريق الذي سيذهب إلى الميدان فيما يتعلق بالعوائق، وحقيقة أننا نرى في الصحف بعد ذلك أننا نلعب لعبة المهريين... لذا نعم بالطبع، بعد فترة أنا... بالطبع... وهذا يتطلب من الكثير من الطاقة بالمناسبة، نحن نكافح فقط للحفاظ على الأشياء التي تعين علينا القيام بها... إنهم ببساطة يرهقوننا. يريدون إنهاكنا.

العقلية jeu mental التي تمارسها السلطات ضدهم. وكما وصف أحد النشطاء، فإن السلطات المغربية “ذكية للغاية وأقوى عقليا منها جسديا. إنها تلعب على الاضطهاد النفسي بنسبة 300 بالمائة. وهذا ينجح”. وصف شخص آخر تمت مقابلته كيف يكون العيش في ظل هذه الظروف:

إنه أمر مخيف، السياق مخيف. إنها كلمة لم نرغب في استخدامها من قبل. نحن نعيش في ضغط مستمر، ولا نعرف أبدا ما إذا كنا سنتمكن من الاستمرار، وإلى أي مدى يمكننا الذهاب. نحن لا نعرف ما إذا كانت السلطات ستضيقنا غدا. هناك الكثير من الشكوك، على سبيل المثال عندما يتعلق الأمر بالعثور على شخص بين السلطات يرغب في التحدث إليك. [...] هناك الكثير من الإرهاق؛ يقول الناس إنهم يفعلون نفس الشيء منذ عشرين عاما.”

وبالمثل، في كاليه، تحدثت الفعاليات المتضامنة التي



[...] بالطبع، يؤثر ذلك علي، حتى في حياتي الشخصية. هذا نتيجة لما يفعلونه - ليس فقط لإعاقتنا، ولكن أيضا لإعاقة المنفيين اللاجئين les exilés.“

“لقد كنت أفكر كثيرا في هذه الحوادث [العنفية] هذا الأسبوع... التعامل مع [التواصل مع] الشرطة، والتعامل مع التأمين، والإصلاحات، والدفع... أنت تدرك أن هناك الكثير من العواقب، هل تعلم؟ لا يقتصر الأمر على الفعل العنيف نفسه وما يحاول قوله، وهو أمر واضح، ولكن كل الأشياء الأخرى التي يتعين عليك التعامل معها لإصلاح ما حدث - ويمكن أن يستغرق الأمر الكثير من الطاقة والوقت.“

“[هو] لقد طرد، [هو أيضا] تم ترحيله، [هي] منهكة واضطرت إلى المغادرة. أعني، كان على الجميع المغادرة لأنهم أصيبوا بالإرهاق. [هي] أيضا... في النهاية لم يتبقى إلا أنا و [ذلك الشخص الآخر] فقط. وأنا أتفهم هؤلاء الناس. لقد كانوا هناك وكانوا يقاتلون من أجل القضية [...] ولكن بعد فترة تحترق وحن وقت المغادرة.“

وصف آخرون الشعور بالعزلة و/أو عدم الثقة القوية في الآخرين. وصفت إحدى الناشطات، على سبيل المثال، والتي ذكرنا حالتها أعلاه، كيف اهتز شعورها بالثقة بعد أن حال مجلس المدينة دون تمتعها بالوظيفة التي عرضت عليها: “بالمناسبة، فهمت ذلك، في وقت متأخر جدا. لقد كان لذلك تأثير كبير جدا علي، وكان لي... هل تعلم عندما تشعر بأنك مستهدف، وأنت تتعرض شيئا ما للتمييز؟ تبدأ بالشك بشكل شديد تجاه الناس.”

وفي المغرب، تحدث المشاركون أيضا عن الإرهاق. قال أحد النشطاء: “أنا أتعافى شيئا بشيء.”

“ظل الناس يقولون لي أنه يجب علي مغادرة [النشاط]. لقد بدأت في تطوير نوع من الاكتئاب. وكان الضغط هائلا. قال العديد من الأشخاص الذين أجريت معهم مقابلات إنهم عانوا من نضاليتهم باعتباره غير مستدام عاطفيا و/أو نفسيا في وقت أو آخر. ووصف ناشط آخر كيف أصبح ينظر إلى النشاط في المغرب على أنه “استثمار ضائع”، حيث كلما بدلت المزيد من الطاقة، كلما زاد الإحباط لديك:

“أنا لا أبذل كل طاقتي في المغرب. إنها مضيعة للوقت. إنهم جيدون في تدمير حياتك كنشاط. لا تستثمر بالكامل في المغرب. كونك ناشطا هو استثمار. تحتاج إلى مخرج. يجي أن يكون لديك عدة خيارات. لا شيء مضمون هنا.“

تظهر هذه القصص كيف يهدف التجريم والتحرش إلى إنهاك الفاعلين المتضامنين ودفعهم إلى الانسحاب. وأعرب الفاعلون في المغرب عن إدراكهم لصعوبة النشاط النضال في هذه السياقات. كما أوضح أحد الأشخاص، “نحن بحاجة إلى منظمات راديكالية لتغيير الأمور، لكنها ليست مستدامة على المدى الطويل. بعد ثلاث سنوات، أو ربما أربع سنوات، نحن بحاجة إلى دماء جديدة. إنها الطريقة الوحيدة لعدم التعثر - إنها فخ كبير. “وأوضح أن النشاط في السياقات التي تمارس فيها السلطات الاضطهاد النفسي يتطلب إبداعا وابتكارا مستمرين: “إذا واصلت السير على نفس الطريق، فسوف يسكون بك. عليك تغيير الاتجاه لإرهاقهم أيضا -

أو لتدميرهم قبل أن يدمروناك. “ ويتفاقم هذا الخوف من «الإنكسار» بسبب كون الأفراد أو الجماعات الذين يعانون من التجريم في المغرب غالبا ما يواجهون العزلة ويمتنع الحلفاء والمتعاطفين عن دعمهم علنا. في الواقع، أعرب الأشخاص الذين تمت مقابلتهم عن استيائهم من حقيقة تحويلهم إلى هدف للقمع يمكن أن يشجع الجماعات والأفراد الآخرين على النأي بأنفسهم بدلا من الانضمام إليهم، لتجنب الوقوع في خط النار بسبب ارتباطهم المفترض أو الحقيقي. إن الخوف من أن يجد المرء نفسه معزولا أو منعزلا عن جمعيته لا يؤدي إلا تعزيز قوة التجريم الذي تمارسه السلطات.

في كلا الموقعين، كانت لحظات الإرهاق الجماعي صعبة عاطفيا وتسببت في الشعور باليأس، خاصة في المغرب حيث توجد إمكانيات قليلة للجوء للقضاء. أخبرنا أحد المدافعين عن حقوق الإنسان:

“لا أعتقد أن الأمور ستتغير هنا في المغرب. نذهب إلى الميدان ونجمع المعلومات، لكن [المهاجرين] لا يزالون يواجهون معاملة غير إنسانية. لا أرى أي تأثير مباشر لما نقوم به.... [...] إنه يؤثر علي نفسانيا.“

شعرت الفعاليات المتضامنة بالإحباط بسبب التأثير المنخفض لعملها، كما شعرت بالقلق أيضا من أنها قد تعرض المهاجرين عن غير قصد لخطر إضافي من خلال أنشطتها. إن تعريض النشطاء أنفسهم أو جمعية للخطر شيء، لكن الأمر لا يتوقف عند هذا الحد، كما وصف أحد الأشخاص

الذين تمت مقابلتهم:

“تبين أن رد الفعل على إحدى منشوراتنا حول الهجرة كان رد فعل عنيف آخر ضد هؤلاء الأشخاص. [...] جعلنا نتساءل عما إذا كان الأمر يستحق ذلك حقاً. كنا متحمسين للغاية في البداية، لكن هذا لم يحل أي شيء.”

إن هذا الخوف من تفاقم انعدام الأمن والعنف الذي يعاني منه المهاجرون له تأثير رادع ويساهم في الرقابة الذاتية والإرهاق النفسي الذي يعاني منه النشطاء. وكما قال أحد المدافعين عن حقوق الإنسان:

“إن مسألة كيفية تأثير المخاطرة من قبل النشطاء والجمعيات على الأشخاص [المهاجرين] هي أياً مسألة مهمة. إنها يساهم في الرقابة الذاتية للنشطاء للمناضلين والإرهاق النفسي، لأن ما نجح من قبل يمكن أن يأتي بنتائج عكسية الآن أو حتى يجعل محنة الناس أصعب.”

ويتفاقم الشعور بعدم اليقين والقلق المحيط بظروف وعواقب الإجراءات المتخذة، بسبب صعوبة التنبؤ بتداعياتها.

3. فقدان ثقة المواطن في الدولة وزيادة رغبته في التنديد

في شمال فرنسا كما في المغرب، عبرت الفعاليات المتضامنة عن شعور قوي بعدم الثقة بالدولة. قالوا إنه بعد أن شهدوا أو تعرضوا لعنف الدولة، لم يعد بإمكانهم «عدم رؤيته» أو «عدم الشعور به». ويزيد التجريم من وعي الجهات الفعاليات المتضامنة بالتوزيع غير المتكافئ للامتيازات داخل المجتمع السياسي ويؤدي إلى انقطاع العلاقة بالدولة. كانت الفعاليات المتضامنة التي التقيناها قد شاركت في البداية في دعم المهاجرين لأسباب متنوعة للغاية ومن مواقف مسبقة إلى حد ما. ومع ذلك، بعد الانخراط في عمل تضامني لفترة من الوقت، قال الكثيرون إن لديهم شعوراً غامراً بأنهم اكتشفوا «حقيقة» حول طريقة عمل السلطة وتضيق القمع، والتي يجب مقاومتها بأي ثمن. وهذا ما تؤكده القصة التالية:

“منذ بدأت العمل في كاليه، بمجرد مواجهة الشرطة، أكون في حالة ذهنية تصادية أو دفاعية. ألاحظ ذلك بالطريقة التي أنصرف بها، لأنني أكرههم، كما تعلم ؟ [...] أعتقد أن ذلك بإدراك حقيقة معينة. كما لو كنت أعمى من قبل لأنه كان لديك امتياز عدم التفكير في أن الشرطة كانت ضدك، ثم تبدأ بإدراك ما يفعلونه لأولئك الذين لديهم امتياز أقل منك - وأيضاً لك في بعض الحالات. تتشدد، وتذكر أن النظام فظيع... [...] هكذا تدخل للنضال، ولم يعد بإمكانك الخروج منه لأنك رأيت الكثير.”

وشدد مجيب آخر أيضاً على هذه النقطة:

“لا يزال لدي رد فعل جسدي شديد تجاه السلطات - على الرغم من حقيقة أنني خضعت بالفعل لعدد غير قليل

من عمليات تحقيق الهوية واعتقدت أنني سأعتاد عليها، إلا أنني دائماً ما أشعر بالإحباط من [تدخل الشرطة] ما يجعلني عاجزاً عن عدم الرد جسدياً على عرض القوة هذا”

يظهر هذا الشعور العميق بعدم الثقة في سلطة الدولة إلى أي مدى تعزز تجربة التهيب من قبل السلطات على الحدود تصميم العديد من الفعاليات المتضامنة على المقاومة والشجب والنضال. يفسر الكثيرون هذه التحديات على أنها دافع مقنع لمواصلة العمل وليس رادعاً له:

“قبل الذهاب إلى كاليه، لم يكن لدي مشكلة في الدراسة وعدم الاهتمام، والتزام الصمت، دون القيام بشيء مهم. وبعد ذلك بدا [هذا الموقف] مهماً حقاً بالنسبة لي. لدي أصدقاء كانوا لا سلطويين فوضويين قبل الذهاب إلى كاليه وجاءوا إليها لأسباب سياسية، لكنني صادفتها بالصدفة.”

وأوضح لنا شخص آخر تمت مقابلته، يعمل في منظمة تاريخية في كاليه: “موقفنا” جذري، لأن السياسة التي يتم اتباعها جذرية، لذلك لا يمكن أن يكون للنضال أي شكل آخر غير شكل النضال من أجل الحقوق.”

وفي المغرب، وعلى الرغم من الشعور القوي بانعدام الأمن في الأوساط الجمعوية المعنية، أعربت الفعاليات المتضامنة عن تصميمها والتزامها بمواصلة أنشطتها التضامنية:

“في البداية كنت خائفاً، ولكن ليس بعد الآن. أقول لنفسي ما سيحدث سيحدث. كنت خائفاً من الاعتقال والترحيل، لكنني لم أعد خائفاً، وأعتبر أنه شيء يمكن أن يحدث في عملي في أي وقت. لا يمكنني التوقف بسبب المخاطر - إذا كنت أريد أن أكون مناضلاً، يجب علي أن أدافع. لدي خبرة أكثر الآن. عندما تكون مناضلاً، فهذه هي حياتك اليومية. لا يمكنك أن تكون خائفاً أو لا يمكنك أن تكون مناضلاً.”

وأوضح لنا نفس الشخص كيف أن تقليص مساحة المناورة وزيادة المخاطر بالنسبة للنشطاء يعزز التزام بعض الأشخاص ويخيف الآخرين: “لقد دمروا كل ما عرف بالنضال. من قبل كان بإمكاننا التعبئة للخروج والصراخ والتظاهر. لكن منذ عام 2018 لا يمكننا القيام بذلك. لم يتبقى إلا المتطرفون.”

V- مقاومة التجريم

1. مساءلة الدولة واللجوء إلى القضاء القانون

إن الوسيلة التي كثيرا ما تذكرها الفعاليات المتضامنة في المغرب وفرنسا لمقاومة تجريم الهجرة هي الإجراءات القانونية، رغم أن هذه الوسيلة غير متاحة أو فعالة بنفس القدر في كلا البلدين. في فرنسا، يتم بانتظام بدء إجراءات قانونية لمحاولة تحميل الدولة المسؤولية عن الظروف المعيشية الرهيبة للمهاجرين على الحدود الشمالية، بالإضافة إلى حالات أكثر تحديدا من العنف ضد المهاجرين أو الفعاليات المتضامنة (على سبيل المثال، تقرير المفتشية العامة للإدارة - المفتشية العامة للشرطة الوطنية - المفتشية العامة للدرك الوطني (IGA-IGPN-IGGN 2017)⁶⁷ في الآونة الأخيرة، رفعت فعاليات متضامنة دعوى قضائية ضد الدولة الفرنسية بشأن حظر توزيع المواد الغذائية في بعض شوارع المدينة. بدأت هذه الممارسة في بداية انتشار فيروس كوفيد-19- وتم تبريرها كتدبير صحي، لكنها استمرت لفترة طويلة بعد توقف القيود المتعلقة بالوباء. كسبت الفعاليات المتضامنة القضية بحجة أن هذا الحظر يتعارض مع المبدأ الأخوة الوطني. وصف بعض الذين تمت مقابلتهم الحاجة إلى اللجوء إلى العدالة بأنها محبطة. كما أوضح أحدهم:

“أنا لا أثق في النظام القانوني لأنه فشل بالفعل لدرجة أنه يتعين علينا أن نكافح من أجل توزيع الطعام والماء للناس في الشارع. بصراحة، يحزنني أننا نفعل هذا. لذلك نخفي الأمر قليلا بالقول إننا ندافع عن مبدأ «الأخوة» - يمكنني تقديم هذه الحجة للصحفيين دون مشكلة - لكن داخليا، أشعر بالخجل من الاضطرار إلى الدفاع عن إعطاء الماء والطعام للأشخاص الذين ينامون في الخارج ويتم إجلاؤهم باستمرار... المستوى منخفض جدا“.

قد يبدو الاضطرار إلى اتخاذ إجراءات قانونية مع كل حادث جديد لضمان الحقوق الأساسية أمرا سخيفا، لكن محاولتنا تدرك مع ذلك أهمية الإجراءات القانونية:

“من ناحية أخرى، عندما يتعلق الأمر باستخدام القانون

كأداة، فهو ذو قيمة لأنه يترك أثرا. القرار القانوني الإيجابي أمر جيد لأنه يهدئ السلطات لفترة من الوقت ويعدل بنية النظام. ولذلك فهي أداة يجب تقديرها والاستثمار فيها قدر الإمكان. ومع ذلك، فنحن لسنا خبراء قانونيين أيضا.“

في أكتوبر 2022، كسبت جمعيات كاليه دعوى قضائية ضد الدولة بشأن حظر توزيع المواد الغذائية في بعض الأماكن.⁶⁸ وعزز هذا الانتصار إصرار الجمعيات على اتخاذ إجراءات قانونية. مع مرور الوقت، ومع نجاح بعض المحاكمات للدفاع عن حقوق المهاجرين والحق في التضامن، تطورت الرغبة في التوثيق والتدبير ووضع حد لتخويف الفعاليات المتضامنة من خلال المحاكم على هذه الحدود. وكما يصف أعضاء هيومان رايتس ووتش:

“لقد بدأنا العمل بجدية على العنف ضد المتطوعين وتوثيق محدث بورقة إكسيل كل حالة تهريب تمت مواجهتها داخل جميع الجمعيات في كاليه. لدينا مجموعة واتساب مخصصة

بشكل منهجي ترهيب المتطوعين ، لذلك على الرغم من علمنا أنه كان يحدث كثيرا، إلا أنه تم الإبلاغ عنه بشكل متقطع ، على الرغم من وجود الكثير من الحالات. لهذا قررنا التركيز على هذه النقطة. لكنه... عمل مكثف!“

“نحن بحاجة إلى القيام بعمل حقيقي في الأرشيف وجمع البيانات. على مدى الأشهر الثلاثة الماضية - مارس وأبريل وماي - قمنا بجمع وتصنيف فرز مقاطع الفيديو إلى ثلاث فئات: محيطات أمنية مسبقة، والتحقق من الهوية وحالات ضباط الشرطة الذين يصوروننا بهواتفهم الشخصية.“

هذه المقاربة المتمثلة في التوثيق المنهجي لحالات ترهيب الشرطة فعالة لأنها توفر صورة أكثر دقة عن تواترها وتنوعها، وهذا يؤدي إلى فهم أفضل للطبيعة اليومية والواسعة النطاق لهذه المسألة. وإلا فإن هذه الأحداث لن تكون مرئية إلا في أخطر الحالات التي تنطوي على العنف و/أو الاعتقال و/أو المحاكمة. وحتى في هذه الحالات وبدون

إن الوسيلة التي كثيرا ما تذكرها الفعاليات المتضامنة في المغرب وفرنسا لمقاومة تجريم الهجرة هي الإجراءات القانونية، رغم أن هذه الوسيلة غير متاحة أو فعالة بنفس القدر في كلا البلدين.

توثيق منهجي، فإن معرفة هذا النوع من التخويف السياسي ستقتصر على الفعاليات المتضامنة، مع تغطية قليلة في وسائل الإعلام وبين عامة الناس.

إن تطوير رد الفعل الفعاليات المتضامنة لتوثيق مواجهاتهم مع ضباط الشرطة وانتهابات الحقوق دورا حيويا، بتوفيره دلائل على الشطط في استخدام السلطة ضد المهاجرين

للمضايقات من قبل الشرطة، ولذا نجمع المعلومات من هذه المجموعة، ونضعها في جداول إكسيل ، وبمساعدة تلك البيانات، نراسل الوسيط ديوان المظالم، ورابطة حقوق الإنسان، والهيئة الوطنية للإعلاميات والحريات CNIL، و المفتشية العامة للشرطة الوطنية IGPN . لقد بدأنا الاشتغال به مؤخرا، لأنه في السابق لم يكن هناك نظام يوثق

67 في سنة 2017، قدمت العديد من الجمعيات والمهاجرين على الحدود الشمالية لفرنسا شكاوى مختلفة مرتبطة بالعنف البوليسي غير المتناسب ضدهم إلى الهيئة التأديبية التابعة للشرطة الوطنية (المفتشية العامة للشرطة الوطنية) وأدلو بشهادات عن تجاربهم للوسيط الفرنسي ومنظمة هيومان رايتس ووتش . ولقد نشر كلاهما تحاليل لاذعة للوضوح في نفس العام. وهذا ما دفع وزير الداخلية الفرنسي إلى طلب تقييم للعمل الذي تقوم به مختلف قوات الشرطة في كاليه وحول دونكيرك. وعلى الرغم من تردد التقرير في انتقاداته، إلا أنه يدين بعض ممارسات الشرطة السيئة التي تم الإبلاغ عنها ويسرد عددا من التوصيات التي تهدف إلى تصحيح سلوك الشرطة على الحدود.

68 الشماع، س. (2022). المهاجرون في كاليه : إلغاء قرارا 2020 التي تمنع توزيع الأغذية. صوت الشمال. متوفر على الرابط التالي : <https://www.lavoixdunord.fr/1243038/arti-> cle/2022-10-18/migrants-calais-annulation-des-arretes-de-2020-interdisant-les-distributions الأساسية. على سبيل المثال، قرار المحكمة بإبقاء ملجأ في كاليه مفتوح لاستقبال المهاجرين والناشطين في نوفمبر 2022، وكسب دعوى قضائية تتعلق بتوفير نقطة مياه للمهاجرين الذين يعيشون في الهواء الطلق في ويستراهام في يونيو 2023.



2. التحالفات الاستراتيجية

غالباً ما تحدثت الفعاليات المتضامنة التي تحدثنا معها في شمال فرنسا عن الأهمية الحيوية للدعم المتبادل، سواء على المستوى الفردي أو على المستوى الجماعي، لجهود المقاومة العملية والاستراتيجية التي تبذلها. وكما وصفه أحد المحاورين يعمل لحساب جمعية في كاليه:

“منذ أن بدأت العمل هنا - وبدأت خلال فترة الكوفيد، عندما كانت الاجتماعات مع جميع الجمعيات عبر الإنترنت - وجدت دائماً أن هناك حقاً الكثير من التضامن بين الجمعيات. نرى بعضنا البعض كل أسبوع، إنه أمر لا يصدق، ونستثمر، ونعمل على الذهاب إلى الاجتماعات كل أسبوع، مما يوضح مقدار ما نستثمره من أجل الجمعيات الأخرى، من أجل الائتلاف [...] يجب أن تعلم أن بعض الجمعيات تتعرض لضغوط مستمرة، وأن تحرير ساعتين بعد الظهر في الأسبوع - أو أحياناً أربع ساعات لأن لدينا اجتماعاً آخر - أمر هائل! لذلك أعتقد أنه كانت هناك دائماً روابط تضامن قوية جداً بين الجمعيات، سواء من الناحية المادية [إعارة المعدات والمركبات وما إلى ذلك] أو بشأن قضايا الترافع المناصرة... لكل شيء.”

بهذه الطريقة:

“هنا [في المغرب]، يسود الإفلات من العقاب. [...] هناك شطط في استعمال السلطة. النظام القضائي غير مستقل. [...] ليس لدى الشخص المهاجر فرصة لكسب قضية ضد الدولة المغربية [...] في فرنسا، ليس الأمر مثالياً، ولكن على الأقل هناك ضمانات وشفافية وقوانين.”

ومع ذلك، لا تزال بعض المبادرات تحاول الانخراط في العملية القضائية لمحاسبة الدولة وتوعية العموم بالحقوق القانونية:

“نحن نقدم الدعم للأشخاص [المهاجرين]، لكننا نقدم أيضاً تدريبات للمحامين، ونجري مناورات مع الوزارة، ونحاول الجمع بين العديد من الأنشطة، لفتح طرق جديدة لحماية أنفسنا والدفاع عن القضية في سياق قمع محدد.”

ومن هذا المنظور، تسعى الفعاليات المتضامنة إلى التعريف بالقانون وإنفاذه مع الاعتراف بحدوده. ومن خلال تفعيل هذه الآليات والدعوة إلى نظام قضائي مستقل، فإن الأمل هو أن يتمكن، مع مرور الوقت، من التحسن والعمل بفعالية.

والمناضلين. ومما يزيد من أهمية ذلك أن رواياتهم عن الأحداث غالباً ما تخفقها روايات الشرطة. أثبتت توثيق شطط السلطة ناجحة بشكل خاص في الماضي، على سبيل المثال في حالة المدافع عن حقوق الإنسان توم سيوتكوفسكي Tom Ciotkowski، الذي لم تتم تبرئته من تهم الإزدراء والاعتداء على ضابط شرطة إلا عندما تم الكشف عن شريط فيديو التقطه متطوع آخر. يظهر هذا الفيديو كيف دفع شرطي يعنف سيوتكوفسكي إلى طريق مزدحم، حيث تمكنت شاحنة عابرة من تجنبه بصعوبة. وناقض الفيديو قصص ضباط الشرطة الثلاثة الذين كانوا حاضرين أثناء الحادث. وجهت إليهم جميعاً تهمة التلاعب بالأدلة⁶⁹. كما اتهم الضابط الذي دفع سيوتكوفسكي بالاعتداء. ومع ذلك، لولا الفيديو الذي التقطه متطوع شاهد على الحادث، لما كان ذلك ممكناً.

وبالرغم من أن الفعاليات المتضامنة في المغرب كثيراً ما تتحدث عن إمكانات القانون في إحداث تغيير حقيقي، فقد شددت على أنه في الواقع قضية ميؤوس منها بسبب الطبيعة غير الديمقراطية والمنحازة للنظام القضائي في البلد. أعرب العديد من النشطاء الذين تحدثنا إليهم عن عدم ثقتهم في النظام القضائي، الذي لا يضمن حمايتهم بشكل كاف. ولقد عبر موظف إحدى المنظمات غير الحكومية

وشدد عدة مشاركين أيضا على أهمية إقامة تحالفات وفرص للتبادل بين فعاليات التضامن، في مجال التضامن المحلي والدولي والسكان المحليين. وأعرب الأشخاص الذين أجريت معهم مقابلات عن ثقتهم في إمكانية إقامة علاقات وتعاون أفضل بين هذه المجموعات من خلال تحديد المصالح والمظالم⁷⁰ المشتركة. كما قال أحد الفاعلين المتضامنين:

“لدي إنطباع حقيقي بأن التحسيس هو أكثر ما تخشاه [السلطات]، أن نتحدث إلى ساكنة كاليه. [عندما منعونا من تنظيم حدث رسمي، وجدنا حلا آخر، وهو إقامة كشك في سوق تخفيضات هذا العام 2022]. كانت لدينا ألعاب وتقارير [عن الظروف المعيشية للمهاجرين على الحدود]، يوميات الأدغال صحيفة الأدغال⁷¹ - le Journal des Jun- gles... لذلك تمكنا من التحدث قليلا إلى ساكنة كاليه.”

بين أكتوبر ونوفمبر 2021، نفذ ثلاثة مناضلين إضرابا عن الطعام لمدة 38 يوما في كاليه احتجاجا على المعاملة اللاإنسانية للمهاجرين على الحدود من قبل الدولة. تم الإضراب عن الطعام في كنيسة سان بيير، في ساحة كريفيكور، في وسط المدينة. خلال هذه الفترة، كانت الكنيسة مفتوحة للزوار وأصبحت مكانا لتجمع الفعاليات المتضامنة. وقد أتاح ذلك ربط فعاليات من المنطقة الملزمة مع المهاجرين بجهات متضامنة تمر عبر المدينة، وعادة ما تكون من مناطق أخرى في فرنسا أو من الخارج. وعلى الرغم من أن معظم مطالب المضربين عن الطعام لم تتم تلبية⁷²، إلا أن الكثير من الناس يعتبرون هذه الفترة على أنها فترة تطوير العلاقات والتحالفات بين هذه المجموعات المختلفة. كما أوضح أحد الفاعلين المتضامنين:

“لقد خلق الإضراب عن الطعام تماسكا فقدناه منذ فترة طويلة. أعتقد أنه منذ هذا الحدث، أصبحت هناك علاقة أفضل بكثير بيننا وبين ساكنة كاليه، الأمر جعلنا أيضا ندرك أهمية العمل مع ساكنة كاليه، وأن التجديد المستمر للمتطوعين [القادمين من أماكن أخرى] هو الذي يمكن أن يشكل عقبة.”

“[أصبحت روابط التضامن بين الجمعيات] أوثق منذ الإضراب عن الطعام وأصبحت لدينا روابط أقوى مع ساكنة كاليه والمناضلين الناشطين [...] ثم هناك حقيقة أن مدينة كاليه صغيرة جدا، وأنه لا يوجد في الواقع سوى عدد قليل من الحانات [التي تميل الفعاليات المتضامنة إلى التردد عليها] [...] وهذا يشجع تبادل النقاشات التجارب.”

وقد عزز الإضراب عن الطعام النشاط الجماعي: إذ تشارك الجهات الفعاليات المتضامنة في المبادرات الجماعية ومجموعات العمل كأفراد وليس كأعضاء أو ممثلين لجمعية

ما. كانت الفكرة المحفزة هي الانخراط في أعمال رمزية من المحتمل أن تجعل الوضع في كاليه مرئيا وتحسيس الرأي العام. في نوفمبر 2021، تجمع السكان والنشطاء معا لتشكيل سلسلة بشرية ونجحوا في منع الشرطة من تنفيذ عملية إخلاء. وفي أكتوبر 2022، تم تنظيم توزيع حساء شعبي⁷³ في ساحة وسط كاليه لاحتفال بقرار المحكمة المذكور أعلاه ضد السلطات المحلية التي تحظر توزيع المواد الغذائية في شوارع معينة من المدينة.⁷⁴ تتم هذه المبادرات

لتجاوز الوضع، نحتاج إلى نقاش شفاف ونقدي وشجاع، وإلى تحديد المسؤوليات. مسؤوليات الدولة، لكننا أيضا بحاجة للقيام بنقد ذاتي. نحن لا ندرك ذلك تماما، ولكن هناك أشياء يمكن أن نجعلها.

محليا وهي مرئية بشكل كبير. من المؤكد أن هذه الأنشطة ليست جديدة وقد نظمتها فعاليات متضامنة على هذه الحدود منذ عدة عقود. ومع ذلك، فإن الإضراب عن الطعام حفز الدافع ودينامية المشاركين، ودفعهم إلى التفكير بشكل خلاق لتنظيم هذا النوع من الأنشطة.⁷⁵

وفي المغرب من المؤسف أنه من الصعب على المبادرات المختلفة تشكيل تحالف من هذا النوع، والإنخراط في مناقشات مفتوحة ونقدية وفي حملات تحسيسية، ناهيك عن الحملات القضائية. وأوضح أحد الأشخاص الذين أجريت معهم مقابلات أن هذا يرجع جزئيا إلى أن السلطات تستخدم معرفتها بالروابط الموجودة بين الجمعيات للضغط عليها. على سبيل المثال، أوضح لنا أنه عندما تذهب جمعية مهاجرين إلى الولاية من أجل تجديد وصل إيداعها أو يذهب ناشط أجنبي فردي لتجديد تصريح إقامته، فمن الشائع أن يتم إجراء مقابلات مع هؤلاء الأشخاص من قبل المسؤولين أو ضباط الشرطة لمعرفة ما إذا كانوا أم لا مرتبطين (ولو بشكل سطحي) ببعض جمعيات حقوق الإنسان النقدي علنا المعارضة والتي تشتغل بالبلد. وهذا يمكن أن يكون له أثر سلبي وكبير على الروابط بين الجمعيات. ووصف شخص آخر تمت مقابلاته المشكلة بأنها مشكلة تنظيمية وتتصل باختلالات في توازن القوى بين الفعاليات المتضامنة:

“أولئك الذين يمكن أن يكونوا قادة للمجتمع المدني ويؤثروا حقا على الإصلاحات لا يحظون بتقدير السلطات. فهم الذين يمكنهم القيام بالأشياء، وهم تقديميون، ويتبنون نهجا قائما على الحقوق. لكن ليس هناك الكثير من الموارد وهناك صراعات الأنا [...] نحن بحاجة إلى شبكات أكثر نشاطا، لتعزيز قدرة بعضنا البعض، ولاقتراح ترفع مشترك.”

ومع ذلك، يظل الاتصال والدعم المتبادل بين فعاليات التضامن، بشكل خفي، أداتين قيمتين للغاية للمقاومة على المستوى اليومي. كما أشارت إلى ذلك إحدى المدافعات عن حقوق الإنسان، “تعمل المنظمات الإنسانية بشكل عام بشكل أوثق مع الأشخاص الأكثر ضعفا ويمكنها تقاسم المعلومات. فهي تتقاسم المعلومات لدعم عمل المناضلين. هذا التكامل أمر حيوي.” وأوضح موظف في جمعية لحقوق الإنسان أن بعض المنظمات الدولية الراسخة والتي تعمل على قضايا حساسة في المغرب قد تواجه بعض العقبات. وكثيرا ما يكافحون من أجل الحصول على وضع رسمي في البلاد، وهو الوضع الذي يخففون منه أو يتحايلون عليه إما بإنشاء جمعيات محلية جديدة، أو من خلال العمل بالتعاون مع نشطاء من السكان المحليين والجمعيات التي ليست لها صورة مثيرة للجدل ومتجذرة بالفعل في المجتمع: «إنهم يعتمدون على شبكة [...] المنظمات وضع الأجنبية غالبا ما تعمل من خلال فعاليات مغربية». وبالإضافة إلى ذلك، تسعى الجمعيات والمنظمات غير الحكومية في كثير من الأحيان إلى دعم بعضها البعض من خلال التوحد في شبكات. وهذا يسمح للجمعيات التي تركز في المقام الأول على العمل الإنساني بتعزيز باستمرار عمليات الترافع عن طريق تبادل المعلومات بشكل غير رسمي - حتى وإن كان

70 أشار بعض محاورينا إلى أن هذا النهج مستوحى من أعمال الناشط الجمعي والمنظر السياسي الأمريكي شاول ألنسكي (على سبيل المثال قواعد للرايكاكين: كتاب تمهدي عملي للرايكاكين الواقعيين) [1971] حول تنظيم المجتمعات وأهمية فهم المصالح المشتركة ومعالجة المواجهة والبحث عن التسوية من أجل تحقيق التغيير الاجتماعي.

71 كتيب نشرته منصة دعم المهاجرين [م د م]، تمت كتابته ووضع رسوماتها وإنشاؤه من قبل المهاجرين وداعميهم. متوفر على الرابط التالي: <https://www.psmigrants.org/site/la- psm-en-actions/le-journal-des-jungles>

72 إبراهيم، ن. (2021). المضربون عن الطعام في كاليه: “لدينا انطباع بأننا نخدع”. ميديا بارت. متوفر على الرابط التالي: <https://www.mediapart.fr/journal/france/041121/gre- vistes-de-la-faim-calais-l-impression-d-etre-balades>

73 نفس المرجع

74 نفس المرجع

75 نفس المرجع

وضعها لا يسمح لها بالقيام بأنشطة الترافع.

وفيما يتعلق بالجمعيات التي يديرها المهاجرون، أشار الأشخاص الذين تم استشارتهم إلى أنه قد يكون من الاستراتيجي ضمان أن يكون بينها أعضاء مغاربة. ويعتقد البعض أن هذا من شأنه أن ييسر إدارة الأعمال الورقية والمسائل الإدارية، رغم أن هذا، كما رأينا أعلاه، ليس ضروريا من حيث المبدأ. كما أوضح مؤسس جمعية المهاجرين:

“لقد اتصلنا بمغاربة. لا أريد أي عواقب. إذا تم [تعييني رسميا] كرئيس، فقد تكون هناك العديد من العواقب. لذا فإن اسمي موجود، كما تعلم، ولكن على الأوراق ليس أنا. أنا مرئي وغير مرئي”.

وتبين هذه الترتيبات استعداد الفعاليات الجمعية المغربية والأجنبية للعمل معا لضمان نجاح الجمعيات التي يديرها المهاجرون في أداء وظيفتها.

كما أعرب البعض عن رغبتهم في التعاون مع السلطات والمؤسسات العامة وإقامة روابط معها من أجل تعزيز الآليات الديمقراطية وتعزيز حقوق الإنسان الأساسية في البلد:

“لتجاوز [الوضع]، نحتاج إلى نقاش شفاف ونقدي وشجاع، وإلى تحديد المسؤوليات. مسؤوليات الدولة، لكننا [نحن] أيضا بحاجة للقيام بنقد ذاتي. نحن لا ندرك ذلك تماما، ولكن هناك أشياء يمكن أن نجعلها معا. مثل حرية التعبير. هناك قضايا يمكننا العمل عليها معا. إنها تمرين ديمقراطي، ويجب علينا قبول الأخطاء وإظهار الاحترام. لكن هذا ليس شيئا متجذرا في الثقافة السياسية المغربية. [...] ولمقاومة ذلك، نحتاج إلى التثقيف في مجال حقوق الإنسان، ولكن في المغرب، يأتي التثقيف في مجال حقوق الإنسان بشكل رئيسي من المعتقلين السابقين والأحزاب السياسية - إنه ميسر للغاية”.

“نحن نزعج السلطات. إنهم لا يرون الجوانب الإيجابية لعملنا. نحن لا نكتفي بتوثيق انتهاكات الحقوق فحسب، بل نقدم دورات تدريبية في مجال حقوق الإنسان، ونقدم الدعم للمغاربة. ما نقوم به لا يتعلق فقط بالمهاجرين. نحن بعمل ذو مصلحة عامة.”

ووفقا لنفس الشخص الذي أجريت معه المقابلة، فإن تعزيز حقوق المهاجرين هو أيضا في مصلحة المواطنين المغاربة، الذين يمكنهم رؤية حقوقهم تتوسع من خلال هذه السيرة.

إن التحالفات الدولية حيوية أيضا بالنسبة للفعاليات

المتضامنة من السكان المحليين. في المغرب، تعمل بعض مبادرات حقوق الإنسان الأجنبية بشكل متكتم، وتدعم النشاط المستهدفين بمتابعات قضائية. ومع ذلك، فإن الموظفين والمناضلين المرتبطين بهذه المبادرات يبتعدون عن الأضواء، سواء لحماية أنفسهم أو لضمان استدامة وجودهم في البلاد وأنشطتهم. والمشكلة هي أنه بسبب هذا التكتم، فإنهم ليسوا دائما معروفين جيدا لدى المدافعين عن حقوق الإنسان والنشطاء، الذين ليسوا جميعهم على اتصال مباشر بهم. كما أن الشبكات الأخرى لتبادل المعارف والمعلومات مفيدة جدا للنشطين في المغرب كما في فرنسا، مثل الشبكة الأو إفريقية للدفاع عن حقوق المهاجرين⁷⁶ - MIGREU-ROP و إئتلاف الدفاع عن حقوق الأشخاص المهاجرين في المغرب الكبير وغرب أفريقيا⁷⁷ - Loujina-Tounkaranké.

3. حماية الفعاليات المتضامنة

أ. تعرف على حقوقك القانونية

غالبا ما يحدث أن الفعاليات المتضامنة لا تعطي الأولوية لشجب تجريمها. فالأشخاص الذين يستثمرون الوقت والطاقة في دعم المهاجرين ضحايا العنف المستمر يميلون أحيانا إلى الشعور بعدم المشروعية للتأكيد على التجريم الذي يواجهونه، بوصفهم مواطنين محظوظين نسبيا ينظر إلى معاناتهم على أنها أقل حجما وأهمية. ومع ذلك، فإن هذا أمر حيوي لرعاية الفعاليات المتضامنة على المدى الطويل، وحقيقة أن هؤلاء الأشخاص يتمتعون من وضع مواطنة أكثر استقرارا مقارنة مع المهاجرين تسمح لهم لفت الانتباه بسهولة إلى انتهاكات حقوق الإنسان وتفعيل آليات المساءلة التي تواصل الضغط على السلطات. وتحقيقا لهذه الغاية، من المهم أن تكون الفعاليات المتضامنة على دراية بحقوقها وآليات المساءلة الموجودة وأن تفهم الفائدة من إدانة ما تعرض له من مظالم أو تهريب. وكما أوضح أحد الأشخاص المشاركين في الجهود المبذولة لتحسين الوضع:

“ لا يدرك الناس دائما حقوقهم هنا. والسبب هو أن أي شيء يمكن أن يحدث في أي وقت، أو أن الشرطة تسمح لأنفسها بأشياء معينة - أو ببساطة تقوم بعملها - لكننا لسنا بالضرورة مستعدين جيدا لذلك. بعض المتطوعين يصلون إلى كاليه دون معرفة السياق. وفي كثير من الأحيان، لم يكن لديهم الكثير من التفاعل مع الشرطة من قبل، أو لا يعرفون الكثير عن الشرطة وما يسمح لرجل شرطة فعله. ما هي الحدود؟ على سبيل المثال، نحن هنا على بعد أقل من 10 كيلومترات من الحدود وبالتالي يسمح للشرطة بالتحقق

من هويتنا - ولكن لا يعرف الجميع ذلك في فرنسا. [...] نحن نقوم بتكاوين تداريب حول الحقوق وكيفية الاعتراض على غرامة، وكيفية تنظيم تتبع منسق للطعن في الغرامات وكيفية وضع استراتيجية جماعية في هذا المجال”.

يشهد ظهور عدد من الدلائل المخصصة للفعاليات المتضامنة في فرنسا وعيا متزايدا بأهمية معرفة حقوقك ويؤكد أهمية هذه المسألة وملحاحيتها. وتشرح هذه الدلائل التشريعات المتعلقة بأعمال التضامن، وتوضح بالتفصيل واجبات وحقوق الشرطة في السياقات الحدودية،⁷⁸ وتشرح حقوق الشخص في علاقة بالسلطات⁷⁹، وتقدم المشورة بشأن التعامل مع الصدمات بعد المواجهات العنيفة مع الشرطة.

وفي المغرب أيضا، أطلقت بعض المبادرات للتحسيس بالحقوق في سياق الهجرة⁸⁰، على سبيل المثال فيما يتعلق بالفنانين المهاجرين.⁸¹ ومع ذلك، فإن مجرد معرفة حقوق المرء غير كافية في السياق الأوسع للتشريعات الغامضة والإنفاذ التعسفي للقانون. وكما أوضح إحدى المدافعات عن حقوق الإنسان:

“طالما هناك إفلات من العقاب، لا يمكننا التحدث عن دولة القانون. للقيام بذلك، نحتاج إلى ركيزة قضائية قوي ومستقل. يمكننا بعد ذلك التحدث عن دولة القانون والديمقراطية، حتى لو مازالت الانتهاكات والانتهاكات مستمرة”.

ومع ذلك، فإن العديد من الفعاليات المتضامنة التي تحدثنا معها في المغرب تتقاسم قناعة بأنهم يمكن أن يحصلوا على حماية أفضل كجموعة إذا كانوا أكثر وعيا بحقوقهم:

“لتغيير الوضع، نحتاج إلى بنية ومكتب قانوني لإعلام المناضلين بحقوقهم وإرشادهم ومرافقتهم في حالة نزاع قضائي. يحتاج الناس إلى الاطمئنان إلى وجود بنية للدفاع عنهم. يهتم العديد من المهاجرين مهتمون بالنضال بالنشاط، واليوم هناك العديد من الأشخاص المشاركين. نرى أنهم [السلطات] يمكنهم سحب بطاقات إقامتنا [بطاقات المناضلين] وترحيلنا. نحن بحاجة إلى إعلام المناضلين النشطاء بحقوقهم، وما يمكنهم القيام به وما لا يمكنهم فعله، حتى يتمكنوا من الدفاع عن أنفسهم والتمتع بمحاكمة عادلة”.

ب. الدعم النفسي والعاطفي

يتم أخذ أهمية حماية رفاهية الفعاليات التضامنية على محمل الجد بشكل متزايد والتعبير عنها في شمال فرنسا، حيث تم إنشاء وظائف مدفوعة الأجر للموظفين (غالبا ما يتم تقاسمها بين العديد من الجمعيات) المسؤولين عن دعم الرفاهية العاطفية للمناضلين للنشطاء. هؤلاء الأشخاص مسؤولون عن رصد الحالات الفردية للفاعلين الذين واجهوا

76 MIGREUROP. [Site web]. Disponible à cette adresse : https://migreurop.org/?lang_nav=en

77 إئتلاف الدفاع عن حقوق الأشخاص المهاجرين في المغرب الكبير وغرب أفريقيا

78 كلنا مهاجرون. (2020). باسم القانون : إلى قوات الشرطة <http://www.roya-citoyenne.fr/wp-content/uploads/2022/04/LIVRET22-20P-A6.pdf>

79 إئتلاف المجرمين المتضامنين. (2029). جريمة التضامن : الدليل. متوفر على الرابط التالي : http://www.delinquantssolidaires.org/wp-content/uploads/2019/07/guide_A5_de%CC%81linquants_solidaires_web.pdf

80 المجموعة المناهضة للعنصرية للدفاع ومصاحبة الأجانب والمهاجرين (GADEM) [الموقع الإلكتروني]. الإطار المتعلق بوضع الأجانب في المغرب. دليل قانوني عملي محين وتشاكري. متوفر على الرابط التالي : <https://gadem-guide-juridique.info/sommaire>

81 مرام. دليل الفنان في المغرب. متوفر على الرابط التالي : <https://www.docdroid.net/auCALEu/guide-de-lartiste-au-maroc-web-pdf>

تجارب أو مشاعر صعبة، مما يساعد على ضمان رفاهيتهم واستدامة وجودهم على الحدود. تقدم بعض الجمعيات أيضًا جلسات مع معالجين خارجيين لأعضائها المتأثرين سلبًا بالعمل على الحدود. كما تقدم بعض الجمعيات أيضًا جلسات مع معالجين خارجيين لأعضائها المتأثرين سلبًا بالعمل على الحدود ، ومنذ 2016 تقدم Refugee Re-silience Collective دعماً عاطفياً مجانياً للمتطوعين الناطقين باللغة الإنجليزية في شكل جلسات مناقشة جماعية وفردية.⁸² توجد مبادرات من هذا النوع أيضاً في أشكال أقل وضوحاً، من خلال إنشاء مساحات ووقت مخصص لأنشطة مثل العروض الوثائقية وجوقة كورال للمناضلين للناشطين.

وفي المغرب، فإن وجهات النظر بشأن رفاه الفعاليات المتضامنة والدعم الجماعي ليست هي نفسها. كما أوضحت إحدى المشاركات في استطلاعنا:

“ألاحظ أنه في المغرب، على عكس البلدان الأخرى، لا يوجد دعم فردي أو جماعي. لسنا دائماً على دراية بالعبء العاطفي التي نحملها. في بعض الأحيان يكون هناك اكتئاب جماعي ويكون من الصعب التخلص منه. نحن خائفون، وفي مجتمعنا، ليست لدينا حرية التعبير للحديث عن هذه الضغوط. لقد مضى خمسة عشر عاماً، وكل عام يزداد الضغط، ويشتد، وأفقد قدرتي على المقاومة. التعب يزداد”

وتصف مدافعة أخرى عن حقوق الإنسان تجربة مختلفة جداً:

“الدعم داخل جمعيتنا مهم، عندما يقع شخص واحد فقط في الاكتئاب، فإن ذلك يؤثر على الجميع. الإيجابي والسلبي لهما دائماً تأثير على الجميع. [الجمعية مثل عائلة ثانية. حتى لو كنت أعمل في مكان آخر، فهي مثل عائلة ثانية. إنها تجربة مهنية وشخصية جيدة جداً. في عالم النضال، من المهم جداً أن نستمتع لبعضنا البعض، وأن يتم تقدير عمل كل فرد بقيمته الحقيقية. نحن نعرف المخاطر والجهود المبذولة والتضحيات التي تم تقديمها، حتى من أجل الحياة والحرية. نحن لا نعرف إلى أي مدى يمكن أن تصل الأمور.”

يشير هذا إلى أنه على الرغم من احتمال وجود روابط اضمن قوية داخل المجموعات والجمعيات، فمن الأصعب على هذه الروابط الداعمة أن تمتد إلى ما وراء هذه الفقاعة بسبب الخوف من انعكاسات سلبية على الجمعيات .

VI. خلاصات وتوصيات

1. ملاحظات ختامية⁸³

سلط هذا التقرير الضوء على كيفية استخدام الدول المغربية والفرنسية لأشكال خبيثة من التجريم والمضايقة للضغط على الفعاليات المتضامنة مع المهاجرين ومحاولة إجبارهم على وضع حد لأنشطتهم. ومن خلال هذا التجريم، تسعى الدول إلى تقييد أو اشتراط أو ببساطة منع الفعاليات المتضامنة من تقديم أشكال معينة من المساعدة والدعم للأشخاص المهاجرين المقيمين أو المتنقلين على أراضيها. وتتعايش أشكال التحرش الخبيثة مع أشكال أكثر وضوحا من التجريم (مثلا عن طريق المحاكم). وهي موجودة ضمن سلسلة متصلة من التدابير التي يمكن إلى حد ما الدفاع عنها أخلاقيا، ولا يعاقب عليها دائما قانونا. هذه الأشكال من المضايقات تتسلل إلى الحياة اليومية للفعاليات المتضامنة والمقربين منها. تكشف نتائج هذا التقرير أن هذه الدول تستثمر موارد كبيرة - المال والموارد البشرية والوقت - لخلق شعور بالمراقبة المستمرة وعدم الراحة بين الفعاليات المتضامنة. يشك العديد من محاورينا في أن الأشكال غير المباشرة والمبهممة لعنف الدولة تمثل وسيلة لحماية مظهر وسمة هذه الدول من حيث احترام الحقوق، بينما يقومون في الحقيقة بحملة مستهدفة تهدف إلى مضايقة الأشخاص المهاجرين وأولئك الذين يدعمونهم.

وهذه الأشكال من التجريم مبنية على النوع الاجتماعي والتصنيفات العرقية sont notamment genrées et racialisées. وهي تستهدف الفعاليات المتضامنة بطرق مختلفة وفقا للعديد من المؤشرات الاجتماعية، مع وجود اختلافات جغرافية وفقا للسياقات المحلية (على سبيل المثال، المناطق الحدودية). ومع ذلك، فإن آثار المضايقات الخبيثة على الفعاليات المتضامنة في فرنسا والمغرب متشابهة. وهي متعددة، وتؤثر على الأفراد ماليا وإداريا وعاطفيا ونفسيا وجسديا وأحيانا قانونيا. وإلى جانب تأثيرها على أعمال التضامن، فإنها تستهدف الفاعلين على المستوى الأخلاقي والعملية، مع ما يترتب على ذلك من انعكاسات على عملهم وأسرهم وحياتهم الاجتماعية. يتعلق الأمر بضغط يومي وطويل الأمد غالبا ما يزعم شعور الفعاليات بالأمان والثقة التي يضعونها في سلطات الدولة. ومع ذلك، فإن نظرة عامة وفهم متعمق لأساليب استتباب الحفاظ على الأمن هذه والكيفية التي تتمظهر بها يمكن أن يساعد في تقليل آثارها.

يسلط هذا التقرير الضوء أيضا على كيف أنه في السياقات

التي يتم فيها تعزيز القمع باستمرار وحيث تواجه الفعاليات المتضامنة ممارسات الدولة الضارة، يتم أيضا تقويض التزامهما بتصحيح المظالم والأخطاء الاجتماعية. ويصبح من الصعب عليهم «عدم رؤية» القيود غير المبررة على الفعل المدني الأساسي، وبالتالي فمن غير المرجح أن ينسحبوا من أعمالهم التضامنية. وفي شمال فرنسا، تظهر هذه الظاهرة بوضوح في النسيج الجماعي القوي والمتنوع الذي تم إنشاؤه، وكذلك في المبادرات الجارية الرامية إلى إقامة وصون تحالفات بين السكان المحليين والمناضلين والجمعيات، والتدخل الجماعي في المشاكل التي يواجهونها. ويتجلى هذا العمل الجماعي من خلال المرافعة، وإعداد الملفات القانونية، وتنفيذ المبادرات الرامية إلى ضمان سلامة ورفاهية الفعاليات المتضامنة. من ناحية أخرى، في المغرب، حيث يكون مجال العمل محدود للغاية، فإن إمكانية إنشاء تحالفات جد ضيقة. ومع ذلك، فإن هذا التقرير يسلط الضوء على تصميم العديد من المدافعين عن حقوق الإنسان والناشطين على مواصلة عملهم والعمل معا ودعم بعضهم البعض كلما أمكن ذلك، بالإضافة إلى التحليل المعروض هنا، سعى المشروع وراء هذا التقرير إلى الإسهام في تحفيز الحوار والتفكير في هذه القضايا الدقيقة الحساسة بين الفعاليات المتضامنة في فرنسا والمغرب.

واستنادا إلى النتائج والتحليلات الواردة في هذا التقرير، نقترح التوصيات التالية على الفعاليات المتضامنة والجمعيات والمنظمات غير الحكومية، وإلى الدولتين المغربية والفرنسية، إلى جانب الدول الأخرى ذات العلاقة (إسبانيا والمملكة المتحدة، إلخ) والهيئات فوق الوطنية (الاتحاد الأوروبي، إلخ):

2. توصيات للفعاليات المتضامنة والجمعيات والمنظمات غير الحكومية

- التوثيق المنتظم لجميع حالات التهيب التي تتعرض لها الجمعيات والفعاليات المتضامنة (مع الحرص الشديد على عدم الكشف عن هويتها) من أجل الاحتفاظ بتاريخ مفصل لهذه الأحداث؛
- الاستمرار في مكافحة مظالم الدولة (تجاه المهاجرين والفعاليات المتضامنة) على أسس قانونية، من خلال

التوثيق الدقيق لكل إجراء ونتائجه حتى يتم التمكن من إعادة استخدامها في المستقبل؛

• في فرنسا، المشاركة في أعمال المرافعة حيثما أمكن ذلك والإبلاغ عن حالات التهيب إلى المنظمات الوطنية والدولية لحقوق الإنسان والوسيط الوطني، الذين يمكن أن يكونوا في وضع أفضل للتدخل من الأفراد أو الجمعيات. الإبلاغ ممارسات سيئة من جانب الشرطة إلى المفتشية العامة للشرطة الوطنية؛

• في المغرب، الانخراط في أنشطة المرافعة حيثما أمكن ذلك وإبلاغ المنظمات الدولية لحقوق الإنسان التي تتمتع بمكانة جيدة للدفاع عن الأفراد والمنظمات الدولية بالحالات المسجلة. وعلى الرغم من وجود مجلس وطني لحقوق الإنسان في المغرب، فإن استقلاليته وقدرته على التدخل قد يكونان محدودين. ومن الأمثلة على الجهات الفاعلة الدولية التي من المناسب الاتصال بها و (بعضها موجود في المغرب): الشبكة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان (Eu-roMed Rights)، أمنستي أنترناسيونال، هيومان رايتس ووتش، المنظمة العالمية لحماية المدافعين على حقوق الإنسان Frontline Defenders، والمفوضية السامية لحقوق الإنسان لدى الأمم المتحدة، والمقرر الأممي الخاص المعني بحالات الإعدام خارج القضاء، أو بإجراءات موجزة، أو بشكل تعسفي، كلها أمثلة عن الفعاليات الدولية التي من المناسب الاتصال بها؛

• مكافحة المعلومات المضللة التي تقدمها الدولة عن المناضلين الناشطين والمدافعين عن حقوق الإنسان، وتحسيس عامة الناس بالدور الحاسم الذي يؤديه في قضايا الهجرة، وبشكل أعم، في القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان؛

• بناء تحالفات بين المجموعات التي تسعى لنفس الأهداف هو أمر حيوي واستراتيجي، مما يمكن من تطوير وتقاسم التكتيكات للتصدي للمضايقات التحرشات وضمان حماية المتضررين؛

• يمكن استخدام هذا التقرير من قبل الجمعيات والجماعات المناضلة الناشطة للتحسيس بأشكال التمييز المتعددة التي يجب الانتباه إليها. ويمكن أن يكون بمثابة أساس لإعلام الفعاليات المتضامنة بحقوقها والمخاطر التي قد تواجهها. والسبل العملية

83 تستند التوصيات الواردة أدناه إلى أبحاثنا وملاحظاتنا الخاصة، مع الاستفادة من التوصيات الواردة في تقارير أخرى حول قضايا مماثلة، بما في ذلك تقرير منظمة العفو الدولية تحت عنوان "فرنسا: استهداف التضامن: تجريم ومضايقة الأشخاص الذين يدافعون عن حقوق اللاجئين والمهاجرين في شمال فرنسا" وتقرير هيومان رايتس ووتش لسنة 2022 المعنون بـ "سوف ينالون منك مهما حدث - قواعد اللهب المغربية لسحق المعارضة" (أنظر المراجع الببليوغرافية الممتمة والروابط في القسم السابع).

للتعامل معها؛

تشجيع المبادرات التي توفر الدعم العاطفي/النفسي (الرسمي أو غير الرسمي) للناشطين والمدافعين عن حقوق الإنسان لمنع التعب والإرهاق الشديد؛

بالإضافة إلى الانخراط في المحادثات والتحالفات على الصعيدين المحلي والوطني، السعي إلى إقامة علاقات مع المجموعات التي تقود نضالات مماثلة في بلدان أخرى والحفاظ عليها، بهدف تقديم الدعم المتبادل فيما بينها مع تعلم التحديات واستراتيجيات المقاومة من بعضها البعض؛

عند القيام بعمل ما، القيام دائماً بتقييم الآثار المحتملة غير المقصودة على المهاجرين الذين نسعى إلى دعمهم مع أخذ بالاعتبار المخاطر المحتملة والعمل على التخفيف منها.

3. توصيات موجهة إلى سلطات الدولة

الاحترام الحقيقي والحفاظ على الالتزامات الوطنية والدولية باحترام حقوق الإنسان، وجعلها أولوية قبل الجهود المبذولة لتنمية سمعة دولية كدولة تحترم الحقوق؛

العمل على حماية وتعزيز التشريعات القائمة التي تحمي حقوق الإنسان (بما في ذلك الحق في المقاومة والاحتجاج) التي تتآكل بالفعل؛

دراسة الكيفية التي يمكن بها إعادة توجيه الموارد البشرية والمادية والمالية المستخدمة لتجريم وترهيب ومضايقة المهاجرين والفاعليات المتضامنة لدعم سياسة ضيافة حقيقية ومنصفة مرتكزة على احترام حقوق الإنسان؛

اعتماد قوانين تدعم المدافعين عن حقوق الإنسان، عملاً بالتوصيات الواردة في إعلان الأمم المتحدة؛

إنشاء آليات فعالة وفرص تمويل مرنة لدعم المنظمات والأفراد الذين يواجهون تحديات إدارية أو غيرها من التحديات نتيجة لعملهم، والت قد تمنعهم من الإجابة على معايير معينة؛

السهر على التطبيق الصارم من قبل السلطات على الصعيدين المحلي والوطني للأحكام التشريعية المتعلقة بحماية حقوق الإنسان المهاجرين والفاعليات المتضامنة؛

وقف الاعتداءات على سمعة الفعاليات المتضامنة والامتناع عن استخدام لغة التجريم (مثلاً في الخطاب العامة، والظهور في وسائل الإعلام) التي تسعى إلى وصمها وتقويض الأعمال المشروعة والقانونية التي يتم تنفيذها باسم حقوق الإنسان؛

إجراء تحقيقي منهجي في الاعتداءات التي يتعرض لها المدافعون عن حقوق الإنسان مساءلة الذين ينظمونها أو يرعونها أو يأمرهم بها.

احترام حق الفعاليات المتضامنة في الحياة الخاصة والتوقف عن مراقبتها بدون مبرر، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، مادياً أو إلكترونياً.

المملكة المغربية

وضع حد لاستراتيجيات الشرطة والاستراتيجيات الإدارية الرامية إلى ترهيب المدافعين عن حقوق الإنسان والناشطين، فضلاً عن تجريم هذه الجماعات والأفراد لأسباب مشوهة للضغط عليهم لوقف أنشطتهم؛

احترام الضمانات القائمة للحق في تكوين الجمعيات والاحتجاج المدني على النحو المحدد في الظهير المغربي رقم 1-58-376 الصادر في 15 نوفمبر 1958، ثم تم تعديله وتوسيعه بموجب القانون رقم 1-73-293 المؤرخ 10 أبريل 1973، والقانون رقم 75,00 المؤرخ 23 يوليو 2002، والقانون رقم 07-09 المؤرخ 19 فبراير 2009؛

وقف عمليات الاعتقال والطرء التعسفية للمهاجرين والفاعليات المتضامنة؛

تكريس الحق القانوني في المشاركة في أعمال التضامن ووضع قوانين واضحة توضح بالتفصيل المعايير القانونية لعمل التضامني.

فرنسا

تعزيز آليات مساءلة الدولة القائمة التي تهدف إلى ضمان الحق في الاحتجاج؛

تعزيز تشريعات حقوق الإنسان الرامية إلى حماية المبادئ الجمهورية الأساسية المتمثلة في الحرية والأخوة والمساواة؛

وقف المحاولات الرامية إلى سن وتعزيز القوانين التي تضر وتحد من معايير عمل المجتمع المدني؛

حماية وتعزيز تنفيذ مبدأ الأخوة الذي يشكل قيمة دستورية جمهورية؛

خلق مساحات حقيقية للحوار مع الجمعيات والناشطين الأفراد.

توصيات موجهة إلى الدول الأخرى ذات العلاقة (مثل إسبانيا والمملكة المتحدة) والهيئات فوق الوطنية (مثل الاتحاد الأوروبي...)

يجب على الدول الأخرى المعنية بالهجرة مثل المملكة المتحدة وإسبانيا أن تأخذ في الاعتبار بالفعل المعايير الدولية لحقوق الإنسان (المتعلقة بالهجرة، والمعارضة، والاحتجاج، وما إلى ذلك) عندما تدخل في مفاوضات

وتشكل شراكات مع فرنسا و/أو المغرب فيما يتعلق بإدارة الحدود والهجرة؛

يجب للاتحاد الأوروبي أن يأخذ حقا بعين الاعتبار الدولية لحقوق الإنسان (الهجرة، والتظاهر، والاحتجاج، وما إلى ذلك) عندما يدخل في مفاوضات ويشكل شراكات مع الدول الأعضاء والبلدان الواقعة على حدوده الخارجية؛

ينبغي لجميع الدول والهيئات فوق الوطنية ذات الصلة أن تنشئ أو تفعل آليات المساءلة عندما يتبين أن الدول تنتهك حقوق النشطاء والمدافعين عن حقوق الإنسان؛

ينبغي للجميع إنشاء آليات وفرص تمويل لدعم المنظمات والأفراد الذين يواجهون صعوبات إدارية أو غيرها من التحديات نتيجة لعملهم؛

ينبغي للدول والكيانات فوق الوطنية أن تعمل على تضخيم ونقل انشغالات المجتمع المدني المغربي والفرنسي في المنتديات الدولية وفي المحادثات الثنائية/المتعددة الأطراف بشأن الهجرة والحدود.



« لا يمكن حماية حقوق المهاجرين إذا لم يتم ضمان الحقوق بشكل عام، هذا مستحيل. »

ناشطة ثقافية، الدار البيضاء، ماي 2022

• General

Braguinsky Cascini, N.E. & Aris Escarcena, J.P. (2019). Solidarity Crime. The borders of democracy. [Documentary]. Available at: <https://nicolasbc.com/solidarity-crime-documentary>

Mayblin, L. [Database/Website]. Crimes of Solidarity and Humanitarianism. Available at: <https://www.crimesofsolidarity.com/>

Lambert, N. (2022). Mort·e·s et disparu·e·s, 2014 - 2021. Migreurop. Available at: http://migreurop.org/article3096.html?lang_article=fr

Mayblin, L. [Website]. Criminalisation of Solidarity, Humanitarianism and Help. Available at: <https://lucymayblin.com/crimes-of-solidarity/>

MIGREUROP. [Website]. Available at: https://migreurop.org/?lang_nav=en

Nolan, H. (2022). Protecting Those Who Protect Human Rights: Opportunities and Risks for Action at the UN (Issue brief). The Stimson Centre. <https://www.stimson.org/wp-content/uploads/2022/03/Stimson-HRD-Issue-Brief.pdf>

Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights. (2004). Human Rights Defenders: Protecting the Right to Defend Human Rights (Fact Sheet No.29). <https://www.ohchr.org/sites/default/files/Documents/Publications/FactSheet29en.pdf>

Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights. (1999). The Declaration on human rights defenders in different languages (General Assembly resolution). <https://www.ohchr.org/en/special-procedures/sr-human-rights-defenders/declaration-human-rights-defenders-different-languages>

Saul, A. (1971). Rules for Radicals. A Pragmatic Primer for Realistic Radicals. New York, NY: Vintage Books.

International Organization for Migration. (2015). Fatal Journeys: Tracking Lives Lost during Migration. Available at: <https://publications.iom.int/books/fatal-journeys-tracking-lives-lost-during-migration>

UNITED for Intercultural Action. (2023). The Fatal Policies of Fortress Europe Fatal Journeys: Tracking Lives Lost during Migration <http://unitedagainstrefugeedeaths.eu/>

Yaye, M.D. & Stierl, M. (2023). Activisme pour la liberté de circuler dans le Sahara. Forced Migration Review. Available at: <https://www.fmreview.org/fr/mobilisation-mena/danyaye-stierl>

• Morocco

Adala. (2020). Le cadre légal relatif à la liberté d'association et de réunion au Maroc. Février 2020. ISBN: 978-9954-9539-9-0. Available at: <https://erim.ngo/wp-content/uploads/2020/12/Rapport->

Adala [Portail Juridique du Ministère de la Justice]. (1958). Dahir n°1-58-376 du 3 jourmada 1378 (15 novembre 1958) réglementant le droit d'association. Available at: <https://adala.justice.gov.ma/reference/html/Fr/44724.htm>

Akzebi, A. (2011). Étude de l'Indice de la Société Civile Maroc. Available at: <http://www.espace-associatif.ma/wp-content/uploads/2018/07/rapport-isc-au-maroc-fr.pdf>

AMDH [Association Marocaine des Droits de l'Homme] Nador. (2022). La tragédie au poste frontalier de Bario Chino: Un crime ignoble des politiques migratoires européennes, espagnoles et marocaines. Available at: <http://amdh.org.ma/img/upload/contents/fichiers/532/d36ba0efb926c6cfb0705be188d7916c.pdf>

Amnesty International. (2014). Maroc: La torture au Maroc et au Sahara occidental. Numéro d'indexation: MDE 29/004/2014. Available at: <https://www.amnesty.org/fr/documents/mde29/004/2014/fr/>

Amnesty International. (2015). Le Maroc expulse des chercheurs d'Amnesty International. Available at: <https://www.amnesty.org/fr/latest/news/2015/06/amnesty-international-staff-members-expelled-from-morocco/>

Amnesty International UK. (2018). Morocco: Getting away with torture. Available at: <https://www.amnesty.org.uk/morocco-getting-away-torture>

Bendourou, O. (2014). Les droits de l'homme dans la constitution marocaine de 2011: débats autour de certains droits et libertés. La Revue des Droits de l'Homme 6(5). <https://doi.org/10.4000/revdh.907>

Conseil national des droits de l'homme [CNDH]. (2011). Les droits de l'homme dans la nouvelle constitution. Available at: <https://www.cndh.org.ma/fr/bulletin-d-information/les-droits-de-lhomme-dans-la-nouvelle-constitution>

Conseil National des Droits de l'Homme. (2013). Étrangers et droits de l'Homme au Maroc. http://cndh.ma/sites/default/files/etrangers_et_droits_de_lhomme.pdf

ENASS Le média des sans voix au Maroc [Website]. Rubrique Migrations. Available at: <https://enass.ma/category/migrations/>

GADEM [Groupe Antiraciste de Défense et d'accompagnement des Étrangers et Migrants]. [Website]. Le cadre relatif au statut des étrangers au Maroc. Un guide juridique pratique actualisé et participatif. Available at: <https://gadem-guide-juridique.info/sommaire/>

GADEM [Groupe Antiraciste de Défense et d'accompagnement des Étrangers et Migrants]. (2018). 'Coûts et blessures: Rapport sur les opérations des forces de l'ordre menées dans le nord du Maroc entre juillet et septembre 2018.' <https://www.gadem-asso.org/couts-et-blessures/>

Human Rights Watch. (2022). « D'une manière ou d'une autre, ils t'auront » Manuel des techniques de répression au Maroc. Available at: <https://www.hrw.org/fr/report/2022/07/28/dune-maniere-ou-dune-autre-ils-tauront/manuel-des-techniques-de-repression-au>

International Federation for Human Rights. (2019) Morocco: Criminal case against Helena Maleno dropped. [Press release]. Available at: <https://www.fidh.org/en/issues/human-rights-defenders/morocco-criminal-case-against-helena-maleno-dropped>

Khrouz, N. (2019). L'étranger au Maroc: droit et pratiques. Editions L'Harmattan.

Loujna-Toukaranké (Collectif pour la défense des droits des personnes migrantes au Maghreb et en Afrique de l'Ouest). [Website]. Available at: <http://loujna-toukaranke.org/>

harceler, expulser et disperser. Plateforme des Soutiens aux Migrant.e.s (PSM). Available at: https://dev.psmigrants.org/documents/8/Rapport_P._Bonnevalle_.pdf

Brahim, N. (2021). Grévistes de la faim à Calais : « On a l'impression d'être baladés ». Médiapart. Available at: <https://www.mediapart.fr/journal/france/041121/grevistes-de-la-faim-calais-l-impression-d-etre-balades>

Cailloux, U. & Mallié, L. (2021). La solidarité entravée. [Documentary]. Manifesto XXI. Available at: <https://www.youtube.com/watch?v=OTRCzb3afDk>

Chemaa, S. (2022). À Calais-Nord, une distribution alimentaire symbolique pour les associations d'aide aux migrants. La Voix du Nord. <https://www.lavoixdunord.fr/1245962/article/2022-10-25/calais-nord-une-distribution-alimentaire-symbolique-pour-les-associations-d-aide>

Codaccioni, V. (2019). Répression : l'Etat face aux contestations politiques. Paris: Textuel.

Collectif des Délinquants Solidaires. (2019). Délit de solidarité: le guide. Available at: http://www.delinquantssolidaires.org/wp-content/uploads/2019/07/guide_A5_de%CC%81linquants_solidaires_web.pdf

Dallière, A. (2019). La justice dans la rue. Du pouvoir contraventionnel des policiers. [Master's thesis, Political Science, Université de Versailles Saint-Quentin-en-Yvelines].

François, un aidant de la Voix Commune. (2021). J'aime Calais, moi non plus. [Blog post]. Le Club de Médiapart. Available at: <https://blogs.mediapart.fr/amnesty-international/blog/240621/j-aime-calais-moi-non-plus>

Giliberti, L., & Queirolo Palmas, L. (2020). Solidarities in transit on the French-Italian Border: Ethnographic accounts from Ventimiglia and the Roya Valley. In (Eds. M. Ambrosini, M. Cinalli & D. Jacobson) Migration, Borders and Citizenship: Between Policy and Public Spheres. 109-140.

Hughes, G., Burck, C., & Roncin, L. (2020). Therapeutic activism: Supporting emotional resilience of volunteers working in a refugee camp. *Psychotherapy and Politics International*, 18(1), e1517. <https://doi.org/10.1002/ppi.1517>

Human Rights Observers, Utopia 56, L'Auberge des Migrants. (2022). Face à la criminalisation de la solidarité à Calais, lancement du #SolidaritéEntravée. [Communiqué de presse]. Available at: <https://humanrightsobservers.org/wp-content/uploads/2022/06/Face-a-la-criminalisation-de-la-solidarite-a-Calais-lancement-du-Hashtag-SolidariteeEntravee.pdf>

Human Rights Observers. (2021). Observation des expulsions des lieux de vie informels: Calais & Grande-Synthe. Rapport annuel 2021. Available at: <https://humanrightsobservers.org/wp-content/uploads/2022/06/Rapport-annuel-2021-VF.pdf>

Human Rights Watch. (2019). France: Aid Worker's Defamation Conviction Upheld. Available at: <https://www.hrw.org/news/2019/06/25/france-aid-workers-defamation-conviction-upheld>

Human Rights Watch. (2017). « C'est comme vivre en enfer » Abus policiers à Calais contre les migrants, enfants et adultes. Available at: <https://www.hrw.org/fr/report/2017/07/27/cest-comme-vivre-en-enfer/abus-policiers-calais-contre-les-migrants-enfants-et>

IGA-IGPN-IGGN. (2017). Évaluation de l'action des forces de l'ordre à Calais et dans le Dunkerquois. Available at: <https://www.interieur.gouv.fr/Publications/Rapports-de-l-IGA/Rapports-recents/Evaluation-de-l-action-des-forces-de-l-ordre-a-Calais-et-dans-le-Dunkerquois>

Ligue des Droits de L'Homme. (2021). La dissolution du CCIF validée par le Conseil d'Etat : les associations en danger ! Available at: <https://www.ldh-france.org/la-dissolution-du-ccif-validee-par-le-conseil-detat-les-associations-en-danger/>

Maghraoui, D. (2020). On the relevance or irrelevance of political parties in Morocco. *The Journal of North African Studies*, 25(6), 939-959. <https://doi.org/10.1080/13629387.2019.1644920>

MARAM. Guide de l'artiste au Maroc. Available at: <https://www.docdroid.net/auCALEu/guide-de-lartiste-au-maroc-web-pdf>

Mohsen-Finan, K. (2007). Mémoire et réconciliation nationale au Maroc. *Politique étrangère*, (2), 327-338. <https://doi.org/10.3917/pe.072.0327>

RÉSEAU MADAR [Maghreb Action on Displacement and Rights]. (2023). Étude exploratoire sur le monde de l'aide aux personnes migrantes au Maroc: trajectoires, représentations et mobilisation des outils artistiques et culturels.

Rhani, Z. (2021). L'inarchivable violence: Témoignages des femmes victimes des 'Années de plomb,'. *Hespéris-Tamuda*, 56(1), 105-132.

Slyomovics, S. (2016). The Moroccan Equity and Reconciliation Commission: The promises of a human rights archive. *The Arab Studies Journal*, 24(1), 10-41. <https://www.jstor.org/stable/44746844>

Sapoch, J., Ramalho da Silva, B., Deeb, B., Jullien, M., van Dijken, K., Weil-Rabaud, A., Alnour, A., Killing, A., Bauluz, J., Bautista, J., Bernardo, J., Lemaizi, S., Lüdke, S., Martín, M., Bempelou, G., Bertakis, S., Angosto, J.G. (2022). Reconstructing the Melilla Massacre: Visual evidence, testimony, ground reporting reveal Spain and Morocco lies. *Lighthouse Reports*. Available at: <https://www.lighthousereports.com/investigation/reconstructing-the-melilla-massacre/>

• France

Alarm Phone. [Website]. Safety at Sea Information for Travellers. The Channel (France - UK). Available at: <https://alarmphone.org/en/safety-at-sea/channel/>

Amnesty International. (2021). France: Sentencing of police officer who assaulted Calais volunteer sends powerful message against impunity. <https://www.amnesty.org/fr/documents/eur21/0356/2019/fr/>

Amnesty International. (2020). Punishing compassion: Solidarity on trial in Fortress Europe. Available at: <https://www.amnesty.org/en/documents/eur01/1828/2020/en/>

Amnesty International. (2019). France: La solidarité prise pour cible – Criminalisation et harcèlement des personnes qui défendent les droits des migrant-e-s et des réfugié-e-s. Available at: <https://www.amnesty.org/fr/documents/eur21/0356/2019/fr/>

Amnesty International. (2019). Droit de manifester : pourquoi certaines lois françaises sont-elles contraires au droit international ? Available at: <https://www.amnesty.fr/focus/droit-de-manifester-pourquoi-certaines-lois-francaises-sont-contraires-au-droit-international>

Amnesty International. (2021). France: Sentencing of police officer who assaulted Calais volunteer sends powerful message against impunity. Available at: <https://www.amnesty.org/en/latest/news/2021/09/police-officer-sentenced-for-false-charges-brought-against-calais-volunteer/>

Bachelet, S. & Hagan, M. (2023). The Criminalisation of Migrant Solidarity Actors in the British Tabloid Press. Available at: <https://blogs.law.ox.ac.uk/border-criminologies-blog/blog-post/2023/05/criminalisation-migrant-solidarity-actors-british>

Bonnevalle, P. (2021). Rapport d'enquête sur 30 ans de fabrique politique de la dissuasion. L'Etat français et la gestion de la présence des personnes exilées dans la frontière franco-britannique:

- Lendaro, A.** (2018). Désobéir en faveur des migrants: Répertoires d'action à la frontière franco-italienne. *Journal des anthropologues*, 152(153), 171-192. <https://doi.org/10.4000/jda.6915>
- Lochak, D.** (2016). Les usages militants du droit. *La Revue des droits de l'homme. Revue du Centre de recherches et d'études sur les droits fondamentaux*, (10). <https://doi.org/10.4000/revdh.2178>
- López-Sala A. & Barbero I.** (2021). Solidarity under siege: The crimmigration of activism (s) and protest against border control in Spain. *European Journal of Criminology*, 18(5), 678-694. <https://doi.org/10.1177/1477370819882908>
- Lotto, M.** (2021). On the border: la vie en transit à la frontière britannique. Rapport d'enquête auprès des personnes bloquées aux portes du Royaume-Uni. Plateforme des Soutiens aux Migrant.e.s (PSM). Available at: https://dev.psmigrants.org/documents/7/On_The_Border_Marta_Lotto.pdf
- Rigouste, M.** (2021). *La domination policière. [Édition augmentée]*. Paris: La fabrique éditions.
- Rocher, P.** (2020). *Gazer, mutiler, soumettre: : Politique de l'arme non létale*. Paris: La fabrique éditions.
- Sénat.** (2023). Proposition de loi visant à protéger les logements contre l'occupation illicite. Available at: <https://www.senat.fr/travaux-parlementaires/textes-legislatifs/la-loi-en-clair/proposition-de-loi-visant-a-protger-les-logements-contre-loccupation-illicite.html>
- Taylor, V. & CaptainSupport UK.** (2023). Evidence from courtwatching: documenting the criminalisation of people seeking asylum in the UK. [Blog post]. *Border Criminologies*. Available at: <https://blogs.law.ox.ac.uk/border-criminologies-blog/blog-post/2023/06/evidence-courtwatching-documenting-criminalisation>
- Tous Migrants.** (2020). *Au nom de la loi: A l'attention des forces de l'ordre. [Handbook]*. Available at: <http://www.roya-citoyenne.fr/wp-content/uploads/2022/04/LIVRET22-20P-A6.pdf>
- Tyerman, T.** (2021). *Everyday border struggles: Segregation and solidarity in the UK and Calais*. Routledge.
- Van Isacker, T.** (2019). Bordering through domicile: Spatializing citizenship in Calais. *Citizenship Studies*, 23(6), 608-626. <https://doi.org/10.1080/13621025.2019.1634422>

